كتاب الأهرام الاقتصادى
157

مشكلات أفريقيا فى عالم متغير

تأليف
دكتور عبد الملك عودة

العدد 157 أول فبراير 2001 الثمن 3 جنيهات

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريًا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الادارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

سكرتير التحرير

شهيرة الرافعى

المدير الفنى

نائزة فهمى

اهداءات ٢٠٠١

أ.د. محمود دياب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

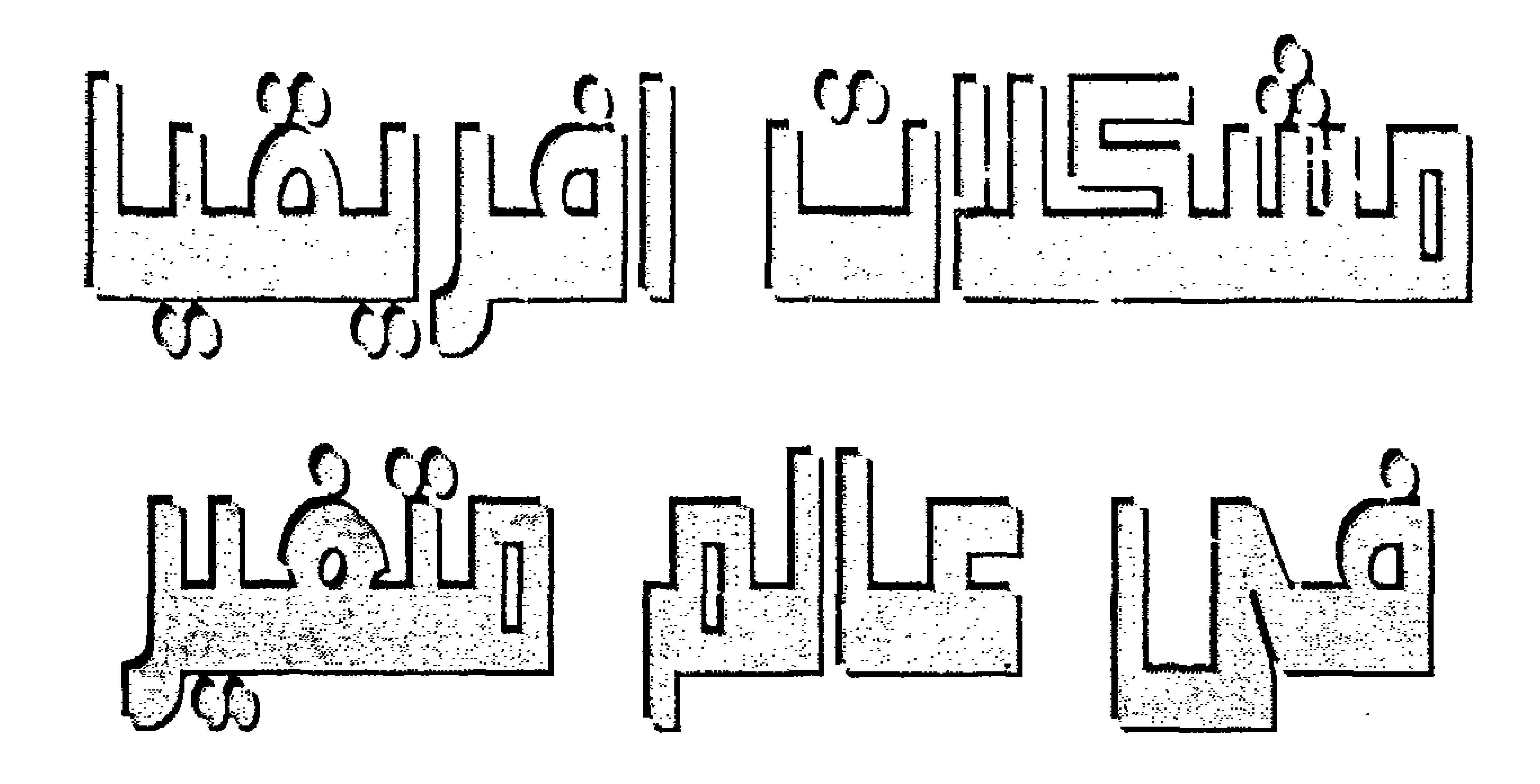
الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا أمريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا أمريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠
— تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦
— فاكسيملى : ٥٧٨٦٠٢٣
— الرقم البريدى : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



تأليف

دكتور عبد الملك عودة

العدد ١٥٧ أول فبراير ٢٠٠١

مقدمة

هاهو موعدنا مع الكتاب السنوى عن افريقيا
تلك الموسوعة الشاملة التى ترصد وتحلل احداث القارة على مدار عام كامل من خلال رؤية عالم جليل هو الاستاذ الدكتور عبد الملك عودة.
كتابنا هذا العام يلقى الضوء على الاحداث المهمة التى شهدتها القارة خلال عام ٢٠٠٠ وتأثيرها وتأثرها بالاحداث والمتغيرات العالمية. فمن خلال اربعة اقسام يحلل الدكتور عبد الملك عودة ماجرى على الساحة السياسية والاقتصادية للقارة بمختلف انحائها من حوض النيل ومنطقة الشرق الافريقى إلى المغرب العربى وغرب افريقيا إلى منطقة جنوب خط الاستواء.
رؤية تحليلية متعمقة ودراسة علمية دقيقة لافريقيا ٢٠٠٠ نقدمها للقارئ

والله الموفق

رئيس التحرير

رسالة إلى القارئ

● فى مطلع عام ٢٠٠٠ كانت التطلعات تتعاظم والآمال تتصاعد حول مستقبل القارة الافريقية، وكان خط التفاؤل العام هو نحو مزيد من الاستقرار والأمن، والالتزام بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل، وتسوية المنازعات المسلحة بالاسلوب السياسى التفاوضى ، والانتشار غير المتقطع لعمليات التطبيق الديمقراطى والحفاظ على حقوق الانسان.

● ولكن فى ختام العام تبدو صورة الساحة السياسية الافريقية مثل العملة ذات الوجهين، فقد شهد تقدما وتنمية فى ميادين تسوية المنازعات المسلحة بالاسلوب التفاوضى ، وشهدت انتشارا فى موجة التطبيق الديموقراطى، وارتفاعا نسبيا ومحدودا فى معدلات التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. أما على الوجه الآخر فلم تزل الدول والاقاليم تشكو من امراض عدم الاستقرار والأمن، وعدم احترام حسن الجوار، مع التدخل السافر باساليب مباشرة أو غير مباشرة، ويتم هذا فى مناخ ونتائج تنافس شديد ومتنوع بين الدول الصناعية الأجنبية حول الاسواق والتجارة والاستثمار والنفوذ والمعونات الفنية المدنية والعسكرية.

● لقد تابعت مجلة «الاهرام الاقتصادى» متغيرات الساحة السياسية الافريقية ، ونشرت المقالات التى يقدمها الكتاب فى المجموعات التالية:

أولاً: القارة السمراء فى عالم متغير.
ثانياً: حوض النيل والشرق الافريقى.
ثالثاً: المغرب العربى والغرب الإفريقى.
رابعاً: جنوب خط الآستواء.

عبد الملك عودة

أولا

القارة السمراء

في عالم متغير

أفريقيا السمراء .. كثيرة العشاق

■ فى مطلع الألفية الثالثة يتبارى العاشقون على خطب ود افريقيا السمراء والاستئثار بقلبها، والعشق السياسى مستويات ودرجات، والعاشقون أنواع وأصناف، وتتماثل حينا وتتنوع احيانا الأساليب والأدوات بين العاشق الامريكى والعاشق الاوروبى وغيرهما من العشاق فى دول من قارة آسيا وقارة امريكا الجنوبية.

■ والمعشوقة المرغوبة هى افريقيا الأسواق والتجارة والاستثمار، والطريق اليها ومفتاح قلبها هو فى يد الطبقات والنخب الحاكمة بجناحيها السياسى والاقتصادى فى عواصم الدول الافريقية. والمبدأ الدائم الحاكم لكل الأطراف هو قانون العرض والطلب، وليس فى الأمر شىء من رومانسية العاطفة أو الخيال، لان المعاملات تتم عداً ونقداً.

■ الحالة الأمريكية:

بدأ شهر يناير بتولى المندوب الامريكى رئاسة مجلس الامن، فأعلن عن تخصيص يناير ٢٠٠٠ شهراً لافريقيا تناقش فيه قضايا الحروب الاهلية والمنازعات المسلحة وقضايا الإيدز واللاجئين، ودعم مبادرات حفظ السلام الافريقى، واستمع المجلس الى اطراف عدة فى النزاع الدائر بالكونغو كينشاسا، كما تحدث الرئيس كلينتون ونائبه. وفى شهر فبراير نظمت الادارة الامريكية قمة أمريكية افريقية شارك فيها حوالى ستة آلاف شخص من بينهم رؤساء وزراء قدموا من افريقيا وأوروبا وغيرهم من ممثلى المنظمات العالمية والاقليمية. واكد الرئيس كلينتون التزام بلاده نحو افريقيا وضرورة تنمية الشراكة الاقتصادية بين الجانبين، وتقديم الادوات اللازمة لافريقيا لتنمية نفسها فى اطار ازدهار الديموقراطية السليمة، مع وضع خطة عمل لتوجيه العلاقات الامريكية الافريقية فى جو من الاحترام والايجابية وتوسيع دائرة مناصرى افريقيا فى الرأى العام الامريكى.

وفى هذه الفترة الزمنية تحدثت وسائل الاعلام الأمريكية عن اتصالات سرية بين الجانبين الامريكى والليبى، وتمت دعوة ممثلى ليبيا لحضور اجتماع فى واشنطن دعت اليه الادارة الامريكية والصندوق الدولى للتنمية الزراعية (ايفاد)، كما قام وزير الدفاع الامريكى بزيارة عمل ومحادثات الى المملكة المغربية ودولة جنوب افريقيا، وتأجلت زيارته لنيجيريا بسبب سوء

الأحوال الجوية، وهدف الزيارة هو تعزيز العلاقات بما يخدم الأمن والاستقرار مع تأكيد استمرار البرنامج الأمريكي الذي يطلق عليه مبادرة الرد على الأزمات الافريقية من خلال تدريب كتائب عسكرية افريقية تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة، لحفظ السلام الافريقي، بالاضافة الى هذا فالأبناء تشير الى السعى الامريكى الحثيث لانشاء خط عسكرى تميد على طول الساحل الغربى لافريقيا يرتكز على المغرب ونيجيريا وجنوب افريقيا، مع محاولة إنشاء خط عسكرى آخر على الجانب الشرقى للقارة.

■ الحالة الأوروبية:

النشاط الأوروبى يظهر على اكثر من مستوى ويقوم به اكثر من طرف أوروبى منفردا أو جماعيا باسم الاتحاد الاوروبى، وفى كل الحالات فان التنسيق والترتيب قائم ونشير الى ثلاثة مستويات لهذا النشاط حاليا هى:

- ينتهى سريان اتفاقية لومى (٤) التى نشأت وتجددت منذ عام ١٩٧٥ بين الاتحاد الأوروبى ومجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الباسفيكى (٧١ دولة) ويبدأ فى ختام شهر فبراير ٢٠٠٠ مفعول اتفاق الشراكة الجديد والتبادل الحر بين الاتحاد الاوروبى ومجموعة الدول ذاتها، وتستمر هذه العلاقات الجديدة لمدة ٢٠ عاما قادمة، ويحتوى الاتفاق على شراكة اقتصادية وارتباطات مالية كما يحتوى على ترتيبات سياسية خاصة بحقوق الانسان ودولة القانون ومبادىء التطبيقات الديموقراطية فى افريقيا.
- اعتبارا من آخر يناير ٢٠٠٠ يبدأ تنفيذ اتفاق انشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاوروبى ودولة جنوب افريقيا بعد التوصل الى تسوية نقاط الخلاف الأخيرة بين الجانبين، وفى العام الحالى سوف يجرى تنفيذ بروتوكول إنشاء منطقة تجارة حرة فى داخل منظمة سارك، والدراسات الاقتصادية المنشورة تشير الى النتائج المتنوعة التى سوف تترتب على تنفيذ هذين الاتفاقين فى ميادين التجارة والاستثمار والتصدير والاستيراد بالنسبة لأوروبا.
- تم الاتفاق بين الاتحاد الاوروبى فى فترة رئاسة البرتغال الحالية وقارة افريقيا وتتحدث باسمها الجزائر ومصر ومنظمة الوحدة الافريقية على تأكيد موعد انعقاد قمة أوروبا - افريقيا فى القاهرة يومى ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠ وسوف تصدر الدعوات من القاهرة الى الدولة الاوروبية والافريقية الأعضاء بالأمم المتحدة، وبذلك تحضر المملكة المغربية وتغيب الجمهورية الصحراوية (البوليساريو)، وقد تمت تسوية الخلاف بين الجانبين الاوروبى والافريقى حول أولويات القضايا المطروحة للبحث فى الاجتماع وهى القضايا الاقتصادية والقضايا السياسية والقضايا الاجتماعية، وكانت أوروبا تمنح الأولوية لقضايا حقوق الانسان والديموقراطية ومحاربة الفساد، وكانت افريقيا تطالب بأولوية الاقتصاد وقضايا المديونية وتخفيف عبء الديون، وتدفقات المعونات والاستثمار مع انشاء آلية لمتابعة التنفيذ... الخ،

والهدف النهائى لهذا الاجتماع هو إطلاق شراكة استراتيجية بين الجانبين

نادى السباق الاقتصادى في افريقيا

● يشهد شهر اكتوبر الحالي مناسبتين تعتبران بالمعني السياسي إعلانا عن انضمام كل من الصين وجنوب افريقيا إلي نادي السباق الاقتصادي في القارة الافريقية، والسباق الاقتصادي يحمل في طياته تعظيم وتنمية التجارة المدنية والعسكرية والمعونة الفنية والاستثمارات والنفوذ السياسي والمكانة الدولية ، والمناسبتان هما عقد منتدي التعاون الصيني الافريقي في بكين في الفترة ٧ ـ ١٧ اكتوبر، وافتتاح معرض جنوب افريقيا التجاري الدولي بجوهانسبرج في الفترة من ٣ ـ ٧ اكتوبر ، وقد دعي للمناسبتين حشد من رجال الأعمال والاقتصاد والمسئولين الحكوميين، ومع أن هذا الموضوع في دائرة دراسات الاقتصاد والتجارة الدولية ، إلا أن له معاني ونتائج سياسية جديرة بالاهتمام والتدبر بالنسبة للسياسة المصرية عامة في افريقيا .

● تقول الاحصاءات المنشورة في وسائل الإعلام أن تجارة الصين مع افريقيا عام ١٩٩٩ ارتفعت إلي نحو ٦ مليارات دولار بعد أن كانت عام ١٩٩١ نحو ١,٥ مليار دولار، وأن استثمارات الصين حاليا في افريقيا تبلغ ٣,٦ مليار دولار وهي تمثل نحو نصف قيمة الاستثمارات الصينية خارج بلادها .

وتضيف الاحصاءات أن صادرات مصر إلي الصين عام ٩٩ كانت ٣٤,٤ مليون دولار، بينما كانت الواردات لمصر من الصين ٧١٥,٨ مليون دولار .

وبالنسبة لمنتدي التعاون الاقتصادي فإن الصين تقوم بحملة علاقات عامة سياسية في افريقيا هدفها تنمية دور وتجارة الصين وتشويه صورة تايوان، فعلي الجانب الاول قدمت الصين لمنظمة الوحدة الافريقية منحة مالية قدرها ١٠٠ ألف دولار للمساهمة في تنفيذ عمليات حفظ السلام في القرن الافريقي، وعلي الجانب الثاني تتعقب الصين نشاط تايوان في افريقيا التي مازالت تعترف بها ٨ دول افريقية فقط، خاصة أن رئيس تايوان المنتخب اخيرا قد زار افريقيا في اواخر عام ١٩٩٩، ولكن الزيارة اقتصرت علي ٣ دول هي جامبيا وبوركينا فاسو وتشاد .

وتقول وسائل الاعلام إنه تراجع عن زيارة ليبيريا تحت ضغوط امريكية وبريطانية نظرا لضلوعها في التجارة غير المشروعة للالماس الافريقي.

وقد صرح رؤساء الدول الثلاث خلال الزيارة بأنهم يدعمون سعي تايوان للحصول علي مقعد للعضوية في الامم المتحدة .. واستعدادا سوف تشارك مصر في المنتدي الصيفي بوفد متنوع التخصصات من رجال الاعمال والمسئولين الحكوميين .

وصرح مساعد وزير الخارجية المصري للشئون الافريقية بأن المنتدي يمهد لعلاقة قوية بين القطاع الخاص في افريقيا والصين وزيادة الاستثمارات والتنمية والتعاون المشترك مع ايجاد فرصة للاستفادة من التجربة الصينية في مواجهة المشكلات التي تشابه المشكلات التي تعانيها افريقيا .

● اما المعرض التجاري الدولي في جنوب افريقيا فقد هيأ فرصة أمام دولة جنوب افريقيا لنشر احصاءات ومعلومات عن تجارتها الدولية عام ١٩٩٩.

وذكرت المعلومات المنشورة أن القارة الافريقية تستوعب ١٤٪ من اجمالي قيمة التجارة الخارجية لجنوب افريقيا، وأن هذه النسبة المئوية لاتشمل قيمة التجارة مع دول الاتحاد الجمركي(ساكو) الذي يضم ليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند وناميبيا وجنوب افريقيا لأنها تستوعب ٧٤٪ من اجمالي التجارة مع افريقيا عامة .

وبالنسبة للتجارة علي مستوي العالم فإن الاتحاد الاوروبي هو المنطقة الاولي والقارة الافريقية هي المنطقة الثانية من حيث القيمة الكلية للتجارة الدولية لجنوب افريقيا . ومن ناحية ثانية فقد تم في اول سبتمبر ٢٠٠٠ توقيع اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة بين دول منظمة سادك .. الامر الذي تتوقع معه جنوب افريقيا مزيدا من التحسن في تجارتها الخارجية.

واضافة إلي ماسبق فإنه طبقا لقيمة الصادرات فإن اتجاه تجارة جنوب افريقيا هو كل من زيمبابوي وموزمبيق وزامبيا ومالاوي وانجولا وكينيا وموريشيوس وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وغانا..الخ.

● السؤال المطروح والذي يبحث عن اجابة اقتصادية وسياسة هو عن آثار ونتائج التداخل بين منطقة التجارة الحرة لمنظمة سادك ومنطقة التجارة الحرة لمنظمة كوميسا التي اعلن عن قرب توقيع الاتفاق بانشائها في شهر اكتوبر الحالي .. والدافع لطرح السؤال هو أن عددا من الدول الافريقية في الشرق الاوسط والجنوب مازال يجمع بين عضوية منظمة سادك وعضوية منظمة كوميسا ، وليس بين المنظمتين حتي الآن أي نوع من التنسيق المؤسسي.

● وبجانب ماسبق فقد تداولت وسائل الاعلام في شهر اغسطس الماضي أن ٧ دول افريقية اعضاء بمنظمة كوميسا لم تلتزم بقرارات المنظمة الخاصة بخفض الجمارك المقررة، كما أن عددا آخر من الدول فرض رسوما جمركية جديدة علي الواردات المقبلة من الدول الاعضاء بالمنظمة الامر الذي تسبب في انعدام آثار التخفيضات المقررة بحكم الاتفاقية ، وطبقا للمنشور بوسائل الإعلام فإن هذه الدول هي كينيا واوغندا وزامبيا وبوروندي ومدغشقر وسيشل وسوازيلاند وناميبيا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وانجولا وجيبوتي.

قضايا افريقية

فى الألفــية الثـــالثة

● يتوالى إصدار مطبوعات وكتابات عن أولويات قضايا القارة الافريقية فى القرن الحادى والعشرين، واعرض فى هذا المقال نموذجين اطلعت عليهما لتوضيح تعدد الرؤى بالتقارب أو التباعد على مستوى ترتيب الأولويات والاهتمامات.

النموذج الأول هو محاضرة ألقاها الدكتور ثيوبن جورىراب وزير الخارجية والاعلام فى ناميبيا ورئيس الدورة الحالية للجمعيةالعامة للأمم المتحدة، وقد ألقاها فى المجلس المصرى للشئون الخارجية بالقاهرة فى شهر مايو ٢٠٠٠، والنموذج الثانى هو التقرير الذى اعده الاستاذ الدكتور كريستوفر كلابهام استاذ العلوم السياسية فى جامعة لانكستر البريطانية عن محاضرات ومناقشات المؤتمر الذى نظمته مجلة افريكا كونفدينشال بمناسبة مرور ٤٠ سنة على صدورها، وعقد المؤتمر فى لندن فى ابريل ٢٠٠٠.

● الدكتور جورىراب يخصص قسما كبيرا من حديثه أمام المجلس المصرى عن مواريث القرن العشرين الذى شهدت بداياته التوسع والتقسيم الاستعمارى فى افريقيا وشهدت نهاياته الاستقلال والتحرر فى القارة، ويشير أيضا إلى نتائج صراع الحرب الباردة ودور منظمة الأمم المتحدة على مستوى القرارات وعلى مستوى مانظمته من مؤتمرات من أجل القضايا الكبرى فى مجالات التنمية والتقدم وحقوق الانسان والعلاقات الدولية.. الخ، ثم يركز الحديث على عدد من قضايا تتطلب تحركا عاجلا وهى:

- مكافحة مرض نقص المناعة(الايدز) تأسيسا على خطورته من حيث الانتشار ومن حيث النتائج الانسانية والاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث كميات الاموال المطلوبة للمكافحة والعلاج والدواء، ويرى أن هذا المرض يرتبط بقضية الاطفال الذين يتم تجنيدهم كرها فى جيوش الحروب الاهلية الافريقية، فهم يمثلون ظاهرة ترتبط بالعنف والتدمير والانحرافات الجنسية التى تؤدى إلى انتشار مرض الايدز بينهم، كما انهم يمثلون قضية معقدة فى مجال التأهيل وإعادة الدمج فى الحياة المدنية فى المجتمعات الافريقية.

- الديون الافريقية ومطب إلغائها هو مطلب عام لاسباب الاقتصاد والتنمية ومكافحة الفقر وما تتركه الديون من آثار سلبية فى ميادين التنمية والاستقرار وانتشار الفساد.

- التدخل الانسانى وهو مفهوم تتبناه الدول الكبرى وتستعمله حاليا من أجل الهيمنة

العالمية باسم حقوق الانسان وحفظ السلام والأمن العالميين، وهو مفهوم يهدد ويدمر سيادة الدول الافريقية وقدسية حدودها وترابها الوطنى، خاصة عند استعماله وتطبيقه خارج مبادئ ميثاق المنظمة العالمية أو دون تفويض منها.

● تحدث أمام مؤتمر لندن وزراء ومسئولون حكوميون، وخبراء من المنظمات والمؤسسات العالمية، وعدد من المديرين للشركات الخاصة للأمن والخدمات الأمنية المنتشرة حاليا فى الدول الاوروبية والامريكية ولها اسهام فى تقديم الخبراء وشراء السلاح للدول الافريقية، وقد خصصت الجلسات لاربعة موضوعات كالتالى:

- الاقتصاديات الافريقية وعلاقاتها الراهنة بالاقتصاد العالمى والتدفقات المالية والاستثمارية والمعونات والاسواق المفتوحة فى مرحلة منظمة التجارة العالمية، وقاعدة الارتباط بين الاستثمار ومشروعات التنمية، وتطرق الحديث أيضا إلى ظهور مساحات واسعة من الاقتصاد غير الرسمى(الموازى والتحتى) وارتباطه بالتجارة غير المشروعة فى مجالات التهريب والمخدرات والسلاح والفساد والحروب والمجاعات، وجرى الحديث حول تثبيت مبدأ الشفافية والمحاسبة والحكم الرشيد الصالح، واجمع المشاركون على اهمية العامل السياسى فى التنمية وضرورة الربط بين السياسة والاقتصاد، وأن المنظمات العالمية والاقليمية تولى الآن هذا الموضوع اهتماما متزايدا ولم تعد تتمسك كالسابق بضرورة الفصل بينهما وبعدم التدخل داخليا.

- افريقيا والغرب، وتنوع الحديث حول السياسات الامريكية والبريطانية والاوروبية بشأن التجارة ومكافحة الايدز وتثبيت الديمقراطية وحقوق الانسان، ولكن الاتجاه العام لاحظ تراجع الدور الأوروبى الامريكى فى موضوعات ضبط السلام والأمن والارصدة المالية المسروقة والمنهوبة من الدول الافريقية والتى تستقر حاليا فى بنوك دول الشمال عامة، وعلى هذا المستوى كان النقد واضحا للسياسات الأجنبية.

- نظام الدولة فى افريقيا، وفى هذا المجال ظهرت الصورة متناقضة فبعض الدول الافريقية تسير نحو وضع احسن بالمعنى النسبى فى ميادين الاداء وكفاءة الادارة والتشغيل، والبعض الأخر من هذه الدول تتدهور اوضاعها وتتراجع، وظهرت الاشارة إلى موضوع القيادة فى الدولة كنموذج للنهوض والسبب هو عدم وجود مؤسسات راسخة للاداء الديمقراطى، وقيل أن نماذج كثيرة من القيادات قد فشلت أو لم تحقق ماكان معقودا عليها من آمال، وكانت الامثلة من القيادات الجديدة التى ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة أن بعض هؤلاء القادة تؤثر فيهم خلفيتهم العسكرية والقتالية التى اوصلتهم للحكم فى بلادهم ومن ثم يؤثرون استعمال أولوية الاسلوب العسكرى.

- العسكر والأمن وكان النقاش متنوعا حول المؤسسة العسكرية الموروثة عن عهد الاستعمار وتقاليدها والمؤسسة العسكرية من أيام معارك التحرير والاستقلال ولها تقاليد اخرى، ولكن أهم مانوقش هو نمو دور المؤسسات الخاصة للأمن والخدمات الأمنية الموجودة فى دول أوروبية وامريكية وتزايد الاستعانة بها فى مجالات الحرب الأهلية وتجارة السلاح غير المشروعة وتهريب المعادن النفيسة وجمع المعلومات وتقديم المساعدات الفنية فى المجال العسكرى.

الأمـراض القــاتلة

فى إفريقيا

● تسهم وسائل الإعلام فى حملة التثقيف العام حول اسباب إنتشار الامراض القاتلة فى افريقيا واساليب مكافحتها مثل الملاريا ونقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبلهارسيا والسل.. الخ، وقد اطلعت على بعض الكتابات الخاصة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على اتساع وتزايد دائرة الاصابة بهذه الامراض، وهى تتحدث عن النتائج من خلال الاحصاءات فى ميادين قوة العمل ومعدلات الانتاج وتدهور التنمية وتكاليف العلاج والدواء، وفى موضوعات التصدير والعملات الصعبة ومفاوضات إلغاء الديون الافريقية، وفى ميادين التجنيد والقوة القتالية للجيوش، وفى ميادين الفئات العمرية للناخبين.. الخ.

● وفى النصف الاول من هذا العام عقدت مؤتمرات وندوات يدعو لها أو يرأسها عدد من رؤساء الدول الافريقية، ومن بينها مؤتمر استئصال ومكافحة الملاريا الذى كان موضوع قمة افريقية عقدت فى ابوجا عاصمة نيجيريا فى ابريل ٢٠٠٠، وشارك فيها الرئيس اوباسانجو و ٢١ رئيسا. كذلك عقدت ندوة علمية دعا اليها الرئيس هبيكى رئيس جمهورية جنوب افريقيا فى مايو ٢٠٠٠، وشارك فيها علماء وخبراء من مختلف الميادين اليحثية المتخصصة فى دراسات مرض نقص المناعة المكتسب، وفى شهر يوليو الحالى يعقد مؤتمر عالمى فى دولة جنوب افريقيا حول هذا الموضوع ويشارك فيها باحثون ومسئولون من دول العالم ومن دول الجنوب الافريقى، وسبق هذا قيام الأمم المتحدة بتشكيل لجنة متخصصة أعدت تقريرا اضافيا عن موضوع الايدز من جوانبه العلمية والاجتماعية ونشر فى شهر يونيو ٢٠٠٠، ويضاف إلى هذا ماسبق نشره من الكتابات والتقارير الامريكية والاوروبية الصادرة عن مؤسسات علمية أو مؤلفين متخصصين.

● فى مؤتمر مكافحة واستئصال مرض الملاريا تشير الدراسات والمناقشات إلى أن مرض الملاريا كان قد جرى استئصاله تقريبا من دول قارة افريقيا، ولكن انتشاره عاد مرة ثانية وبشكل وبائى حتى صار الآن المرض رقم واحد من حيث عدد المصابين والنتائج المدمرة فى مجتمعات وحياة الدول الافريقية، ويقدر عدد الذين يموتون سنويا نتيجة للاصابة بالمرض بنحو مليون انسان، ومن ناحية ثانية يقول المشاركون بالمؤتمر أن عملية مكافحة الملاريا لاتخصص لها الاموال الكافية للانفاق مثل مايخصص حاليا لمكافحة مرض الايدز وعلاج

المصابين به، وتقدر تكلفة العلاج واستئصال مرض الملاريا واسبابه بنحو ١٢ بليون دولار، كما كشفت الدراسات عن الآثار السلبية المتنوعة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وفى هذا المؤتمر اعلن البنك الدولى عن تخصيص قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار للمكافحة، كما اصدر الرؤساء الافارقة إعلان ابوجا الذى تعهدوا فيه ببذل كل الجهود لاستئصال المرض واعتبار يوم ٢٥ ابريل من كل عام هو يوم مكافحة مرض الملاريا وطالبوا الأمم المتحدة لإعلان عقد العمل ضد مرض الملاريا الذى يبدأ من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠.

● أما مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فقد تحدى المشاركون فى ندوة جنوب افريقيا واسهبت تقارير منظمات الأمم المتحدة حول خطورته فى العالم اجمع وفى افريقيا خاصة، وتشير إلى وجود ٤ ملايين انسان فى اقاليم افريقيا جنوب الصحراء مصابين بالمرض، وأن نحو نصف المراهقين البالغين من العمر ١٥ عاما سوف يموتون نتيجة هذا المرض فى السنوات العشر المقبلة، وأن معدلات انتشار المرض وصلت فى ١٦ دولة افريقية إلى نحو ١٠٪ من اجمالى مجموع السكان، وهذه الدول هى بتسوانا وبوروندى وافريقيا الوسطى وجيبوتى واثيوبيا وكوت ديفوار وكينيا وليسوتو وملاوى وموزمبيق وناميبيا ورواندا وزيمبابوى وجنوب افريقيا وسوازيلاند وزامبيا. ومن ناحية اخرى تقول التقارير الدولية أن بوتسوانا تأتى فى مقدمة الدول حيث زادت حالات الاصابة بالمرض لترتفع النسبة المئوية إلى ٣٥,٨٪ من اجمالي عدد السكان بها وتليها سوازيلاندا وزيمبابوى ولسيوتو وزامبيا وجنوب افريقيا مثل كوت ديفوار وبوركينا فاسو والنيجر وافريقيا وافريقيا الوسط، وأن انتشار المرض ظهر أولا فى المناطق المحيطة بطرق نقل البضائع والتجارة من اواسط افريقيا إلى دول الغرب، وقد تتبع هذه الحقائق علماء وخبراء فى اقتصاديات النقل وجغرافيا المواصلات بالاضافة إلى الفرق والعلماء والأطباء المتخصصين فى المجالات العلمية والطبية.

● الاضافة الاخيرة فى مجال المكافحة هى نتائج زيارة الرئيس ميكى للولايات المتحدة الامريكية ومانكره من أن المكافحة والعلاج فى جنوب افريقيا تحتاج إلى ٢,٦ بليون دولار سنويا لتنفيذ برامج الوقاية واحتواء المرض، ومن ناحية اخرى صدر الاعلان الامريكى أن مرض الايدز يمثل خطرا عالميا وتهديدا للأمن القومى الامريكى كما أن الرئيس كلينتون اصدر قرارات تلزم شركات انتاج الدواء الامريكية بتخفيض اسعار ادوية معالجة ومكافحة المرض الخاصة بصادراتها إلى الدول الافريقية التى تدخل فى اتفاقيات مع الولايات المتحدة بشأن الاسهام فى المكافحة والعلاج.

هوامش على دفتر القمة الإفريقية

● ينص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على عقد دورة عادية سنوية لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء، وتنعقد القمة فى مقر المنظمة فى اديس ابابا، واذا رغبت دولة عضو فى عقد الاجتماع في عاصمتها فأنها تتحمل نفقات الدورة كاملة، أما الدورة غير العادية
(الاستثنائية) فتنعقد بناء على طلب دولة عضو وموافقة اغلبية ثلثى اعضاء المنظمة ومنذ انشاء المنظمة عام ١٩٦٣ تناقست الدول الافريقية القادرة ماليا وتنظيميا على دعوة اجتماع القمة للعقد في بلادها، ويترتب على هذا الاجراء دعم المكانة السياسية والأدبية للدول المضيفة، اذ يترأس رئيسها المنظمة لمدة عام ويتحدث باسمها فى القارة الافريقية كما يشارك فى اجتماعات المنظمات الدولية والاقليمية باسم افريقيا. ويعرض هذا المقال عددا من التعقيبات حول احداث وموضوعات الدورة العادية التى عقدت فى عاصمة توجو فى يوليو ٢٠٠٠.

● ظاهرة استضافة الاجتماع الدورى العادى للقمة من جانب دول صغيرة بمعنى الحجم والنفوذ السياسى وفقيرة بمعنى وجود اسمها فى قائمة الدول الاشد فقرا والاكثر مديونية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة - تثير استفسارا عن عبء النفقات والتكاليف المالية التى تحملها الدول المضيفة؟ والمعلومات المتداولة فى وسائل الاعلام والدراسات المتخصصة تقول أن الجماهيرية الليبية قدمت مساهمات مالية لكل من بوركينا فاسو عام ١٩٩٨ وتوجو عام ٢٠٠٠، وأن هذه المساهمة بلغت مليونا من الدولارات الامريكية لكل منهما، كما تشير الاقوال إلى مساهمات مالية اخرى من الاتحاد الاوروبى وفرنسا.

● قاطعت انجولا وناميبيا والكونجو الديمقراطية اجتماع القمة فى توجو، والسبب المعلن هو دعم رئيس توجو للتمرد المسلح فى انجولا بأسلوب التجارة غير المشروعة فى الالماس والسلاح، وهذه الظاهرة ليست المرة الاولى التى تواجه اجتماعات المنظمة وان تنوعت الاسباب، لقد حدث مثل هذا من قبل بمناسبة عقد القمة فى عاصمة غانا عام ١٩٦٥، وعقد القمة فى عاصمة اوغندا عام ١٩٧١.. الخ.

ولكن هذه المرة تبدو المسألة اكثر تعقيدا بالنسبة لرؤساء دول توجو وبوركينا فاسو وليبيريا، فالأمم المتحدة اعدت تقريرا سابقا عن شبكة التهريب والتجارة غير المشروعة وذكرت اسماء

رؤساء الدول صراحة، ثم اعلن مجلس الأمن اخيرا عن تشكيل لجنة جديدة لبحث الموضوع والتدقيق فى المعلومات ومن ناحية ثانية اصدر مجلس الامن قرارا بفرض الحظر على تجارة الالماس المهرب من سيراليون لمدة ١٨ شهرا، وقد صدر القرار بعد ان قدمت المملكة المتحدة ملفا موثقا عن هذه التجارة غير المشروعة التى تتم عبر ليبيريا لحساب جبهة التمرد المسلح. كما ينتظر ان تبحث الموضوع فى اجتماع قمة الدول الثمانية فى اليابان التى ستعقد نهاية شهر يوليو الحالى.

● نفذت المنظمة قرار قمة الجزائر عام ١٩٩٩ بعدم دعوة رئيسى النظامين العسكريين الانقلابيين فى دولة كوت ديفوار ودولة جزر القمر، لأنهما لم ينفذا ماتعهدا به أمام القمة بالتحول إلى نظم ديمقراطية مدنية واجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال عام واحد بعد اجتماع الجزائر. ومن ناحية ثانية يوجد التزام اخلاقى سياسى لدى العديد من الدول الافريقية الاعضاء الذين شاركوا فى مؤتمر الديمقراطية وحقوق الانسان الذى عقد فى عاصمة بولندا في يونيه ٢٠٠٠، وكانت الدول الافريقية والعربية المشاركة من بين الموافقين على إعلان وارسو الذى يربط بين السلام والتنمية وحقوق الانسان والديمقراطية واحترام وسائل وادوات القانون الدولى، وكانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التي رفضت علنا الموافقة من بين ١٠٨ دول شاركت بالحضور فى المؤتمر.

وهذا الموضوع يثير القضية بمعناها الاخلاقى والسياسى بالنسبة للجامعة العربية فقد سبق أن اعلنت مرارا وتكرارا عن التنسيق الكامل والعمل المشترك بينها وبين منظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع العام فى دولة الكومور والوضع الخاص فى جزيرة انجوان التى ترغب فى الانفصال عن الدولة، ونظرا لأن ثمانى دول عربية قد حضرت مؤتمر وارسو ووافقت على الاعلان وهى مصر وتونس والجزائر والمغرب والكويت والاردن وقطر واليمن، فماذا سيكون موقف الجامعة العربية فى الاجتماع المقبل لوزراء خارجية الدول العربية الاعضاء فى شهر سبتمبر من العام الحالى؟

● وافقت القمة الافريقيةبالاجماع على ترشيح السودان لعضوية مجلس الأمن عن افريقيا العام المقبل (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢) وهذ يعنى ان دول الجوار الجغرافى والاقليمى الافريقى لم يعد لديها شكاوى من السياسة الخارجية السودانية. من جانب آخر فقد جرت محادثات ايجابية بين الجانبين الامريكى والسودانى اخرها ماجرى على هامش اجتماع القمة بين وزير الخارجية السودانى ومساعدة وزيرة الخارجية الامريكية للشئون الافريقية وماسبق هذا من زيارات لوفود أمنية امريكية للخرطوم لدراسة القضايا الخلافية بين البلدين، كما ان اثيوبيا قد اغلقت أخيرا مكاتب ومعسكرات منظمات المعارضة السودانية الموجودة فى بلادها.

منظمة إفريقية للنفـــط والألمـــاس

● لماذا اقترح كوفى عنان إنشاء منظمة إفريقية للنفط والألماس فى حديثه أمام القمة الإفريقية فى لومى ٢٠٠٠؟

● فى تقديرى أن مستشارى الأمين العام للأمم المتحدة قدموا له معلومات وتقريرات وافية عن موضوعات جدول أعمال الاجتماع ومواقف الدول الإفريقية وسياسات الدول الاعضاء بمجلس الأمن، وما صدر من قرارات بشأن هذه القضايا على مستوى المنظمة العالمية ومنظمة الوحدة الافريقية من قبل، واعتقد أن هذا التراكم المعرفى جعل إعداد الحديث سهلا وميسرا بالنسبة لعدد من القضايا مثل الحروب الأهلية وحفظ السلام الافريقى والديون والأمراض القاتلة، وإن ظل الموضوع الصعب هو مشروع الاتحاد الافريقى وذلك بحكم حدود وسلطات منصب الأمين العام والضوابط والخطوط الحمراء التى يجب أن يلتزم بها فى حديثه بحكم مسئولياته الدولية.

● لقد سبق صدور قرارات وإجراء مناقشات فى مجلس الأمن وفى الاتحاد الأوروبى وفى منظمة الوحدة الافريقية بشأن النزاعات المسلحة والحروب الافريقية، وجرى تنظيم تعاون وتنسيق بين المنظمة العالمية والمنظمات الاقليمية بشأن هذه الموضوعات، ومن ناحية أخرى كان الاتجاه العام فى اجتماع القمة هو اختيار نيجيريا لرئاسة مجموعة من الدول لمتابعة قضية سيراليون، واختيار زامبيا لرئاسة مجموعة أخرى من الدول لمتابعة قضية الكونغو الديمقراطية، كما تم الاتفاق على استمرار دور الرئيس بوتفليقة وسيطا فى النزاع الاثيوبى - الاريترى بمعاونة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، أما حفظ السلام الافريقى فقد صار الأمر الواقع هو السائد نتيجة للاقتراح الثلاثى الأمريكى - الفرنسى - البريطانى، لأن المنظمة الافريقية لم تصدرقرارا رسميا بشأنه بينما قبلته دول افريقية وتعاونت مع مقدميه فى العمل والتنفيذ، وترتيبا على هذا انعقد اجتماع الاتحاد الدولى لمراكز تدريب قوات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة فى جنوب افريقيا فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٠، وبحث مشكلات مراكز التدريب القائمة فعلا فى كندا والدول الإسكندنافية وايرلندا وزيمبابوى، وكان هذا الاجتماع مقدمة لاجتماع وزارى افريقى - أوروبى - أمريكى فى كينيا لبحث موضوع السلام والأمن فى القرن الافريقى ومنطقة البحيرات العظمى بعد انتهاء اجتماع القمة الافريقية.

● ومن جانب آخر فإن موضوع المديونية الافريقية قد ادرج فى جداول اعمال اجتماعات

قمم افريقية وقمم الدول الصناعية الكبرى وقمة افريقيا وأوروبا بالقاهرة.. إلخ، كما تقرر اختيار رؤساء الجزائر وجنوب افريقيا ونيجيريا للمباحثات مع الدول الثماني فى اجتماعهم باليابان، ومن الواضح أن القرار الفاعل فى هذا الموضوع مازال فى يد الدول الدائنة وأن ما اعلنته من مبادرات سابقة لا يرضى الدول الافريقية ؛ ولهذا يظل الحديث حول هذا الموضوع فى دائرة القول والتنديد فقط من جانب الافارقة والأمين العام.

أما موضوع الأمراض القاتلة مثل الإيدز والملاريا فقد سبق عقد المؤتمرات وطلب المعونات وهذا أمر يسانده الأمين العام ويجد صدى على المستويات الانسانية العالمية.

● موضوع الاتحاد الافريقى له تاريخ سابق منذ دعوة العقيد القذافى وعقد قمة افريقية فى مدينة سرت ١٩٩٩ واعداد وثائق وقرارات تشمل إنشاء برلمان افريقى وبنك مركزى ومنطقة نقدية اقتصادية ومحكمة عدل افريقية.. إلخ. كما أنه عرض على اجتماع وزراء الخارجية قبل انعقاد القمة فى لومى فاعيد النظر فيه وجرى تعديل أو استبعاد للجدول الزمنى السابق اقراره فى قمة سرت، ومن ناحية ثانية فإن الفترة الزمنية منذ انتهاء قمة سرت حتى قمة لومى أعطت دولا افريقية كبرى بالمعنى الاقليمى فرصة التقييم وابداء الرأى مثل الجزائر ومصر وجنوب افريقيا ونيجيريا، والتصريحات الصادرة عن هذه الدول تدعو إلى الحذر والتمهل لأن البون شاسع بين الامكانات والتطلعات، وأن الدول الديمقراطية يلتزم فيها الرؤساء بالرجوع إلى البرلمانات للحصول على الرأى، وإن ما جاء بمشروع الاتحاد الافريقى موجود فى اتفاقية الجماعة الاقتصادية الافريقية (معاهدة أبوجا ١٩٩١)، وأن المبادرة الليبية يجب الا تهز ما هو قائم فعلا وأنه يمكن اعتبارها اعلان نيات والتعامل معها فى هذا الاطار والمفهوم. ولكن على الجانب الآخر ظهر تأييد قوى للمشروع من الاعضاء فى تجمع دول الساحل والصحراء، كما سددت ليبيا ٣٠٪ من المستحقات المتأخرة على بعض الدول الافريقية فى ميزانية منظمة الوحدة الافريقية حتى يتسنى لها قانونا المشاركة فى التصويت فى الاجتماع.

● فى هذا المناخ الافريقى المنقسم بين التأييد والمعارضة على مستوى المبدأ وبين السرعة والتمهل على مستوى التنفيذ، تحدث الأمين العام وجمع فى حديثه بين تأييد فكرى عام لمبدأ الوحدة الافريقية وبين التقدير الواقعى والعملى لوجهة نظر المعارضين وثقلهم السياسى فى القارة، وبدون أن يتناطح مباشرة مع المؤيدين المتحمسين. لذلك اختار لحديثه مدخلا وظيفيا تاريخيا مادام المشروع الافريقى يريد أن يتشبه بمسيرة ونتائج الاتحاد الأوروبى، ولكن النقطة الفاصلة بين المشروعين هى أن الاتحاد الأوروبى قضى خمسين عاما من عمره فى التجريب وفى التكيف وفى التفاوض، وذكر المشاركون بأن أساس البناء الأوروبى كان عام ١٩٥١ بإنشاء جماعة الفحم والصلب التى على أساسها تم التقدم نحو السوق الأوروبية المشتركة ثم تفاوضت الدول الأوروبية مرارا وعقدت اتفاقيات مثل ماستريخت وشينجن حتى قام الاتحاد الأوروبى الحالى ومازال يواجه مشكلات متنوعة بين الاعضاء القدامى والاعضاء الجدد، ومن هذا المنطلق دعا الأمين العام الدول الافريقية إلى إنشاء منظمة للنفط والألماس كمدخل وظيفى سياسى لإنشاء اتحاد افريقى مستقبلى وبشرط أن تعمل المنظمة المقترحة تحت مظلة اتفاقية الجماعة الاقتصادية الافريقية.

● هكذا تحدث الأمين العام ثم انصرف بعد أن خلط بين الذكاء والميكيافيلية.

قــوات الإنقضــاض الأوروبــى

● استحسنت استعمال عبارة قوات الانقضاض الأوروبى بدلا من عبارة قوات التدخل السريع الأوروبى، إذ إن كلمة الانقضاض تحمل فى طياتها المعنى والمغزى من تشكيل قوات تعدادها مائة ألف محارب. لقد وافق وزراء دفاع دول الاتحاد الاوروبى على موضوعات الحجم والنوعية والآليات والأهداف والحيز الجغرافى لاستعمالها، كما وافق الوزراء على ضوابط التنسيق والتعاون مع قوات حلف الأطلسى، وعلى العمل بالمناطق التى لاتأخذ الأولوية الأولى للمصالح الحيوية الأمريكية. وكانت هذه هى الشروط التى وضعتها السياسة الأمريكية حتى تمنح المشروع الاوروبى موافقتها ومساندتها. وسوف تجتمع قمة الاتحاد الأوروبى فى الاسبوع الأول من شهر ديسمبر الحالى للمصادقة على قرار وزراء الدفاع.

● يثير القلق عندى بالمعنى السياسى المستقبلى أمران هما:

- ان هذه القوات تعتمد على امكانيات حلف الأطلسى فى ميادين النقل الجوى وأقمار التجسس والاستخبارات والمعلومات والخدمات اللوجستية فى اطار التنسيق بين الجانبين الأوروبى والأمريكى.

- ان عمل واستخدام هذه القوات له حيزان أو نطاقان جغرافيان، الأول هو المناطق الأوروبية التى مازالت خارج النطاق الجغرافى لحلف الأطلسى كما تحدده المادة الخامسة من ميثاق الحلف، وتعمل القوات فى هذه المناطق الاوروبية بمرجعية قرار مباشر من الاتحاد الاوروبى. والثانى هو المناطق التى تقع خارج النطاق الاوروبى المشمول بمظلة الحلف العسكرية، ويشترط لعملها فى هذه المناطق استصدار توصية من مجلس الأمن بالتدخل واستعمال قوات الانقضاض الاوروبى لحفظ السلام والأمن.

● إن ما سبق من توصيف وتحديد للحيز الجغرافى للعمل فى أوروبا أو خارج القارة الأوروبية يعنى أن القوات الأوروبية سوف تكون رديفا مكملا لعمل ودور حلف الأطلسى ولن تنافسه فى أداء دوره ومهامه، كما أنها لن تعمل أو تنشط فى مناطق التوتر التى ترى المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومى الأمريكى أنها من اختصاصها المنفرد. ولهذا فانه بعد شرق أوروبا ستكون القارة الأفريقية هى أول منطقة خارج النطاق الجغرافى الأوروبى

التى سوف يظهر فيها نشاط قوات الانقضاض الاوروبى، ويستند هذا القول الى الاعتبارات التالية:

- هذا الاتفاق الجماعى الأوروبى هو المرحلة الثالثة فى عمليات التدخل العسكرى الأجنبى فى أفريقيا، فبعد انتهاء الحرب الباردة بدأت تتراجع تدريجيا مرحلة التدخل المنفرد الذى قامت به دول معينة، وبدأت فى الظهور والفعالية مرحلة التدخل الجزئى الذى تقوم به مجموعة من الدول الاوروبية من خلال تكوين قوات مشتركة باسم حفظ السلام والأمن ومواجهة الارهاب، وتحمل فى أغلب الأحيان موافقة من الأمم المتحدة، ولدينا عديد من الأمثلة منذ عام ١٩٩٦، فقد بدأت الدول الأوروبية فى دراسة مشروع انشاء قيادة عسكرية مشتركة لمنطقة البحر المتوسط، رغم انه مشمول بمظلة حلف الأطلسى منذ انضمام اليونان وتركيا الى الحلف، ثم انشأت أربع دول أوروبية قيادة مشتركة باسم يوروفور، ومهمتها حفظ السلام ومواجهة الحالات الطارئة جنوب البحر المتوسط، وهذا معناه الأراضى والدول الواقعة فى اقليم الشمال الأفريقى، وأعقب ذلك اتفاق فرنسى بريطانى لانشاء قوات بحرية مشتركة فى البحر المتوسط. وفى عام ١٩٩٧ تقدمت فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ثم انضمت إليهم بلجيكا - الى منظمة الوحدة الافريقية بمقترح إنشاء قوات حفظ السلام الافريقى على أساس تشكيل قوات من الدول الافريقية وتتحمل الدول الاوروبية والأمريكية نفقات ومسئوليات الدعم المالى والتسليح والتدريب والخدمات اللوجستية، ولم تنتظر الدول الاربع قرارا نهائيا من جانب المنظمة، بل أسرعت بإنشاء مراكز تدريب وتأهيل لقوات حفظ السلام فى عدد من دول أقاليم الغرب والوسط والجنوب الافريقى.

- فى العام الحالى تبدأ المرحلة الثالثة بانشاء قوات الانقضاض الجماعى الأوروبى ويتم تشكيلها من الدول الأعضاء فى الاتحاد حاليا، كما أنها مفتوحة أمام انضمام قوات من الدول المؤهلة للانضمام أو التى ستقبل عضويتها فيما بعد. واستطرادا تشير الى أن العام الحالى شهد بداية تشغيل مركز برامج الدراسات الاستراتيجية الافريقية الذى سبق أن وعد الرئيس كلينتون بانشائه خلال رحلته الافريقية، والدراسة فى المركز على مستويين من الدراسات الأكاديمية والعملياتية والعلاقات المدنية العسكرية واستراتيجيات الأمن واقتصاديات الدفاع العسكرى.

- إن قبول المبدأ والممارسة بالنسبة للتنافس الاقتصادى الأوروبى الأمريكى فى افريقيا، لا يؤدى الى تنافس أمنى أو عسكرى بين الدول الاوروبية والأمريكية، ويؤكد الاتفاق الجماعى الاوروبى هذا التفاهم المبدئى وان عمليات التنسيق والمساندة سوف تستمر بين الاتحاد الاوروبى وحلف الأطلسى والسياسة الأمريكية فى ميادين قوات حفظ السلام والانقضاض كذلك القبول بأن مناطق أو دول بعينها هى من الاختصاص الأمريكى المنفرد وان غيرها من المناطق والدول تقع فى دائرة نشاط قوات الاتحاد الاوروبى بالتنسيق مع حلف الأطلسى.

الأمم المتحدة تتهم

رؤساء وشركات

● نطقت الأمم المتحدة بعد طول سكوت، ولم يكن السكوت علامة الرضا والقبول، بل كان بسبب الانهماك فى جمع المعلومات والأدلة والتحقق من صحة الوثائق حتى انها استعانت با جهزة المعلومات والاستخبارات فى الدول الكبرى أعضاء مجلس الأمن واعضاء الاتحاد الاوروبي. والموضوع هو أن الأمم المتحدة شكلت لجنة يرأسها السفير فاولر ممثل كندا لدى المنظمة الدولية لبحث اسباب ووسائل استمرار حركة يونيتا المتمردة فى انجولا في تهريب الألماس وبيعه في اسواق اوروبا واستيراد السلاح والوقود، وعلى الرغم من قرارات المقاطعة والعقوبات التى فرضها مجلس الأمن طوال الاعوام التسعينيات من القرن الماضى ومازالت مستمرة حتى اليوم، الأمر الذي ترتب عليه ان العقوبات اصبحت امرا غير ذى موضوع وقيمة.

● فى شهر مارس من هذا العام اصدرت الأمم المتحدة التقرير، وكانت المفاجأة فيما احتواه من معلومات واسماء، فهو يمثل عريضة اتهام موثقة ضد عدد من رؤساء الدول الافريقية السابقين والحاليين، وضع عديد من الشركات ورجال الاعمال وامريكا الشمالية واسيا. ومجمل الاتهامات هو تهريب الألماس الخام وعقد صفقات بيعه ونقله، واصدار شهادات المنشأ المزورة لتسهيل عمليات التقطيع والتجهيز ومنح جوازات سفر لقيادات من حركة يونيتا وافراد اسرهم، بينما هم ممنوعون من السفر والتنقل بموجب قرارات المنظمة الدولية، وفتح الحسابات المالية فى البنوك الاوروبية والامريكية، واستيراد السلاح ونقله الى مناطق تمركز القوات المتمردة، ومثل هذا أيضا بالنسبة للوقود «مثل البنزين والديزل» ونتيجة لكل هذه الاجراءات جرى دفع عمولات ورشاوى مالية كبيرة القيمة لكل من اسهم أو شارك.. الخ

● ونقلا عن وسائل الاعلام العالمية فإن أسماء الرؤساء الافارقة هى:

- الرئيس اياديما رئيس توجو الذى صار العقل الاكبر فى الشبكة الدولية بعد عزل الرئيس السابق موبوتو وخروجه منفيا حتى وفاته.
- الرئيس كومباوري رئس بوركينا فاسو

- الرئيس بيدى الرئيس السابق فى كوت ديفوار.
- الرئيس بونجو رئيس الجابون.
- الرئيس ليسوبا الرئيس السابق فى الكونغو برازفيل
- نائب الرئيس كاجامي والرئيس المنتخب حاليا فى رواندا.

● أما الشركات التى تشارك في العملية فتبدأ القائمة باسماء ثلاث شركات بلجيكية كبرى فى تجارة الالماس وهى هوفنير سترات وروغسترات وفيستنجسترات وعندما تصل شحنات الالماس الى مدينة انتورب في بلجيكا تتم صفقات إعادة البيع والتصدير الى شركات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة واسرائيل والهند وجنوب افريقيا، ويذكر التقرير ان هذه العمليات تقوم بها الشركات ورجال الاعمال وان حكومات هذه الدول ليست طرفا فيها. وبالنسبة لصفقات السلاح تبينت اللجنة انها تتم فى بلغاريا وتنقل منها عبر دول اوروبية وافريقية، ولم تتمكن اللجنة من التوصل لأدلة قاطعة بشأن اسهام أوكرانيا فى صفقات بيع السلاح.

● وفى ختام التقرير سجلت اللجنة عددا من التوصيات التى سوف تعرض على مجلس الأمن خلال مناقشته للتقرير فى شهر ابريل الحالى، ومن بينها مايلي:

- اصدار حظر دولى على بيع السلاح للدول الافريقية المتورطة فى اجراءات أو تسهيلات عمليات التهريب لمدة ٣ سنوات.
- دعوة حلف الاطلسى والاتحاد الاوروبى إلي عدم الموافقة علي عضوية الدول الاوروبية التي تبيع السلاح للمتمردين مثل بلغاريا
- القيام بتحليل وفحص عينات من الوقود لمعرفة المصدر الاصلى لانتاجه ثم تهريبه.
- دعوة بلجيكا لتعديل قوانين تجارة الألماس حتى تقضي باثبات المنشأ باسم بلد التصدير، مع فرض عقوبات على الشركات التى لا تستطيع اثبات اسم المصدر الاصلى لاستخراج الألماس، وعلى كل شركة لا تلتزم بتنفيذ العقوبات الدولية.
- منع مواطنى الدول المتهمة بالمشاركة فى التهريب من تولي مناصب رئيسية فى الأمم المتحدة ومنظماتها وعدم تشجيع عقد مؤتمرات دولية فى هذه الدول.

● وقد اصدر الرؤساء الذين وردت اسماؤهم بالتقرير نفيا قاطعا وهددوا برفع الأمر الى القضاء لأن ماورد بالتقرير هو تشهير وأكاذيب، وفى بلجيكا اصدر اتحاد تجار الألماس بيانا يقول ان التقرير جزء من مؤامرة كبرى ضد بلجيكا تقودها كندا، ومن ناحية ثانية صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأن القادة الافارقة مشغولون بتحقيق طموحاتهم الشخصية، وان من يتولون السلطة في افريقيا يريدون السلطة لمجرد التمتع بها وتحقيق اهداف شخصية.

من ملفات الحرب الباردة

● فى الاسبوع الاول من شهر نوفمبر الحالى اصدرت المحكمة العليا فى المملكة المتحدة حكما يقضى بان الحكومة البريطانية تصرفت باسلوب غير قانونى عندما قررت نفى آلاف السكان بصفة جماعية من ارخبيل شاجوس فى المحيط الهندى فى السنوات الاخيرة من الاعوام الستينيات من القرن العشرين وقامت بترحيلهم بالقوة إلى جزيرة موريشيوس ودفعت لهم تعويضات شخصية كما دفعت تعويضات لحكومة موريشيوس مقابل ايواء وتوطين هؤلاء السكان قبل اعلان استقلال الجزيرة عام ١٩٦٨ . وكل هذه التصرفات غير القانونية كانت من اجل تنفيذ اتفاق بريطانى / امريكى لتوسيع مركز الاتصالات الامريكى وانشاء قاعدة جوية بحرية فى جزيرة دييجوجارسيا بالارخبيل .

ونص الحكم الصادر على ان الباقين حاليا من سكان الارخبيل وهم حوالى اربعة آلاف رجل واسرهم يحق لهم العودة إلى موطنهم الاصلى فى هذه الجزر، كما ان لوزارة الخارجية البريطانية الحق فى استئناف الحكم فى بحر اسبوع .

وقد اعلن وزير الخارجية ان الحكومة لن تستأنف الحكم وسوف تصدر قرارا بعودة السكان إلى موطنهم فى الارخبيل ، وفى نفس الوقت سوف تستمرالحكومة فى احترام تنفيذ الاتفاقية البريطانية / الأمريكية بشأن تأجير الارخبيل للحكومة الأمريكية لاستعماله كقاعدة جوية بحرية.

● هذا الحكم يفتح ملفات وجراح الحرب الباردة، والصراع الذى دار بين المعسكرين المتصارعين بقيادة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وجذور هذه القضية تبدأ بعد اعلان الحكومة البريطانية اعلان انسحابها من شرقى السويس فى الاعوام الستينيات على ان تظل محتفظة بالسيطرة على قواعد ونقاط التحكم الجوى والبحرى فى المحيط الهندى ، وقد اسرع الاتحاد السوفيتى إلى ارسال اساطيل للدخول فى مياه المحيط الهندى فى النصف الثانى من الاعوام الستينيات ، وسعى لعقد اتفاقات مع دول اسيوية تطل على المحيط او مع الدول الجزر فى المحيط للحصول على تسهيلات وخدمات فى الموانئ وانشاء قواعد بحرية .

ومن وجهة نظر المعسكر الغربى وقتذاك ان القرار البريطانى انشأ فراغا بالمعنيين السياسى والعسكرى ، ومن ثم بدأت الاتصالات والترتيبات والاتفاقات لملء هذا الفراغ من جانب

المعسكر الغربى ، وتم الاتفاق الأمريكى / البريطانى لانشاء مركز اتصالات وقاعدة عسكرية جوية بحرية فى جزيرة دييجوجارسيا باسلوب الابحار لمدة ٦٠ عاما ، وقامت بريطانيا من جانبها بفصل ثلاث جزر من مجموعة جزر سيشل الخاضعة وقتذاك لبريطانيا ، وفصل ارخبيل شاجوس بأكمله من التبعية لجزيرة موريشوس قبل اعلان استقلالها ، واعلنت تكوين منظمة ادارية جديدة باسم الاقليم البريطانى بالمحيط الهندى .. وتلي هذا عدد من الاتفاقيات مع فرنسا واستراليا وجنوب افريقيا لانشاء شبكة الاتصالات والقواعد التى تمتد من القرن الافريقى (اثيوبيا وجيبوتى) إلى وسط المحيط الهندى (دييجوجارسيا وجزيرة مدغشقر وقواعد جنوب افريقيا وجزيرة ريونيون) وترتبط هذه الشبكة بالمحطة العملاقة فى شمال استراليا.

● وعلى الرغم من المعارضة السياسية المستمرة من جانب منظمة الوحدة الافريقية بعد انضمام موريشوس لعضويتها ومعارضة مجموعة الدول غير المنحازة ، وصدور قرارات من الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز باعتبار المحيط الهندى منطقة سلام وابعاد شبح الحرب الباردة عن المنطقة ، إلا ان مخططات المعسكر الغربى استمرت فى التنفيذ وتم انشاء قاعدة دييجوجارسيا التى تسيطر عليها الولايات المتحدة حتى الآن ، لان عقد الايجار مازال ساريا وإن انتهت الحرب الباردة.

● والسؤال المطروح هو : كيف ستتصرف الحكومة البريطانية تجاه شريكتها الحكومة الأمريكية ؟ خاصة ان السياسة الأمريكية فى مخططها العسكرى البحرى الحالى تربطها بين قاعدة دييجوجارسيا ونشاط الاسطول الخامس الأمريكى فى الخليج وجنوب البحر الاحمر والساحل الشرقى لافريقيا ، ودور اسطولها العامل فى البحرالمتوسط ، ودور اسطولها العامل فى المحيط الباسيفيكى . كما ان الترتيبات العسكرية الفرنسية المعاصرة تربط بين قاعدة جيبوتي وقاعدة جزيرة ريونيون ، وان السياسة البحرية لدول جنوب افريقيا تمارس دورا من قواعدها على الشاطئ الشرقى لجنوب افريقيا المطل على المحيط الهندى وان لها ارتباطات مع موزمبيق وما لاجاش وجزر الكوموز وجزر سيشل وايضا توجد ارتباطات عسكرية بريطانية فى صورة اتفاقيات وتسهيلات مع الدول الجزر الاعضاء بالكومنولث ومع استراليا وبعض دول شرق افريقيا مثل كينيا.

● وهذه التساؤلات وتفاصيلها تستدعى إلى الذاكرة ما جرى فى شهر ابريل عام ٢٠٠٠ من مفاوضات بين الحكومة الأمريكية وسلطنة عمان حول تجديد الاتفاق العسكرى الثنائى الذى يسمح للقوات الأمريكية بمواصلة استخدام القواعد الجوية والموانئ العمانية ، وقد سبق تجديده لمدة عشر سنوات فى عام ١٩٩٠ تنتهى بنهاية العام الحالى، والقواعد الأمريكية تقع فى جزيرتى مصيرة وتمريت ، وقد سبق لوزير الدفاع الأمريكى القول انه سيعود إلى عمان فى الخريف للتوقيع على تجديد الاتفاق ، واستطرادا نشير إلى ان الحكومة اليمنية سبق ان نفت ماقيل فى وسائل الاعلام عن اتفاق أمريكى/ يمنى بشأن انشاء قواعد أو منح تسهيلات فى جزيرة سوقطرى اليمنية بالمحيط الهندى.

ثانيا

حوض النيل والشرق الإفريقي

الدبلوماسية المصرية وأزمـة مؤتمـر جيبـوتى

● نشرت صحيفة الاخبار يوم ٧/٢٦ تصريحا للوزير عمرو موسى يعلن فيه تأييد مصر التام لمبادرة جيبوتى لاحلال السلام فى الصومال وأن ماعدا ذلك يعد كلاما غير سليم، ويوم ٧/٢٨ نشرت صحيفة الجمهورية خبرا عن تلقى الرئيس اسماعيل جيلى رسالة من الرئيس حسنى مبارك خلال استقباله لنائب مساعد وزير الخارجية المصرى للشئون الافريقية، كما سلم المبعوث المصرى رسالة لوزير خارجية جيبوتى من وزير الخارجية المصرى تؤكد تأييد مصر لعقد مؤتمر المصالحة الصومالية، ويوم ٧/٢٩ نشرت صحيفة اخبار اليوم تصريحا ثانيا للوزير عمرو موسى يؤكد دعم مصر لمبادرة جيبوتى، وان هناك اصابع خفية تسهم فى سوء فهم بعض القيادات الصومالية تجاه مصر، كما أنها لاتريد خيرا للعلاقات بين مصر وجيبوتى.

● وكانت صحيفة الوفد قد نشرت يوم ٧/٢٣ ويوم ٧/٢٤ اخبارا بأن جيبوتى تشن هجوما حادا على مصر وتتهم الدبلوماسية المصرية بعرقلة جهود المصالحة الصومالية، وأن المشاركين الصوماليين فى مؤتمر المصالحة نظموا مظاهرة ضد مصر وطالبوا بسحب المبعوث المصرى إلى مقديشو، أما صحيفتا الحياة والشرق الاوسط وهما توزعا يوميا بالقاهرة كانتا قد بدأتا فى نشر اخبار ماجرى وماقيل فى مقديشيو اعتبارا من يوم ٧/٢١ ، وتابعتا بالتغطية الصحفية تطورات الازمة مع جيبوتى من يوم ٧/٢٤ حتى يوم ٧/٢٩، وتم تطويق وانفراج الازمة طبقا لتصريحات من وزير الإعلام الجيبوتى ونتيجة للتحرك المصرى على مستويين الاول هو تصريحات الوزير عمرو موسى التى تتصف بالنبرة الهادئة وتشير إلى وجود تحريض تآمرى فى الموضوع ، والمستوى الثانى هو ايفاد السفير ابراهيم الشويمى وهو دبلوماسى كفء سبق له العمل سفيرا لمصر فى جيبوتى وله خبرات وعلاقات مع قيادات جيبوتى وكان يحمل رسالة من الرئيس مبارك.

● فى تقديرى أن الموضوع طبقا للمنشور فى وسائل الإعلام قد بدأ فى صورة سوء فهم أو فى صورة تحريض من اصابع خفية كما يقول الوزير واتخذ شكلا غوغائيا فى مظاهرات مقديشو، ولكن التمهل أو التباطؤ فى اتخاذ قرار سريع وحاسم من الجانب المصرى ادى إلى أن يتحول الموضوع إلى دوامة تتسع موجاتها حتى وصلت إلى اصدار بيان من وزارة الخارجية الجيبوتية، وبذلك تحولت المشكلة إلى أزمة دبلوماسية بين الدولتين، إننى لا اقبل ما

قيل وماحدث في مظاهرات مقديشو وكذلك لااقبل صياغة البيان الصادر عن وزارة خارجية جيبوتي ، كما أن السكوت على الفعل الصومالي والجيبوتي لمدة اسبوع غير مقبول ايضا من وجهة نظري.

● ويطرح الموضوع عددا من الملاحظات كالتالي:

- أن موقع جيبوتي وباقي منطقة القرن الافريقي هو موقع مهم في اولويات الدبلوماسية المصرية، ويساند هذا القول حديث للوزير عمرو موسى منشور في الاهرام ٧/٢٥ يقول أن الأمن القومي المصري مرتبط بمحور القرن الافريقي واوضاعه وكذلك دول حوض النيل واوضاعها.

- العلاقات المتبادلة بين الدبلوماسية المصرية ووسائل الإعلام المصرية هي علاقات جيدة في إطار العمل الوطني، فمن الثابت تاريخيا أن الدبلوماسية المصرية على مستوى الخبرات والقدرات تجيد الاستخدامات الاعلامية وتوزيع المعلومات لاهداف الشرح والتفسير ولاهداف الدفاع والهجوم، لكن من الملاحظ ان الصحف القومية المصرية الثلاث التي تصدر كل صباح في القاهرة لم تذكر شيئا عن الموضوع بالاشارة أو بالعبارة حتى صدر التصريح الاول للوزير عمرو موسى المنشور بتاريخ ٧/٢٦.

- تعمل وزارة الخارجية المصرية حاليا وفقا لخريطة تنظيم اداري وفني حديثه تشبه التنظيمات الموجودة بوزارات الخارجية الاوروبية والامريكية، وفيها ادارات متخصصة في الشئون الافريقية وفي الصحافة والإعلام وفي برقيات الشفرة.. الخ، وتستعمل الوزارة أدوات الاتصال السريع مثل الفاكس والاتصال عبر الاقمار الصناعية، ويتابع الدبلوماسيون العاملون بالوزارة وبالسفارات المصرية في دول المنطقة الاخبار والاحداث في مصادرها ونتائجها العلنية والسرية، ومعنى هذا في تقديري أن الادارات المصرية المختصة بالقاهرة كانت على علم ولديها معلومات صحيحة عن بدايات الموضوع وتطوراته اعتبارا من يوم ٧/٢٠ وصباح ٧/٢١ الذي نشرت فيه وسائل الإعلام الاخبار والتعليقات حول ماحدث وماقيل.

● أن اهتمام مجلة «الاهرام الاقتصادي» بقضية الصومال ليس جديدا أو طارئا، فهي تتابع القضية منذ عام ١٩٩١، كما دعمت مبادرة جيبوتي للمصالحة الصومالية منذ عرضها في الامم المتحدة ، وهي تساند قرار مجلس الامن الصادر في ٢٠٠٠/٧/١ بدعم مبادرة جيبوتي للمصالحة الوطنية، والقرار يهدد زعماء الحرب ومسئولي الميليشيات في حالة تمسكهم بمواقف عرقلة السلام والمصالحة، فإن مجلس الأمن سيكون على استعداد أو للتفكير في اتخاذ اجراءات ضدهم.

● وفي تقديري تشمل الاجراءات تشكيل محكمة لجرائم الحرب كما حدث قبلا في رواندا وكما هو معروض حاليا في مجلس الأمن في حالة سيراليون.

ميزان القوى الجديد جنوب الدولة المصرية

● إحدى نتائج الصراع الدموى الحالي فى القرن الأفريقي هو قيام ميزان قوى جديد بين دول المنطقة، ولكن تحديد المنطقة مازالت فيه آراء متباينة، ويرجع السبب الى الى أن الفواعل الدولية فى هذا الصراع ليست كلها إقليمية وانما تشارك فيه عن بعد وبمستويات متنوعة أطراف أجنبية: أوروبية وأمريكية، والرأي الأول يرى المنطقة هى القرن الأفريقى فى تعريفه التقليدى (٤ دول) والرأى الثانى يراها القرن الأفريقى الأكبر وهو المصطلح الأمريكى المتداول لمنطقة منظمة إيجاد (٧دول) ، أما الرأى الثالث فيرى أن أحداث المنطقة مهما كان تعريفها الحالى انما هى مقدمة لترتيب وتنظيم منطقة تشمل التعريفين السابقين وتمتد لتشمل باقى دول هضبة البحيرات الكبرى ودول شرق إفريقيا الأنجلوفون التى تنظم نفسها حاليا فى جماعة شرق افريقيا وتطمح رواندا وبوروندى فى الانضمام لهذه الجماعة (يرتفع عدد الدول الى ١٠) ولكن هذه الآراء المتنوعة حول التحديد والامتداد حاليا أو مستقبلا تجمع على أن اليد العليا فى هذا التوجيه والترتيب هى للسياسة الأمريكية، وأن بعض الدول الأوروبية تشارك حينا وتنظر بقلق حينا آخر مثل فرنسا وإيطاليا.

● ان القاسم المشترك الأعظم فى النظرة الأوروبية والأمريكية خلال النصف الثانى من القرن العشرين هو أن إثيوبيا قوة إقليمية أولى يتوجب الحفاظ على وجودها ودورها ووحدة أراضيها من أي تهديد، وقد حدث هذا خلال فترة التحالف الأمريكى الأثيوبى ثم خلال فترة التحالف السوفيتى الإثيوبى اثناء الحرب الباردة، وبعد انتهاء الحرب الباردة يحدث هذا حاليا فى فترة الصداقة الأمريكية الإثيوبية، ومن المؤشرات ذات الدلالة، أن أول مبادرة للحل السياسى السلمى للنزاع الإثيوبى الإريترى كانت المبادرة الأمريكية الرواندية عام ١٩٩٨ والتى قبلتها إثيوبيا ورفضتها إريتريا بدعوى الانحياز لوجهة النظر الإثيوبية، ثم أعدت منظمة الوحدة الأفريقية مبادرتها للحل السلمى السياسى فى اجتماع القمة فى واجادوجو عام ١٩٩٨ والتى كان أساس صياغتها وجوهر ترتيباتها هو ما ورد سابقا بالمبادرة الأمريكية الرواندية وفى هذا المقام يمكن القول بأن القيادة الإثيوبية قرأت وتعلمت من دلالات ونتائج حروب الشرق الأوسط ومن مجريات وتصورات السياسة الأمريكية الجديدة فى إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة، ويساند هذا القول ان مجلس الأمن والمجتمع الدولى انتظر حوالى

عامين ليصدر قراره فى مايو ٢٠٠٠ بالحظر العسكرى لمدة ١٢ شهرا وبمقتضاه يتم الامتناع عن بيع وتوريد السلاح والعدة ذات الصلة العسكرية وشبه العكسرية مع إدانة القتال والمطالبة بوقف العمليات العسكرية واستئناف محادثات السلام على أساس خطة منظمة الوحدة الأفريقية، وعلما بأن المعونات المالية والأوروبية والأمريكية ومن دول أخرى تدفقت خلال العامين على الدولتين بنسب متفاوتة ولم يحدث أن طرحت الجماعة الدولية استفسارا بشأن فيم أنفقت هذه الأموال؟ بينما كانت وسائل الأعلام تتحدث عن شراء السلاح المتقدم نقدا واستئجار الخبراء والفنيين العسكريين للتدريب والتشغيل والصيانة لأنواع هذا السلاح المتقدم.

● ان الحرب الإثيوبية الأريترية هى عملية جراحية للمساعدة فى ميلاد ميزان القوى الجديد ليحل محل ميزان القوى الذي تعايش فى المنطقة خلال أعوام التسعينيات من القرن الماضى، والذي نظم العلاقات المتبادلة بين الدول الأفريقية وأتاح الحركة للتدخلات الأجنبية بالمنطقة، كما أنه أتاح الفرصة أكثر من مرة لإنشاء تجمع لدول المنطقة للتعاون والتكامل فى صورة تجمع القرن الأفريقي ثم اندماجه فى منظمة إيجاد بعد تعديل وظائفها التنموية والسياسية، ولكن محاولة السودان لقيادة هذا التجمع فشلت بسبب المعارضة الإقليمية والخارجية وبرزت محاولة تحالف إثيوبى إريترى لقيادته، ثم ساءت العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا لأسباب اقتصادية وسياسية متنوعة فافترقا بعد طول صداقة وتضامن، ويصدق عليهما القول بأن سياسات الدول ليس لها صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما لها مصالح دائمة.

وقد مارست الدولة الإثيوبية هذا المبدأ السياسى وطبقت التصورات الأوروبية الأمريكية بشأن التحول الديموقراطى وهى توزيع السلطة الحكومية فى دستور فيديرالى والسماح بالتعددية الحزبية والتحول من وضع الجيش الثورى الى تشكيل جيش نظامى محترف، وفى هذا المجال تباينت الصور بشكل واضح بين تجارب القادة الجدد الذين وصلوا الى السلطة فى بلادهم بعد انتهاء الحرب الباردة حيث لم تصل أي تجربة لمستوى التجربة الأثيوبية، والنظرة المقارنة تأخذ فى اعتبارها أوضاع السودان وأوغندا وإريتريا ورواندا والكنغو الديمقراطية كما تأخذ فى اعتبارها مشاركة خبراء دستوريين أمريكيين فى صياغة الدستور الإثيوبى الفيدرالى الديمقراطى.

● لقد اكتشف النظام السياسى السودانى اخيرا أن جوانبه وساحاته مكشوفة والسبب الأول هو مخاوف وحصار دول الجوار الجغرافى بسبب سياسته لاختراق أمنها واستقرارها ومن ثم تنوعت ردود أفعالها ومواقفها، والسبب الثانى هو أنه دخل فى عداء سافر مع السياسة المصرية خلال أعوام التسعينيات وكسر التحالف المصرى السودانى المترتب على اتفاقية ١٩٥٩، ولذلك يجد نفسه حاليا فى مرحلة المراجعة والتراجع الى مواقع وسياسات تضمن لها السلامة والأمن ووحدة ترابه الوطنى، واعتقد أن هذا هو ما تفكر فيه السياسة المصرية الآن.

البحر الأحمر
منطقة سلام وتجارة

● تتغير حاليا القراءة السياسية لقضايا البحر الأحمر مع استمرار حقائق الجغرافيا، والسبب الأخير لهذا التغيير هو اتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية واليمن، لقد تم التوقيع والمصادقة فى شهر يونيو ٢٠٠٠، وبالنسبة لترسيم الحدود البحرية والمياه الاقليمية لكل منهما فى البحر الأحمر تقول الأنباء المتداولة إن اليمن حصلت على ثلاثة آلاف كيلو متر مربع بحرى وفى هذه المساحة تقع خمس جزر أصبحت ملكا لليمن، ومن قبل فى عام ١٩٩٨ تمت تسوية النزاع اليمنى - الاريترى حول ملكية جزر أرخبيل - حنيش باسلوب التحكيم الدولى، ثم جرى تعيين وتحديد المياه الاقليمية والحدود البحرية لكل من الدولتين، ولهذا يصح القول بأن منطقة جنوب البحر الأحمر أصبحت الآن فى حالة استقرار ووضوح بالنسبة لقضايا ملكية الجزر وترسيم خطوط المياه الاقليمية.

● ويترتب على هذا الوضع العام الحالى عدد من المؤشرات والتصورات المستقبلية هى:

- ازدياد الاهتمام الواقعى باستثمار ثروات قاع البحر الأحمر غير البترولية، وتتداول الأنباء أن بعض الشركات الأمريكية والأوروبية بدأت فى الاتصالات والدراسات مع الدول الافريقية والعربية المطلة على البحر لتقييم الاحتمالات المستقبلية، ويضاف إلى هذا تصاعد الاهتمام باستكشاف احتمالات البترول فى المياه الاقليمية لبعض هذه الدول، ومن ناحية ثانية يعود الحديث حول الأفكار والمحاولات السابقة لانشاء منظمة اقليمية لدول البحر الأحمر فى مجال الثروات الطبيعية تحت سطح مياه البحر.

- احتمال ازدياد التنافس بين موانئ دول البحر الأحمر فى مجال تقديم الخدمات للسفن العابرة والتجارة الدولية، خاصة أن الاحصاءات والأرقام المنشورة تقول إن عدد السفن وكمية حمولاتها فى ازدياد.

- يجرى الآن تنفيذ تجربة تقوم بها شركة أردنية فى مجال صناعة الاسمنت فقد استمرت ادارة الانتاج فى منطقة العقبة بالمملكة الاردنية ونقلت ادارة التخزين والتسويق والتوزيع إلى

منطقة استأجرتها فى ميناء بورسودان، والهدف المعلن هو الحصول على ميزات تنافسية فى التصدير إلى مناطق القرن الافريقى وشرق افريقيا والشرق الأقصى نتيجة لتقليل نفقات النقل البحرى والقرب من الأسواق، ويقال فى الأنباء إن هذا جزء من تعاون استراتيجى بين الشركة الاردنية وشركة فرنسية.

- إن الجمهورية اليمنية تتهيأ الآن للقيام بدور متنام فى مجال التجارة الاقليمية والنفوذ السياسى والاقتصادى، اعتمادا على مواريثها التاريخية فى التجارة اليمنية عبر البحر الأحمر إلى دول القرن الافريقى، وعبر المحيط الهندى إلى دول شرق افريقيا والشرق الاقصى. وتقول الأنباء إنها سوف تنشئ ميناء جديدا فى بروم باقليم حضرموت الذى يطل على المحيط الهندى، كما انها عرضت عددا من المشروعات المشتركة على المملكة العربية السعودية مثل مشروع امتداد انابيب نقل النفط والغاز الطبيعى إلى هذا الميناء الجديد وإنشاء منطقة صناعية فى حضرموت بها مصفاة لتكرير البترول.. إلخ، وقد تكون من الاسباب لهذا التعاون المشترك المستقبلى هو أن المملكة السعودية ليس لها سواحل على المحيط الهندى وأن اليمن تريد أن تكون الواجهة البحرية للاطلالة السعودية على مياه المحيط وتجارته المتنامية فى اطار رابطة دول المحيط الهندى.

- ان مناخ السلام والتجارة قد طرح اثاره على دول تقع على الجانب الافريقى من البحر الأحمر والمحيط الهندى، فقد نشرت مجلة الاهرام الاقتصادى بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٤ عن عرض مصرى مقدم لصوماليلاند لتخصيص منطقة تخزين حرة بميناء بربرة على مساحة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ ألف متر مربع، ومن ناحية أخرى تفيد الانباء أن سالمين عمور رئيس زنزبار يزور حاليا منطقة الخليج ويجرى محادثات فى دولة الامارات العربية مع المستثمرين لدراسة وتنفيذ مشروعات فى جزيرة زنزبار مثل انشاء مطار وميناء ومنطقة تجارة حرة، وانه يرغب فى التعاقد مع شركة دبى العالمية لادارة الموانئ والمناطق الحرة، وقد تأسست هذه الشركة أخيرا من ائتلاف بين سلطة موانئ دبى وسلطة جبل على وعدد آخر من الشركات الاجنبية المتخصصة فى مجال ادارة الموانئ والمناطق الحرة خارج دولة الامارات العربية طبقا للمفاهيم الاقتصادية والادارية الحديثة.

● إن التغييرات السياسية والاقتصادية ونتائجها الحالية والمستقبلية سوف تؤدى إلى مزيد من اهتمام المتخصصين فى الاستراتيجيات العسكرية فى الدول ذات الاهتمام بأمن البحر الأحمر ومخرجيه الشمالى والجنوبى إلى البحر المتوسط والمحيط الهندى.

الشقيقات العشر
فى المؤتمر العالمى للمياه

■ في النصف الثاني من شهر مارس ٢٠٠٠ انعقد المؤتمر العالمى للمياه في هولندا، وقامت الصحافة المصرية بتغطية واسعة لموضوعات ومناقشات الاجتماع ، ويتناول هذا المقال عددا من موضوعات وقضايا الاجتماع التى تتعلق بالعلاقات والرؤى المائية بين مصر وشقيقاتها الدول التسع الاخرى فى حوض نهر النيل، التى شاركت وفودها مع الوفد المصري فى اعمال المؤتمر.

■ القضية الاولي هى الاراء والمقولات التى اعلنها البنك الدولي في اوراقه المقدمة للمؤتمر والتى عرضها الدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي وفى مقدمتها مايلى:

- تسعير كامل للمياه والتوقف عن تقديمها مدعومة

- السماح للقطاع الخاص بتولى عمليات التمويل والادارة وعملية اتخاذ القرارات وهذا يتم خلال دور قيادى في مجال تقديم الخدمات المائية ومع اعطاء المنظمات الاجتماعية واتحادات المستخدمين دورا اساسيا في التمويل والادارة ومراقبة الاداء.

وقد انقسمت اراء الوفود المشاركة بين مؤيد ومعارض، ولكن السؤال المطروح الان هو هل اراء البنك ادولي تمثل مشروطية دولية تمويلية تجاه المتقدمين بطلبات لتمويل انشاء مشروعات مائية جديدة مثل السدود والخزانات وتوليد الطاقة الكهرومائية؟ ومناسبة السؤال انه فى شهر يونيو القادم سوف ينعقد فى اديس ابابا مؤتمردولى حول نهر النيل تشارك فيه مصر والسودان وغيرهما من الشقيقات فى الحوض وان هذا المؤتمر سوف يحدد أولويات المشروعات المشتركة وتوفير الاستثمارات المطلوبة والاطر القانونية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ المشروعات قبل تقديمها لهيئات ومؤسسات التمويل الدولية برئاسة البنك الدولى.

■ القضية الثانية هى الاعلان الواضح عن رفض السياسة المصرية لفكرة تسعير او تثمين المياه مع وجوب التفريق بين استعاضة التكاليف الخاصة بتكلفة البنية الاساسية والمرافق وبين تسعير المياه كسلعة اقتصادية، نظرا لان المياه سلعة اقتصادية واجتماعية وثقافية يجب توفيرها بدون مقابل وضرورة انشاء تنظيم جديد للتعاون السلمى فى الاحواض المشتركة بعيدا عن النزاعات وايجاد اطارقانونى يحدد دور كل دولة فى هذا الشأن «تصريحات لوزير

الموارد المائية المصري»، والاعلان المصرى هو تعبير عن موقف اساسى مصرى ، ولكنه يطرح سؤالا عن موقف الشقيقات التسع الاخريات بالنسبة لقضية تسعير المياه؟ ومناسبة السؤال هى ان المفاوضات والاتصالات تجرى حاليا حول المشروعات المشتركة في الاحواض الفرعية لروافد نهر النيل وهي حوض النيل الازرق بين مصر والسودان واثيوبيا وحوض النيل الابيض بين مصر والسودان واوغندا.

■ القضية الثالثة هى احد القرارات الصادرة بشأن انشاء مجلس عالمى للسلام والأمن والمياه يختص بفض المنازعات بالطرق الفنية والقانونية والاعراف والتقاليد فى حالة وجود نزاع بين دول الاحواض المشتركة للانهار والسؤال المطروح الآن يجيب عنه الاساتذة المختصون فى القانون الدولى بشأن المرجعية القانونية لعمل وسلطات واختصاصات هذا المجلس، ومدى الزامية قراراته فى ضوء مبادىء القانون الدولى العام وقواعد هلسنكى ١٩٦٦ واتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في مايو ١٩٧٧

■ القضية الرابعة ما تنقله حاليا وسائل الاعلام عن الجفاف والقحط والمجاعة في اثيوبيا وباقى دول شرق افريقيا والقرن الافريقى وتقديرات المتضررين والمنكوبين بعدد يتراوح بين ٨ مليون انسان فى اثيوبيا و١٦ مليونا من البشر فى كل من المنطقة والسؤال المطروح الان ماهو العمل قبل اجتماع وزراء الموارد المائية للشقيقات العشر فى اطار مبادرة النيل ٢٠٠٠ في شهر يونية القادم حيث ان احد القرارات الصادرة عن المؤتمر العالمى هو توفير الامن ضد الفيضانات والجفاف وتقاسم مصادر المياه بتطوير التعاون داخل الدول وبينها فى حالة تعدى المياه للحدود السياسية عن طريق ادارة حوض النهر مع تثمين خدمات المياه لتغطية كافة تكاليف تقديمها بطريقة تسمح بعمل حساب الحاجة الى العدل والاحتياجات الاساسية للفقراء.

■ القضية الخامسة هى مانشرته صحيفة الحياة الصادرة فى لندن بتاريخ ١٦ /٢ /٢٠٠٠ عن توقيع اتفاق بين اوغندا واسرائيل حول مشروعات مائية يتم تنفيذها فى شمال شرقى اوغندا فى المقاطعات التى تقع قرب الحدود مع السودان وكينيا حيث ان هذه المقاطعات تعانى من الجفاف وسوف يتم الرى باستخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا وتضيف الصحيفة ان هذا الاتفاق سوف يؤثر فى نقص المياه المتدفقة من البحيرة الى النيل الابيض ولذلك تطرح سؤالا هل قامت اوغندا بابلاغ الدول شقيقاتها فى حوض النيل عن الاتفاق الاوغندى الاسرائيلى ؟.

واخيرا نشير الى مانشره الاستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور فى مقالته بتاريخ ٢/١١/ ٢٠٠٠ من ان مصر فى حاجة الى تدبير ٢٠ مليار متر مكعب من المياه للوفاء بالاحتياجات المصرية للتوسع الزراعى والصناعى ومياه الشرب حتى عام ٢٠٢٠

أطراف إقليمية ودولية

وموضوع مياه النيل

● النصف الاول من عام ٢٠٠٠ شهد عددا من الوقائع والتفاعلات بين دول حوض النيل ومشاركة عدد من الاطراف الدولية والاقليمية واستنادا إلى المنشور فى الصحف المصرية اعرض ثلاثة موضوعات : الاول هو اجتماع وزراء الموارد المائية للدول العشر فى مدينة بون الألمانية، والثانى هو عقد مؤتمر مبادرة النيل ٢٠٠٢ فى مدينة اديس ابابا، والثالث هو مباحثات رئيس وزراء اوغندا خلال زيارته للقاهرة بشأن التعاون المائى.

● فى شهر مايو كان المفترض اجتماع مجلس وزراء الموارد المائية للدول العشر بدعوة واستضافة من الحكومة الألمانية، ولكن الاجتماع تأجل إلى شهر اكتوبر المقبل بسبب الحرب الاثيوبية - الاريترية، وهدف الاجتماع كان دراسة التعاون المشترك بين الدول والاستفادة من الخبرات الالمانية فى ادارة الموارد المائية للانهار المشتركة وفى تنفيذ مشروعات مشتركة وفى عقد اتفاقيات دولية فى مجالات مياه الانهار، كما ابدى بنك التعمير الألمانى والبنك الدولى استعدادهما لتمويل تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة فى حوض النهر.

● وفى شهر يونيو اجتمع نحو ٤٠٠ خبير من الدول العشر ومن منظمات اقليمية ودولية ومن ممثلى بعض الدول فى اديس ابابا لمناقشة البدائل المطروحة للوصول إلى تعاون شامل بين دول الحوض، وافضل السبل لتطوير ادارة النهر والتنسيق بين برامج العمل واعداد وتدريب كوادر فنية متخصصة فى موضوعات المياه، ونشرت الصحافة ملخصا لكلمتى رئيسى الوفدين الاثيوبى والمصرى ، فقال الاثيوبى إن بلاده تطالب بتوزيع عادل لمياه النيل وأن بلاده من حقها استغلال مواردها للتغلب على الفقر والمجاعة، وأن عدم التوازن فى توزيع الحصص المائية هو اهم عوامل الخلاف وانعدام الأمن والاستقرار فى حوض النهر، وقال المصرى أن رغبة بلاده هى اقامة مشاريع تنموية مائية بالتعاون مع دول الحوض، وأن أولويات التنمية فى الحوض هى مشاريع حماية موارد المياه فى اعالى النيل ومشاريع الطاقة الكهربائية والزراعة والمياه الارضية الجوفية والمصائد والمشاريع السياحية والملاحية.

● فى شهر يوليو زار القاهرة رئيس وزراء اوغندا وتباحث مع رئيس الوزراء المصرى وعدد من الوزراء المسئولين، وصرح وزير الموارد المائية المصرى بأن مصر قدمت منحة مالية

لاوغندا قيمتها ١٣,٩ مليون دولار لمكافحة ورد النيل باسلوب شراء معدات ميكانيكية وتشغيلها لمدة ٣ سنوات وان معدات الحل الفورى العاجل لمشكلة الانسداد الجزئى لمخرج بحيرة كيوجا قد تم تصنيعها وشحنها إلى اوغندا فى زمن قياسى، وأنه سيجرى تجميعها هذا الاسبوع فى ميناء ماسيندى على البحيرة وأنه سيبدأ تشغيلها بنهاية الاسبوع المقبل.

● يستدعى العرض السابق عددا من الملاحظات كالتالى:

- ليس لدى اعتراض من حيث المبدأ على تمويل عقد المؤتمرات من جانب دول ومنظمات دولية واقليمية، ولا على حضور ممثليها فى هذه الاجتماعات، كذلك لا اعترض على دعوة الاطراف الاقليمية، والدولية للمساهمة فى تمويل المشروعات المشتركة المائية فى الحوض. ولكن الاستفسار الذى يتطلب التفكير والتدبر مقدما هو المستقبل التنظيمى المؤسسى لتشكيل منظمة مائية مشتركة اقليمية فى حوض نهر النيل؟ هل يكون من حق هذه الدول والمنظمات الاقليمية والدولية أن تنضم لعضوية المنظمة المائية المشتركة لدول حوض النيل؟ خاصة أن بعض الدول اعضاء فى منظمات تعاون وتكمل اقتصادى مثل الاتحاد الاوروبى ونافتا، واضافة لهذا توجد مؤسسات مالية عالمية.

إن مايدعونى للاستفسار من خبراء واساتذة القانون الدولى هو ماورد فى اتفاقية وقانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية التى اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧، وتحديدا صياغة البند ٨ من المقدمة وصياغة الفقرة(ج) والفقرة(د) من المادة الثانية، والتى تقول أن مصطلح دولة المجرى المائى يستخدم فى هذه الاتفاقية كمصطلح فنى، ويقضى بأن الدول المنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادى يمكن أن تندرج على السؤال فى هذا التعريف.

- الحديث عن انتشار ورد النيل فى بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا يرجع إلى عام ١٩٩٦، ونوقشت اثاره السلبية على كميات المياه المتدفقة إلى نهر النيل وعلى كميات الكهرباء المتولدة من سد أوين باوغندا، وقد اسهم البنك الدولى من قبل بمنحة مالية للمكافحة وقد صدر قرار سياسى مصرى على أعلى المستويات بالاسهام فى المكافحة، وسافرت مجموعة خبراء مصريين إلى اوغندا واعدت تقريرا فى ابريل ١٩٩٧، واستجاب مجلس الوزراء المصرى فى نوفمبر ١٩٩٧ بتخصيص منحة مالية قدرها ٨,٣ مليون دولار للمكافحة، ثم زيدت قيمة المنحة المالية إلى ١٣,٩ مليون دولار، وفى مارس ١٩٩٩ تم بالقاهرة توقيع اتفاقية تعاون ثنائى فنى بين مصر واوغندا للمكافحة، ولكن فى يوليو ٢٠٠٠ يكشف تصريح وزير الموارد المائية عن الانسداد الجزئى لمخرج بحيرة كيوجا وعن تجميع وتشغيل المعدات كحل فورى عاجل قبل نهاية شهر يوليو الحالى.

● التعليق من عندى أن هذا هو الفارق بين حسابات وسرعة ودقة اتخاذ القرار السياسى للدولة المصرية وبين مستوى الاجراءات والعمل البيروقراطى فى وزارات ومؤسسات الحكومة المصرية.

أزمـــة الميـــاه في وادى النيل

● صدرت عن مركز البحوث العربية للدراسات العربية والافريقية والتوثيق الكراسة رقم ٧ بعنوان ازمة المياه في الوطن العربي طبعة ١٩٩٩ وهي في الاصل اوراق ندوة نظمها المركز في ذكري رحيل الدكتور محمد أبو مندور استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة، وتضم الكراسة اوراقا وبحوثا مقدمة من دكتور عبد الوهاب عامر عن ازمة المياه في الشرق الاوسط ، والاستاذ محمد سيد احمد عن شح المياه والصراع العربي - الإسرائيلي، والدكتور رشدي سعيد عن المياه في منطقة الشام، والمهندس سعد الطويل عن زيادة مساحة الارض المروية في مصر بنفس كميات مياه الري ، واخيرا ورقة الدكتور علي التوم عن أزمة المياه فى وادى النيل ، واستطرادا كان الدكتور التوم وزيرا للزراعة في السودان وهو يعرض في ورقته وجهة نظر مثقف سوداني حول الموضوع، ولهذا أراها جديرة بالاهتمام والعرض والتفكير.

● يبدأ الدكتور التوم بتأكيد أنه يتكلم من وجهة نظر الاقتصاد السياسي وليس من وجهة نظر فنية، فيري أن موضوع المياه هو مفهوم ديناميكي يجب أن يطرح ويعالج باساليب ومعايير ديناميكية، لأن ازمة المياة الحالية في مصر والسودان لها ابعاد تتمثل في نقص هيكلي في المتاح من المياه بالمقارنة مع الطلب عليها في البلدين، ووجود طموح ورغبة لدي دول المنابع في استخدام جزء من ايرادات النهر الرئيسية والفرعية للري والصناعة وتوليد الكهرباء والاستخدامات البشرية، كذلك موضوع نوعية المياه. ويقول إن تركيزه علي هذه الابعاد في الوقت الحاضر سببه أن اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان قد اعتبرت نهاية للمشاكل بين البلدين، ولم يخطر ببال احد التداعيات والتطورات الديناميكية في استخدامات مياه النيل خاصة العلاقات والتفاعلات مع دول المنابع.

● ويري المتحدث أن احتياجات الدول الاخري من المياه حاليا هي احتياجات متواضعة بكل المقاييس، وأنه يجب التوقف عن الحديث حول النفوذ الإسرائيلي في تلك الدول لأن هذا يدعو الدول إلي الاختصام مع مصر والسودان، وايضا نحن اصحاب مصلحة في التعامل

والتفاهم مع تلك الدول، ولابد من ادراج هذه المطالب ضمن هموم واهتمامات مصر والسودان، وأن نتوصل مع دول حوض النيل لاستراتيجية طويلة المدي لتطوير المنابع والمجري لصالح الجميع، ويقول إنه من الخطأ التمسك بالحقوق القانونية والمكتسبة اذا كانت لدينا المياه ولانستطيع ترشيد استخداماتها، وهذه النقطة تدعو المتحدث للاشارة إلي المحاولات المصرية لاستنباط واستكشاف المياه الجوفية وإنشاء مشروع توشكي ومحاولات تدوير مياه الصرف الصحي والزراعي، ويقول إن لديه تحفظات علي هذه الاجراءات المصرية ويتمني أن تكون العلاقات المصرية - السودانية ثابتة ودائمة وايجابية إلي الدرجة التي تغني عن هذه الاجراءات، لأن مصر لديها مجال واسع للتغيير الهيكلي في النمط المحصولي ، كما أن مصر تستخدم في تنفيذ مشروع توشكي ومشاريع سيناء جزءا من نصيب السودان المائي غير المستخدم بالسودان ويتراوح بين اربعة وستة مليارات، كما أنه طبقا لتصريحات وزراء لموارد المائية في مصر توجد مشروعات لتقليل المنصرف من المياه في البحر المتوسط.

● ويشير المتحدث إلي تجارب السودان السلبية في ميدان الترشيد في استخدامات المياه في الزراعة وعدم الاستفادة من مياه الفيضان ، ويقول إن المشروعات الحالية والمنظورة لم توفر لمصر الامن المائي والغذائي، وأن الحل الوحيد والمستدام في نظره هو التكامل المحصولى بين مصر ـ والسودان لتحقيق الاستقرار والتقدم في كل من البلدين وفي العلاقات المتكافئة بينهما ، ويؤكد أن هذه النظرة هي واقعية لافتراضها اقتناع البلدين بالسوق المشتركة والتكامل الاقتصادي انتاجا وتسويقا، ومن ثم توجد ضرورة للتكامل الاقتصادي بين جميع دول حوض النيل التي سوف يرتفع تعداد سكانها عام ٢٠٢٠ إلي ٣٥٠ مليونا ومن ثم فإن هذه سوق لايستهان بها وتتميز اقتصادياتها بالتنوع وتكامل الموارد المائية الذي يتكامل مع التعاون الاقتصادي الشامل والذي يأخذ في اعتباره التباين الاثني والثقافي عبر دول حوض النيل المتسع.

● ويختتم المتحدث بأن معايير نجاح التكامل تدعو للعقلانية والتعاون المتكافئ دون اساليب الوصاية والتعالي والاستخفاف بعقول الآخرين ، وأن النجاح في مجال التعاون الاقتصادي الشامل هو تأطير وتأسيس للتعاون المائي ، وإنه لابد من الاتفاق علي استراتيجية تكاملية ومتكافئة لتطوير اوضاع واستخدامات المياه كما ونوعا وتطوير أنماط واستخدامات الموارد المائيـــــة في التكامل الزراعي وهو التكامل المجـــــدي والمفـــــيـــــد والطوعي.

المجاعة والسياسة في إثيوبيا

● الاجماع فى وسائل الاعلام العالمية وتقارير المنظمات الدولية حول المجاعة فى دول القرن الافريقى عامة واثيوبيا خاصة هى أنها اكبر وافظع مما نتصور، وأن ماينشر من ارقام واحصاءات وتقارير من مصادر محايدة تقول أن المنكوبين والمتضررين يصل عددهم فى اثيوبيا إلى ٨ ملايين وأن المجموع فى دول القرن الافريقى هو ١٦ مليونا ، وأن كان كوفى عنان قد صرح بأن الارقام فى اثيوبيا وحدها قد تصل إلى ١٢ مليونا. إن الشعوب والقبائل والاثنيات المنكوبة بالمجاعة ونتائجها من دمار وهلاك وموت وتشرد هى من اصول صومالية وعفرية في جيبوتى واريتريا، والمنكوبون جميعا مسلمون.

● وبجوار هذا الاجماع العالمى يوجد خلاف حول الاسباب، فكل المصادر تقول إن انحباس الامطار وانتشار الجفاف لمدة ثلاث سنوات هو السبب الاول، لكن هناك اسبابا اخرى هى النزاع الاثيوبى - الاريترى الذى أدى إلى توجيه الميزانيات والمخصصات المالية إلى شراء السلاح ونفقات الحرب، وبالنسبة للصومال هى استمرار الفوضى والقتال بين امراء الحرب وزعماء الميليشيات الصومالية مما أدى إلى النزوح والهجرات من مناطق لايتوافر فيها الطعام والشراب علاوة على انقطاع الطرق وسبل الوصول إلى هذه التجمعات مما اعاق وصول المعونات.

والاصل فى الموقف الاثيوبى هو الرافض المستمر لمقولة آثار ونتائج النزاع الاثيوبى - الاريترى، ويمكن أن يقال هذا إلى حد ما بالنسبة للموقف الاريترى الذى تشهد بلاده مليونا من المنكوبين بالمجاعة، ونقلت وسائل الاعلام تصريحات رئيس جمهورية اثيوبيا فى لقاء مع السفراء الافارقة والأجانب طلب فيها عدم تسييس المجاعة، ثم موقف الحكومة الاثيوبية التى استدعت سفيرها فى ألمانيا احتجاجا على تصريحات مديرة الشئون الافريقية بوزارة الخارجية الالمانية بعد جولة قامت بها فى المنطقة، فقد انتقدت هذه التصريحات انفاق حكومة اديس ابابا الاموال على الحرب مع اريتريا فى الوقت الذى تهدد فيه المجاعة المناطق الجنوبية والشرقية من اثيوبيا ، وقالت إن حكومة رئيس الوزراء ملس زيناوى خصصت ميزانية كبيرة لشراء السلاح، وأن الانفاق الحربى قد تضاعف منذ عام ١٩٩٨ حتى هذا العام وبذلك وصل

إلى ٤٦٧ مليون دولار لشراء السلاح فقط ومن ناحية ثانية استمرت اثيوبيا فى اتهام الاسرة الدولية والأمم المتحدة بالتباطؤ والتلكؤ فى الاستجابة للنداءات الاثيوبية المتكررة بطلب المعونات العاجلة، ولهذا قالت مديرة الشئون الافريقية الالمانية إنه من غير اللائق توجيه اهانات إلى الدول الاخرى بينما الحل هو أن تبحث اثيوبيا موضوع إيقاف الحرب من خلال حل سياسى تفاوضى، علما بأن المجتمع الدولى لم يتأخر عن الاستجابة للاغاثة الانسانية.

● ومع ذلك فقد انهمرت المعونات والاغاثة الانسانية على اثيوبيا من جانب الولايات المتحدة التى اعلنت عن توجيه نصف معوناتها للقرن الافريقى إلى اثيوبيا هذا العام، كما اعلنت دول اخرى عن تقديم الاغاثة الانسانية لاثيوبيا وهى بلجيكا وايطاليا والنرويج واسبانيا، وهرعت منظمات دولية للعمل مثل اطباء بلا حدود و برنامج الاغذية العالمية واليونيسيف والصليب الاحمر.. الخ وافادت الصحافة العربية الصادرة فى لندن أن المملكة السعودية ارسلت وفدا رسميا لدراسة مدى تأثير المجاعة وسبل تقديم المعونات كما استنفرت أيضا للتحرك المنظمات والجمعيات الاسلامية العالمية فى المملكة، وفى إطار هذا الجهد الدولى تظهر عقبة المواصلات لنقل المعونات من الموانئ إلى داخل اثيوبيا التى ترفض استعمال موانئ ارتيريا وتطلب استعمال موانئ جيبوتى وجمهورية صوماليلاند والسودان.

● وعلى الجانب الآخر من الصورة السياسية فى اثيوبيا فإن البلاد تستعد لاجراء الانتخابات البرلمانية فى منتصف شهر مايو الحالى على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولايات المتحدة والوحدات السياسية المكونة للجمهورية الفيدرالية، ويتنافس فى هذه الانتخابات نحو ٥٠ حزبا سياسيا، وتبقى المشكلة العاجلة من اعداد جداول الناخبين ومراكز الاقتراع بالنسبة للمناطق المنكوبة بالمجاعة والتى تعرض سكانها إما للموت واما للنزوح واللجوء إلى مناطق اخرى داخل البلاد أو خارجها، اما المعارضة الاثيوبية فمازالت منقسمة إلى مجموعتين الاولى هى الاحزاب والمنظمات المشروعة التى تشارك فى العملية الانتخابية، والثانية هى الجهات غير المشروعة والمتمردة التى ترفع السلاح ضد الدولة الاثيوبية. فالمواطنون من ذوى الاصول الصومالية فى اوجادين قد شكلوا جبهة موحدة ضد الحكومة الاثيوبية، كما تحالفت ست فصائل متمردة لتشكيل جبهة موحدة للعمل ضد الحكومة الاثيوبية الحالية وهى الجبهة الوطنية لتحرير اوجادين وجبهة تحرير اوروموا، والجبهة الموحدة للقوى الديمقراطية الاثيوبية، وجبهة تحرير سيداما ، والحركة الشعبية لتحرير بنى شنقول، وحركة المحاربين الديمقراطية الاثيوبية، واستطرادا نقول أن إعلان تشكيل الجبهة الموحدة قد حدث فى اسمرا عاصمة اريتريا ويعتبر هذا ردا من جانب اريتريا على انتقال احزاب المعارضة الاريترية من السودان إلى اثيوبيا، وأن قيادات ١١ حزبا وتنظيما يقيم حاليا فى اديس ابابا قد انتخب رئيسا جديدا لتحالفها ضد الحكومة الاريترية هو ابراهيم محمد على بدلا من الرئيس السابق عبد الله ادريس.

نهاية حرب

وبداية سلام بارد

● في النصف الأول من الشهر الحالى وقعت اثيوبيا وإرتريا في الجزائر على اتفاقية السلام ووقف الحرب بين البلدين، وكانت هذه الاتفاقية امتدادا لاتفاق وقف إطلاق النار الذى وقع عليه الجانبان في يونيو ٢٠٠٠.

● تحتوي وثيقة السلام الشامل علي مجموعة من المبادئ والقواعد كالتالي :

- بشكل دائم تنتهى كل أعمال العداء مع الامتناع عن التهديد باللجوء إلى القوة أو استخدامها من طرف ضد الطرف الاخر.

- إطلاق سراح أسرى الحرب والمحتجزين بسبب النزاع بين البلدين ، مع البحث فى جميع الأضرار الناجمة عن هذا النزاع على الأفراد والمدن والمؤسسات ، وتتم عمليات البحث بواسطة لجنة تعويضات يجب أن تنتهى من أعمالها في بحر ٣ سنوات كحد أقصى.

- البحث والدراسة لأسباب النزاع والتحرى عن حوادث وقعت في الفترة من اغسطس ١٩٩٧ حتى مايو ١٩٩٨.

- تشكيل لجنة ترسيم الحدود تنتهى من أعمالها فى بحر ستة شهور من تاريخ تشكيلها ويكون مقرها لاهاى وتسلم تقريرها للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية، ويتم ترسيم الحدود على أساس الاتفاقيات الاستعمارية الموروثة عام ١٩٠٠ وعام ١٩٠٢ وعام ١٩٠٨، وتشكل اللجنة من خمسة أعضاء تعين كل دولة عضوين ويتم الاتفاق على تعيين الخامس بواسطة الامم المتحدة.

- يتم نشر قوات دولية لحفظ السلام من ٤٥٠٠ جندى والقائد العام هولندى، وتمتد المنطقة الأمنية المؤقتة بين البلدين بعمق ٢٥ كيلو مترا فى أراضى إرتريا وعلى طول ألف كيلو متر بين الدولتين على أن تسحب إثيوبيا قواتها من الأراضى الإرترية الى ماكانت عليه قبل مايو ١٩٩٨.

● مستوى ونوعية الحضور والشهود يكشف عن مدى الاهتمام والأطراف المهتمة، فمن المنظمات الدولية والإقليمية حضر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كما حضر الجنرال اياديما بصفته رئيس المنظمة للعام الحالى، وحضر رئيس

نيجيريا بصفته رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، وحضرت وزيرة الخارجية الأمريكية ومعها انطوني ليك الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي، وحضر وزير الدولة للشئون الخارجية الإيطالية ممثلا للاتحاد الأوروبي، وكان في مقدمة الحاضرين الرئيس بوتفليقة بصفته مكلفا من قمة منظمة الوحدة الافريقية بمتابعة موضوع ملف النزاع الاثيوبي الإرتري واستكمالا لجهوده الناجحة التي بذلها بين الطرفين حتى تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وكان ذلك في ذلك الوقت رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية.

● وقد أصدر الرئيس كلينتون بيانا يشيد فيه بالمناسبة ويدعو للتمسك بطريق السلام، كما تحدث كوفي انان وسالم أحمد سالم والرئيس بوتفليقة حول هذه المعاني وصدر بيان عن رئاسة الجمهورية في القاهرة، يرحب بالاتفاق ويعلن المساندة المصرية والتأييد الكاملين للخطوة التي تمت ونهنيء القيادة والشعب في كل من الدولتين، ويشيد البيان بجهود الرئيس بوتفليقة في تحقيق هذه الخطوة.

● وكان البنك الدولي قد استبق موعد التوقيع في الجزائر فاعلن عن منح إثيوبيا قرضا ميسرا مقداره (٤٠٠) مليون دولار لتمويل برامج الأعمار بعد الحرب وإعادة تنشيط الاقتصاد وانخراط المقاتلين مرة ثانية في الحياة اليومية المدنية، وتأهيل المساكن ونزع الالغام وبناء البنية التحتية التي دمرتها أحداث الحرب، وكذلك لمكافحة مرض الايدز المنتشر في اثيوبيا، وبعد ذلك أعلن البنك الدولي عن منح إرتريا قرضا بنفس الشروط مقداره (٩٠) مليون دولار لتمويل برامج التأهيل العامة وبناء البنية التحتية وبدون الإشارة الى مكافحة مرض الايدز.

● اتفاق انتهاء الحرب يعني فعلا وقولا إيقاف القتال الدموي ولكنه لا ينشيء أو يؤسس فورا علاقات السلم السياسي والاجتماعي لأن حصيلة وآثار الحرب تركت نتائج تتطلب وقتا طويلا قبل إتمام التطبيع الكامل بين البلدين، وهذا أمر متوقع فالسوابق في تسوية الحروب والمنازعات المسلحة بين الدول في أوروبا وفي آسيا وفي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وفي الغزو العراقي للكويت تؤكد صحة التوقعات بشأن مناخ السلام البارد.

ومن ناحية ثانية كانت إثيوبيا تجهز الترتيبات السابقة على توقيع هذا الاتفاق ففي شهر نوفمبر ٢٠٠٠ وقعت اتفاقيات مع جمهورية أرض الصومال لتعزيز العلاقات الثنائية في مجال استخدام ميناء بربرة وتنمية المصالح المشتركة والتعاملات التجارية عبر الميناء، وتطوير التعامل بين البلدين، وقد أعلن رئيس صوماليلاند أن العلاقات بين البلدين مميزة وتربطهما مصالح مشتركة بعد زيارته لاثيوبيا .. وبهذا الاتفاق يحل ميناء بربرة حاليا محل أي تفكير في استخدام ميناء عصب الارتري.

المماليك الصومالية

● بعد الخطوات الايجابية التى شهدتها المصالحة الصومالية، أصبح السؤال المطروح هو تقدير توقعات واحتمالات المستقبل القريب.

● إن الساحة الصومالية داخليا وخارجيا تشهد حاليا اصطفافا سياسيا على جانبين متواجهين، وكلاهما يسعى لاجتذاب قوى واطراف لم تكن قد حسمت رأيها أو حددت موقفها النهائى تجاه عملية المصالحة، وان جوهر الاصطفاف السياسى هو المفاصلة بين موجة التغيير المنطلقة وموقف الحفاظ على الأمر الواقع الموروث طوال السنوت العشر، إن موجة التغيير متنامية وتتوسع طبقا لمقتضيات واساليب التعامل مع التكوينات والتركيبات الاجتماعية والسياسية والعسكرية فى داخل البلاد، اما موقف دعاة بقاء الأمر الواقع فهو الدفاع عن تنظيمات وارتباطات ارساها وشيدها أمراء الحرب وتشمل جوانب من التأييد وجوانب من العداء المنتشرة فى الخريطة الاجتماعية السياسية الصومالية.

● يقود موجة التغيير المتنامية تحالف النظام المؤقت المنتخب لمدة ٣ سنوات، ويلتزم الرئيس المؤقت باقرار الأمن والاعمار واعداد مشروع الدستور الفيدرالى قبل اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية على المستوى الاتحادى وعلى مستوى الولايات والاقاليم، وتحت مظلة هذه الموجة تنضوى قوى متنوعة بالمعنى الاجتماعى وبالمعنى الجغرافى، وهى تكون تجمعا فيه احزاب وجماعات سياسية وفيه قوى التجار ورجال الاعمال والمهنيين وفيه شيوخ ورؤساء عشائر وقبائل وفيه قوى رجال الدين والمحاكم الاسلامية، وانضمت اليهم فرق وقيادات وجماعات من الفصائل المسلحة التى انشقت عن أمراء الحرب فى مختلف الانحاء الجغرافية للبلاد، وان تنوع مكونات ومفردات هذا الحشد الاجتماعى الجغرافى هو أداة فعالة فى زعزعة واضعاف الجانب المعارض للتغيير، ويساند هذا الموقف الداخلى دعم متنوع المستويات من اطراف ودول خارجية هى دول الجوار الجغرافى والجوار العربى الافريقى والدول الأوروبية مثل ايطاليا وكذلك الولايات المتحدة، كما صدرت بيانات وإشارات المساندة والدعم من الامم المتحدة والبنك الدولى والصندوق الانمائى للأمم المتحدة، وان قيمة ومعنى المساعدة الخارجية ليست في الصورة الايجابية فقط أي بتقديم معونات أدبية ومادية

ومعلوماتية ، انما هى ايضا فى صورتها السلبية بمعنى امتناع دول الجوار الجغرافى والاقليمى عن السماح بتقديم أو مرور السلاح والاموال عبر أراضيها الى أمراء الحرب.

● وعلى الجانب الأخر يوجد المتمسكون ببقاء الأمر الواقع وتصريحاتهم بالدفاع عنه، وهم ينقسمون الى مجموعتين ليس بين افرادها تحالف سابق، وإن كان من المحتمل ان تنقلب علاقات العداء فيما بينهم الى علاقات تفاهم ووفاق مرحلى ضد عدو مشترك، اما المجموعة الأولى فهى امراء الحرب فى منطقة مقديشو مثل عيديد وعاطو.. الخ وامراء الحرب خارج منطقة مقديشو مثل جيس وحرسى.. الخ، والمجموعة الثانية هى القيادة السياسية العسكرية لمنطقة صوماليلاند ومنطقة بونت لاند. وهذا التقسيم يشير إلى أن اسلوب وتوقيت وخطوات التفاوض والحل السياسى سوف يكون مختلفا تجاه كل من المجموعتين، والاجراءات المعلنة من جانب الرئيس المؤقت تشير إلى هدف اضعاف وزعزعة المركز التفاوضى العسكرى لامراء الحرب باساليب من بينها انشاء بديل مركزى هو قوة الشرطة والجيش الوطنى واستيعاب افراد الميليشيات، وفى هذا المجال توجد سيناريوهات متعددة من بينها ما حدث سابقا فى اثيوبيا بعد اقامة نظام ملس زيناوى والمقترح الأمريكى لحل مشكلة ميليشيات الاقاليم، ويضاف الى هذا ان تأييد دول الجوار الجغرافى مثل كينيا واثيوبيا وإريتريا والسودان (دول منظمة ايجاد) سوف يغلق قنوات الامداد والتسليح والتدريب.

● أما المجموعة الثانية فى صوماليلاند وبونت لاند فبين المنطقتين خلافات سابقة مازالت موجودة، ولكن التصريحات العنيفة التى صدرت عن قيادة المنطقتين هى دليل رد فعل سلبى تجاه النجاح والتقدم الذى بدأ مع مؤتمر عرتا فى جيبوتى ونتائجه حتى زيارة الرئيس المنتخب الى مقديشو وبيداوه واستقباله بالتأييد فى العمق الصومالى، وفى تقديرى انه يجب النظر إلى أسباب مواقفهم الأولى عند إعلان الاستقلال من جانب واحد لم يعترف به أحد فى العالم، ان لديهم مجموعة معقدة من الاسباب على مستوى شخصى للقيادات وعلى مستوى موضوعى، ولذلك فسوف تنتظر هذه القيادات حتى إعداد مشروع الدستور الفيدرالى وتتم تهدئة واستقرار باقى أراضى الصومال، واعتقد انهم سيقبلون التفاوض السياسى فى ضوء توزيع السلطات بين المركز والاقاليم أو بين العاصمة ووحدات الاتحاد الفيدرالى الصومالى، وان مؤشرات مواقف الضعف فى حالة كل من المنطقتين تظهر تدريجيا إذ أمرت صوماليلاند باعتقال عضو البرلمان العائد من مؤتمر عرتا فحدثت اضطرابات ومظاهرات داخلية، كما أمرت بونت لاند باعتقال قيادات عسكرية امتنعت عن تنفيذ أوامر اعتقال اعضاء البرلمان العائدين الى المنطقة، ويضاف الى هذا نتائج مواقف وسياسات دول الجوار الجغرافى المؤيدة لتيار المصالحة.

ان مستقبل امراء الحرب فى الصومال سوف يتشابه ومصير أمراء المماليك البحرية والبرجية فى مصر عندما بدأ محمد على باشا فى بناء الدولة الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر، والقياس مع الفارق.

قمة إيجاد

والمصالحة الصومالية

● انعقدت فى الخرطوم قمة منظمة إيجاد في النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي، وتم الاجتماع بعد ثلاثة شهور من انتخابات الرئيس عبدي قاسم صلاد حسن رئيسا مؤقتا لجمهورية الصومال، وتلا هذا فى أكتوبر الماضى تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة دكتور على خليف قلاييد، ومع ذلك ظهرت التعقيدات والاعتراضات علي مشاركة الصومال فى اجتماع القمة بالخرطوم علي الرغم من أن الصومال إحدى الدول المؤسسة للمنظمة عام ١٩٨٦ وعلما بأنه سبق إصدار قرار من قمة إيجاد بتجميد عضوية الصومال في اجتماعاتها فى الأعوام التسعينيات.

● كانت العلامات والمؤشرات توحى بأن مسيرة المصالحة الصومالية تسيرعلى أرض ثابتة، ولكن مناسبة توجيه الدعوة وعقد الاجتماع كشفت عن أن المسيرة تخطو فوق رمال متحركة سببها العلاقات والقضايا مع عدد من دول الجوار الجغرافى وهى دول المنظمة، وتشير تحديدا الي كينيا وإريتريا وإثيوبيا مع غياب أوغندا على المستوي الرئاسى بحجة فنية هي أنها لم تسدد حصتها في ميزانية المنظمة عن سنوات سابقة وانها استعملت هذا السبب الفني (وله معني سياسى) فى الغياب عن اجتماعين سابقين على اجتماع الخرطوم الأخير.
ان النظرة إلي المؤشرات الإيجابية قبل اجتماع الخرطوم ومنذ مؤتمر غرتا فى جيبوتي تكشف ما يلى:

- مؤشر المشاركة والتمثيل في حفل تولي الرئاسة وأداء القسم كان على مستوى رؤساء جمهوريات جيبوتى واليمن وإريتريا والسودان ورئيس وزراء اثيوبيا ووزراء خارجية كينيا وأوغندا، وحضر ممثلون عن دول أصدقاء إيجاد، كما حضر عدد من ممثلى الدول العربية
- مؤشرالزيارات والمحادثات التي قام بها الرئيس المؤقت لشغل مقعد الصومال بالجامعة العربية وبالأمم المتحدة وزياراته إلي الولايات المتحدة والدول الأوروبية ومباحثاته فى القاهرة واليمن والرياض وأبوظبى وليبيا.
- مؤشرات الوساطات ودعم المصالحة الوطنية بين الحكومة وأمراء الحرب الصومالية التي جرت في لقاءات منفردة مع الرئيس اليمني مرتين في صنعاء ، وجري لقاء مشترك بين قاسم صلاد وحسين عيديد في ليبيا وصدر بيان عن توقيع مصالحة عامة سرعان ما أنكرها عيديد وتوغل فى رفضها

ـ مؤشر العلاقات مع اثيوبيا: تأخرت زيارة الرئيس المنتخب الى أوائل نوفمبر لأن الرئيس صلاد تحدث أمام البرلمان الصومالى المؤقت بأن دولا لم يسمها مازالت تسمح بمرور السلاح والأموال الي داخل الصومال وطالب دول الجوار الجغرافى الأفريقى بدعم السلام والمصالحة، ولكن زيارته لأديس أبابا أدت الي تفاهم قال عنه بأن حكومته الصومالية سوف تعمل على انسحاب القوات التى تستخدم أراضى بلاده لتهديد السلام والأمن الإقليمى وأن الصومال وإثيوبيا ودول الجوار ستتعاون فى ميدان المصالح المشتركة.

ـ مؤشر العلاقات مع كينيا: تأخرت الزيارة الرسمية التى قام بها رئيس الوزراء لمقابلة الرئيس موى حتى منتصف شهر نوفمبر قبل انعقاد القمة.

● المؤشرات السابقة لم تكن كافية وحاسمة فى تسوية العلاقات المتبادلة بين الحكومة المؤقتة وبعض دول الجوار، ولذلك ظهر اعتراض رسمى على دعوة الصومال للمشاركة فى قمة الخرطوم، وأوضحت جيبوتي ان الأعتراض هو تدخل فى شئون الصومال وانتقاص من سلطات الرئيس المنتخب، وساندت السودان هذا المنطق واقترحت ربط المشاركة الصومالية في قمة الخرطوم بالاتفاق بين الدول الأعضاء على رفع تجميد العضوية، وزاروزير الخارجية السوداني كلا من نيروبي وأديس أبابا وقبلت أثيوبيا رفع الفيتو الأثيوبى على أساس أن مؤتمر عرتاهو إنجاز يحتاج إلى استكمال الاتفاق مع الأطراف الأخرى والمعارضة للحكومة، وهذا ما وعد به الرئيس الصومالى في زيارته لأثيوبيا، اما كينيا فقد صمم الرئيس موى على عدم الحضور أو المشاركة بسبب قرار تجميد عضوية الصومال وأضافت الأنباء بأنه لا يقبل الطريقة التى انتخب بها صلاد حسن رئيسا مؤقتا للصومال كما انه سبق أن تحادث مع زعماء وأمراء الحرب الصومالية الذين يتوافدون على نيروبى ويعقدون اجتماعاتهم للتنسيق هناك، ومع ذلك فقد وعد بارسال وزير خارجيته الي اجتماع وزراء خارجية المنظمة.

● أدت المشاورات الجانبية بين السودان وجيبوتي وأثيوبيا وإريتريا الى التوافق حول رفع قرارتجميد عضوية الصومال، ثم صدرت قرارات اجتماعات وزراء الخارجية بالتوصية للرؤساء على رفع التجميد وهكذا حضر الرئيس عبدى قاسم صلاد حسن من صنعاء الي الخرطوم ليشارك في الاجتماع ويلقي كلمة الصومال لاول مرة منذ اوائل التسعينيات ، ولكن الأمر الغريب او المستغرب ان الرئيس أفورقي انسحب من الاجتماع عندما صعد الرئيس الصومالي الي المنصة ليلقي كلمة بلاده ولكن سرعان ماعادت الاتصالات الجانبية بين الدول الاعضاء فعاد الرئيس أفورقي الي قاعة الاجتماع بعد انتهاء كلمة الرئيس الصومالي ، وفي حفل الاختتام تحدث الرئيس أفورقي فأشاد بالرئيس عبدي قاسم صلاد حسن ودوره في المصالحة الصومالية، وتقول الأنباء المتداولة ان هذا الإجراء يرجع الى خفايا العلاقات الأثيوبية الإريترية.

● وتجب الإشارة الي أن بعض وزراء الخارجية من دول أصدقاء الإيجاد كانوا حضورا فى الاجتماع، وأسهموا فى مناخ المصالحة وبناء الثقة وفى مقدمتهم وزير الخارجية المصرى وممثل إيطاليا فى مجموعة الأصدقاء والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ووزيرة خارجية جنوب إفريقيا والوزير الليبى للشئون الأفريقية وغيرهم.

جيبوتي

ورابطة المحيط الهندي

● هل ستنضم جيبوتي إلى رابطة دول المحيط الهندي؟

يدعوني لطرح هذا السؤال سببان، الاول هو المتغيرات المتسارعة التي تملأ ساحة القرن الافريقي، والثاني هو اشتداد المنافسة التجارية في البحر الاحمر بين اطراف اقليمية وأجنبية، وهما أمران يثيران كثيرا من القلق في الدول البحر احمرية في الحال وفي الاستقبال وتفصيل القول هو التالي:

- الشرط الاساسي للعضوية في الرابطة هو ان يكون للدولة ساحل على المحيط الهندي. وهذا شرط جغرافي متوافر في حالة جيبوتي، ويضاف لهذا أن المناخ السياسي الحالي بالمنطقة لايمنع من تفعيل هذا الشرط فالسياسة الفرنسية سبق ان تقدمت بطلب العضوية في الاجتماع الماضي للرابطة وقررت الدول الاعضاء تأجيل اصدار القرار حتى الاجتماع القادم، والسياسة الاثيوبية ترى أن الانضمام لايثير لديها قلقا أو تهديدا مستقبليا لأن انشاء وعمل الرابطة يقوم على عدم التناول والنقاش أو الحديث عن أي مشكلات سياسية خاصة بالاعضاء أو بغيرهم من الدول الاعضاء وغير الاعضاء، وأن اهداف التجمع هي التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والاستثماري، وبالنسبة للدول العربية قد شارك بعضها في عضوية الرابطة مثل سلطنة عمان واليمن ودولة الامارات العربية المتحدة، وحصلت مصر على وضع شريك حوار بالرابطة، وجيبوتي لها اسوة حسنة في هذه الدول العربية.

- خلال الحرب الاثيوبية - الاريترية (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) التزمت جيبوتي بأولوية التعاون الاقتصادي واستثمار موقعها وميناثها للاستفادة ماليا واقتصاديا ، ومن ناحية ثانية اتفقت مع سلطة موانئ دبي لتنمية وتطوير الميناء والمطار باسلوب امتياز الادارة لمدة ٢٠ عاما، والتزمت سلطة موانئ دبي بتطوير منطقة حرة ونشاط نقل بحري وجوي وتأسيس قرية شحن بالمطار والنقل الجوي ورفع مستويات الكفاءة واجراءات العمل والتدريب.. الخ، الأمر الذي يترتب عليه أن تنشط سلطة موانئ دبي في جنوب البحر الاحمر بعد حصولها على امتياز تجاري بحري سابق في ميناءى جدة بالسعودية وبيروت في لبنان، وبهذا يتسع النشاط التجاري لسلطة موانيء دبي من الخليج بشاطئيه العربي والفارسي إلى البحر الاحمر

بشاطئيه العربى والافريقى، وإلى البحر الاحمر المتوسط من خلال النشاط التقليدى اللبنانى فى المنطقة العربية والدول الاوروبية والافريقية التى تقع فى شمال وجنوب البحر المتوسط.

● ان نخبة القوة التجارية والاقتصادية المسيطرة فى دولة الامارات العربية عامة وفى إمارة دبى خاصة قد نجحت فى ارساء اساس لعمليات التبادل التجارى واعادة التصدير والتوزيع فى مناطق الجوار الآسيوى والافريقى. وأنها تتعاون مع كبريات المؤسسات والشركات العالمية فى ميادين النقل البحرى والتجارة الدولية، ومن جانب آخر فأنها تخشى منافسة متصاعدة فى ميناء ريسوت فى سلطنة عمان الذى جرى انشاؤه وتشغيله منذ عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ لتجارة الترانزيت فى مناطق الخليج والتجارة الأسيوية والاوروبية، وهو يعتبر محطة رئيسية للتجارة ولاختصار المسافات بين دول الخليج والعالم عبر المحيط الهندى ولهذا نقول ان نجاح سلطة موانئ دبى فى الاتفاق مع جيبوتى يعنى أنها انشأت بديلا ومنافسا لميناءريسوت العمانى، وهو ميناء جيبوتى الذى يرتبط حاليا بشبكة نشاط موانئ دبى وفى الوقت نفسه تنشيء محورا تجاريا بحريا يربط موانئ بيروت وجدة وجيبوتى، ويكون هذا المحورالبحر احمرى والبحر متوسطى مكملا لمحور دبى الخليج، ويعمل فى تناسق وترتيب مع النشاط فى الخليج بشاطئيه العربى والفارسى ومع ارتباطاته التاريخية بدول افريقيا وآسيا.

● يترتب على ماسبق ان موجة من التنافس سوف تبدأ وسوف يكون مطروحا فى المستقبل نموها وتصاعدها بين مجموعات الموانئ العاملة فى مناطق البحر الاحمر والميحط الهندى والخليج، وفى تقديرى أن المحور البحر احمرى والبحر متوسطى سوف يؤثر على باقى الموانئ والتجارة فى دول البحر الاحمر الاخرى وهى موانئ مصر والاردن والسودان واريتريا ترتيبا على أنها ليست من الدول الاعضاء برابطة المحيط الهندى ومن ناحية ثانية فإن المشروعات المصرية العملاقة فى منطقة قناة السويس ومشروعات البنية التحتية والانتاج والتوزيع ومناطق جذب الاستثمار فى منطقة شرق السويس سوف تتعرض لمنافسة من جانب هذا المحور التجارى البحرى الذى يجمع بين نشاط متنوع فى منطقة الخليج ونشاط الموانئ الثلاثة جيبوتى وجدة وبيروت، وأن سلطة موانئ دبى وشركاؤها هى التى تتولى القيادة والتنسيق والاتصالات والارتباط مع مؤسسات التبادل التجارى واعادة التصدير والتوزيع وجذب الاستثمارات وخدمة الاسواق بين آسيا وافريقيا واوروبا عبر المحيط الهندى والبحر الاحمر والبحر المتوسط واستطرادا سوف يؤثر هذا الوضع المستقبلى على مشروعات التعاون المشترك بين ميناء العقبة الاردنى وميناء إيلات الاسرائيلى ، اما السودان فسوف يفكر كثيرا فى موضوع تطوير وتنمية موانيه وتجارته عبر البحر الاحمر وهى ميناء بورسودان وميناء بشاير لتصدير البترول، ومثل هذا يقال على موانئ ارتيريا.

● اعتقد أن الموضوع يحتاج إلى آراء وأفكار المتخصصين المصريين فى موضوعات التجارة الدولية عامة والتجارة مع افريقيا خاصة.

المصالحة الوطنية

فى جيبوتى

● أنجز الرئيس عمر جيله عددا من الخطوات والقررات الايجابية فى حياة جيبوتى، وقد حدث هذا قبل مرور عام منذ توليه الرئاسة الأولى فى بلاده ، والانجازات هى فى الاوضاع الداخلية وفى السياسة الخارجية ، لقد توصل الى مصالحة وطنية مع جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية « فرود» بقيادة أحمد دينى، والى تهدئة وترتيب لعلاقات بلاده مع فرنسا ، والى توثيق دعم العلاقات المتبادلة مع عدد من الدول العربية والافريقية ذات الاهتمام باوضاع جيبوتى الراهنة والمستقبلية ، وفضلا عن هذا فقد اعلن عن مبادرته لحل الازمة الصومالية فى اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة، وتابع الاتصالات الاقليمية والعالمية مع الدول والاطراف ذات الاهتمام والمصالح فى منطقة القرن الافريقى ، وهذا بدوره أدى الى انضمام جيبوتى الى منظمة تجمع دول الساحل والصحراء لاسباب متنوعة يأتى فى مقدمتها الرغبة فى التوصل الى حل سياسى وحسن الجوار مع اريتريا التى سبقت بالانضمام الى هذه المنظمة، وتسرى على الدولتين مبادىء ميثاق والمنظمة والاتفاقية الامنية التى وقعتها جميع دول التجمع وتلتزم بها فى صياغة وتنفيذ العلاقات المتبادلة.

● وفى تقدير ان اتفاقية المصالحة الوطنية هى الاساس الضرورى لنجاح اى تحرك خارجى أو اى تنمية وامن واستقرار فى الداخل، ونشير فى هذا المقام الى الادبيات المنشورة عن السياسة الخارجية والدبلوماسية للدول الصغيرة فى عالمنا المعاصر بعد انتهاء الحرب الباردة ومعيار الدولة الصغيرة هو المساحة والسكان أو هو الموارد الطبيعية التى تحتويها او تفتقدها الدولة الصغيرة ، والامثلة متنوعة بشأن نجاح عدد من هذه الدول الصغيرة فى مجال التنمية الداخلية والاستثمارات وفى مجال توازنات السياسة الخارجية على مستويات اقليمية أو عالمية ومن هنا تكون قيمة اتفاقية المصالحة الوطنية الحالية والتى هى امتداد واستكمال لجهود واتصالات منذ عام ١٩٩٤ ، فقد توصلت جيبوتى فى ديسمبر ١٩٩٤ الى اتفاق مع فصيل منشق عن الجبهة على السلام المدنى وايقاف النزاع المسلح والمشاركة فى العملية

الديموقراطية بعد اصدار الدستور الاخير لجيبوتى الذى يجيز التعددية الحزبية والانتخابات الدورية والحريات وحقوق الانسان.

● لقد رفض فصيل أحمد دينى الاتفاق فى عام ١٩٩٤ واستمر فى عملية النزاع المسلح ضد الحكومية باسم الدفاع عن العنصر ، واستفاد فى عملياته العسكرية من طبيعة الجوار الجغرافى والسياسى فى المنطقة ، ولكن الاتفاق المعلن فى الاسبوع الاول من فبراير ٢٠٠٠ ينهى هذا الموقف والنزاع المسلح بين الجانبين ، فقد وقعه ممثل شخصى للرئيس عمر جيله وأحمد دينى فى باريس ، ويتألف من مقدمة وسبعة بنود تتحدث عن اقرار السلام المدنى واصلاح نتائج الحرب الاهلية واعتماد اللامركزية اساسا للادارة الحكومية واطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فور توقيع الاتفاق، وقد تم هذا فعلا. وقد رحبت الدول الصديقة بجيبوتى بهذا الانجاز واشارت وزارة الخارجية الفرنسية فى بيان رسمى الى ان الاتفاق الحالى هو بداية مرحلة جديدة من السلام والمصالحة الوطنية والامن والاستقرار الداخلى فى اطار التمسك بالخيار الديمقراطى لجيبوتى وتعبيرا عن رغبة مشتركة من الجانبين.

■ ولهذا نقول ان المصالحة الوطنية هى الاساس والبنية التحتية لممارسة وتنفيذ اتفاقات خارجية عديدة قام بها الرئيس عمر جيلة ، فمع اثيوبيا اكد مبادئ حسن الجوار وأولوية العلاقات الاقتصادية وامن الحدود السياسية وحرية تنقل الافراد والبضائع وضمان تشغيل خط السكك الحديدية بين ميناء جيبوتى واديس ابابا ، وفى مجال الاصلاحات الاقتصادية الداخلية استمر تطبيق الاتفاق السابق توقيعه بين صندوق النقد الدولى وحكومة جيبوتى والذى دعمته فرنسا وطالبت بضرورة التمسك به ولهذا اتجهت جيبوتى نحو المؤسسات التمويلية العربية والعالمية لدعم اقتصادها وتنفيذ مشروعاتها الجديدة ومواجهة مشكلات البطالة والتأخير فى دفع الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة، وتتضح نتائج هذا التوجه فى الاتفاقيات التى عقدت مع عدد من الدول العربية مثل مصر وليبيا واليمن ودول مجلس التعاون الخليجى، كذلك عقدت جيبوتى اتفاقا مع صندوق الأوبك ، وكل هذا لتمويل المشروعات الجديدة وتوسيع مجال الاستثمار

● ومازالت جهود جيبوتى فى مجال العمل الدبلوماسى والسياسة الخارجية مستمرة بشأن مبادرتها الخاصة بالصومال ، وقد حصلت على تأييد الدول والمنظمات الاقليمية والعالمية فى هذا المجال ، تأسيسا على ان امن جيبوتى هو جزء من الامن الاقليمى لدول الجوار، وان الاستقرار عبر الحدود السياسية المشتركة فى منطقة القرن الافريقى وفى منظمة ايجاد هو ضرورة حتمية لانجاح وتفعيل الثقة والتعاون والتنمية الاقتصادية فى المنطقة بشكل عام.

رئيس المعارضة المسلحة

يعود للوطن

■ فى مطار جيبوتى يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٠ هبطت طائرة خاصة يستقلها الاستاذ احمد دينى أحمد رئيس جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية ـ فرود المسلحة ـ وبصحبته عدد من قيادات الجبهة، وكان فى استقبالهم وفد حكومى يتقدمه وزير الداخلية ومدير مكتب رئيس الجمهورية، واحتشد انصار المعارضة على طول الطريق من المطار الى منزل احمد دينى للترحيب بعودته بعد حياة الاغتراب والمنفى لمدة تسع سنوات.

■ كان احمد دينى صادقا فى حديثه أمام المؤتمر الصحفى الذى انعقد فى باريس يوم ٧ فبراير ٢٠٠٠ بانه سوف يعود قريباً الى ارض الوطن بعد توقيع اتفاق المصالحة والسلام المدنى بين الحكومة التى كان يرأس وفدها مدير مكتب رئيس الجمهورية ووفد فرود المسلحة الذى كان يرأسه احمد دينى، وقد اعلنا بيانا مشتركا باللغة الفرنسية، وفيما يلى ترجمة باللغة العربية للبيان:

«لقد اتخذ رئيس جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية ـ فرود المسلحة ـ خطوات من اجل التفاوض لاحلال السلام طبقا لما عرضه رئيس جمهورية جيبوتى، وقد رحب الرئيس اسماعيل عمر جيلى بهذه المبادرة وارسل وفدا للتفاوض مع فرود المسلحة فى باريس حول شروط تحقيق السلام المدنى وحول الاصلاحات الضرورية، ولقد ترأس الوفد الحكومى على جيلى أبو بكرمدير مكتب رئيس الجمهورية ويعاونه السفير ديليتا محمد ديليتا سفير جيبوتى لدى أثيوبيا، وترأس وفد فرود المسلحة رئيسها احمد دينى احمد ويعاونه شحيم داوود شحيم نائب الرئيس. وبعد اتمام المفاوضات اتفق الطرفان على توقيع اتفاق يشمل مقدمة وسبع مواد تدور حول شروط السلام المدنى وطبيعة اصلاح آثار الحرب الاهلية، والإصلاحات اللازمة لتحقيق اللامركزية وتجديد الديمقراطية وتحسين الادارة العامة.

ايضا تناول الاتفاق نواحى القصور المهمة فى نصوص وتطبيقات اتفاق السلام والوفاق الوطنى الموقع قبلا فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤، وايضا اتفق الطرفان على إنهاء العداء والعنف لاعطاء الفرصة لتطبيق هذا الاتفاق وسوف يتم الافراج عن المسجونين والمعتقلين من الجانبين تعبيرا عن حسن النوايا . ان تنفيذ هذا الاتفاق سوف يسمح بانهاء الاسباب السياسية التى وراء الحالة الخطيرة فى جمهورية جيبوتى منذ سنوات عديدة».

■ ان ما تم يستحق كل ترحيب وتأييد، كما يستدعى للتفكير والحوار عددا من الملاحظات:
- بعد انتهاء الحرب الباردة ومنذ اوائل اعوام التسعينيات ظهر تغيير تدريجى فى الساحة السياسية الداخلية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم خاصة فى الدول الافريقية التى عانت تعقيدات الاحتقان السياسى، وترتب على هذا تحول فى حالات كثيرة الى ساحة العمل والتفاوض السياسى بدلا من العمل والاسلوب العسكرى والنزاع المسلح.
- ان تجربة التحول الديمقراطى فى دولة جنوب افريقيا قدمت لكثير من حالات النزاع المسلح فى الدول الافريقية نموذجا يمكن الاستفادة من آلياته ومعالمه بعد إدخال اعتبارات التكيف والتوطين طبقا لاوضاع وظروف النزاع المسلح واهداف ومواقف الاطراف المتقاتلة فى داخل كل دولة على حدة، ويقوم النموذج على قبول طرفى الحكومة والمعارضة السياسية والمسلحة لفكرة تقديم تنازلات تدريجية محسوبة ومتقابلة فى المراكز التفاوضية لكل جانب، مثل الاعتراف بوجود المعارضة وموقفها الوطنى وقبول مبدأ ادخال تعديلات فى صياغة الدستور السارى بالدولة، وايقاف الحرب المسلحة وعودة المقاتلين فى إطار عفو عام للاندماج فى الحياة المدنية للدولة، وأن يقبل الطرفان وجود فترة انتقالية لبناء النظام السياسى والدستورى الجديد على اساس مرجعية قانونية ودستورية هى مبادىء وقواعد التطبيقات الديمقراطية فى دول اوروبا الغربية وامريكا الشمالية، وهذا هو مايعنيه شعار التغيير والتجديد الديمقراطى للنظام بديلا عن شعار تفكيك النظام الذى توافق وتولد عن مفاهيم وأساليب فترة الحرب الباردة والاستقطاب العالمى السابق.
- ان جيبوتى فى عهد الرئيس اسماعيل عمر جيلى قد استوعبت دروس ونتائج التغييرات الداخلية والاقليمية والعالمية، فلديها دستور ١٩٩٢ الذى شارك فى صياغته خبراء قانونيون فرنسيون، ولديها تجربة التفاوض لعقد اتفاق السلام والوفاق الوطنى عام ١٩٩٤ مع الفصيل المنشق عن جهة اعادة الوحدة والديمقراطية وعودة قياداته وانصاره لتشكيل حزب سياسى شارك فى أعمال السلطة التنفيدية والسلطة التشريعية، ولديها رصيد المساعي الطيبة لكثير من الدول الصديقة الافريقية والعربية بالاضافة الى دور السياسة الفرنسية، وقبل كل هذا توافرت الارادة السياسية للمصالحة والاستقرار والتنمية وحماية الأمن الوطنى فى إطار الظروف والاوضاع التى تنتشر فى منطقة القرن الافريقى، ومن ثم دارت المفاوضات بين الجانبين فى سرعة حتى صدر البيان المشترك يوم ٧ فبراير الماضى.
● وفى تقديرى أنه بتوقيع الاتفاقية وتنفيذ مابها من التزامات من جانب الطرفين، نستطيع القول باكتمال بناء وتنظيم النموذج الديمقراطى الجيبوتى، وهذا النموذج حاليا يعتبر خطوة متقدمة بالنسبة الى ماسبق من أوضاع فى داخل جيبوتى ذاتها، وبالنسبة الى الأوضاع الحالية للنظم السياسية القائمة فى دول القرن الافريقى الأخرى .

انقلاب فاشل

فى جيبوتى

● ان محاولة انقلاب فى جيبوتى يقوم بها قائد الشرطة الجنرال ياسين قلاب تبدو سلوكا غريبا فى الاطار العام لحياة النظام السياسى الجيبوتى ، فالنظام لم يعرف الانقلابات أو محاولاتها منذ اعلان الاستقلال عام ١٩٧٧، وايضا تبدو سلوكا غريبا بالنسبة للدول الافريقية ومن ضمنها جيبوتى فى عام ٢٠٠٠، فقد استعملت هذه الدول اسلوب الانتخابات البرلمانية والرئاسية استجابة لآراء وطلبات الدول المانحة فى اوروبا وامريكا الشمالية من اجل التعمير وتداول السلطة السياسية ، ومع ذلك لم تبتعد الدول الافريقية بوجه عام عن استعمال الادوات القانونية والبوليسية للتأثير فى نتائج هذه الانتخابات.

● لقد اصدر رئيس الجمهورية اسماعيل عمر جيلى يوم ٤ ديسمبر قرارا بعزل قائد الشرطة الجنرال ياسين قلاب من منصبه مع نقله إلى وظيفة مستشار بوزارة الداخلية، وعين رئيسا جديدا للشرطة، وفى صباح يوم ٧ ديسمبر تمرد قسم من قوات الشرطة وخرج بالسلاح من الثكنات، واستولى على عدد من المرافق الحيوية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والاذاعة والتليفزيون ، وذكرت بعض وسائل الاعلام ان المتمردين طوقوا مقر الرئاسة ومنزل رئيس الجمهورية، واستدعت الحكومة فورا قوات الجيش التى فتحت النار وطوقت المتمردين، وفى اقل من ساعة تم تحطيم التمرد بعد سقوط عدد من القتلى والجرحى، واختفى قائد التمرد وتبين انه لجأ هاربا إلى احدى القواعد العسكرية الفرنسية فى جيبوتى ، ولكن القيادة الفرنسية سلمته إلى حكومة جيبوتى ، وهذا الاجراء هو إعلان عن الموقف الفرنسى.

● قبل البحث فى الاسباب التى دعت لهذه المحاولة حيث ان تحقيقات الحكومة الجيبوتية لم تعلن بعد، لابد من معرفة القيمة العسكرية لقوات الشرطة حتى يغامر قائدها فى محاولة للاستيلاء على السلطة؟ ان الانباء تقول انها قوات عالية التدريب والتسليح، حيث ان الحكومة منذ الاستقلال قد اهتمت باعدادها خاصة فى الاعوام التسعينيات من القرن الماضى، وأنها

استعانت فى تحقيق هذا الهدف بعدد من دول الاتحاد الاوروبى مثل المانيا، وأن رفع الكفاءة والقدرات جرى من خلال معونات فنية في ميادين التدريب والتسليح ، اما فى الجيش فقد كان الدور الفرنسي هو صاحب الاولوية فى التدريب والتسليح.

● في تفسير الاسباب نعرض ما ورد فى المؤتمر الصحفى الذى عقده رئيس الجمهورية عقب تحطيم التمرد وعودة الأمور إلى طبيعتها، فقد قال الرئيس:

- ان الاحداث تشكل حدثا غير متوقع يتنافى مع القيم الاخلاقية والدينية وثقة الاربعين عاما التى كانت بينه وبين قائد الشرطة المعزول من منصبه، وأن ماحدث كان مغامرة وخيانة مفاجئة انجر وراءها خمسة او ستة افراد من المقربين الى هذا الرجل.

- ولكن فى اشارة اخرى ربط حديث الرئيس بين محاولة التمرد ونشاط المنافسين السياسيين الذين تنافسوا مع الرئيس فى انتخابات الرئاسة الاولى عام ١٩٩٨، فقال ان اولئك الذين منوا بهزائم فى العملية الانتخابية قد حاولوا الاستيلاء على السلطة عبر الفوضى، ولكن اخماد المحاولة بسرعة وبدقة ينبغى أن يكون انذارا للجميع الذين يفكرون فى الاستيلاء على السلطة بالقوة.

● والمقتطف السابق من حديث رئيس الجمهورية يشير إلى مجموعتين من الاسباب : الاولى هى ان المحاولة نزوة غضب من جانب الجنرال المعزول وقد تكون تمسكا من جانبه بنتائج التوازنات الداخلية بين مواقع السلطة فى اجهزة الحكم وبين قيمة ودور القواعد السكانية الجهوية أو العشائرية القبلية، والمجموعة الثانية هى أن المحاولة ترتبط بالتنافس السياسى القائم بين الحكومة والمعارضة، وأن الجنرال المعزول كان مجرد اداة أو مقدمة لمحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة ، وحتى تعلن رسميا نتائج التحقيقات والمحاكمات فإن رئيس الجمهورية قد شرع فى اعادة هيكلة وتنظيم قوات وجهاز الشرطة، مع اجراء تغييرات جذرية فى القيادات وفى مستويات الضبط والربط المتعلقة بالامن والاستقرار فى الدولة.

● هذا ماحدث فى الشهر الاخير من العام الماضي قبل ان يولد شهر يناير من عام ٢٠٠١، وتذكرنا الحادثة بالتمرد الذى شهدته دولة كوت ديفوار فى الشهر الاخير من عام ١٩٩٩، ولكن القياس مع الفارق فالتمرد فى كوت ديفوار بدأ من صفوف الجيش والسبب كان الشكوى من المرتبات والمخصصات المتأخرة، وقفز الجنرال جيى إلى المقدمة لتسليم السلطة بدلا من رئيس مدنى فر هاربا خارج البلاد، ومع ذلك لم يمكث الجنرال فى السلطة الا اقل من عام واحد وفرا ايضا خارج البلاد.

كينيا فى قبضة الصندوق

● يوم ٢٧ يوليو ٢٠٠٠ وقعت كينيا وصندوق النقد الدولى على اتفاق طال انتظاره والتفاوض حوله منذ يوليو ١٩٩٧ عندما أوقف الصندوق والمؤسسات المالية والنقدية العالمية التعامل مع كينيا، وعناصر الاتفاق الحالى هى:

- يقبل الصندوق البرنامج الانتقالى المرحلى لتقليل الفقر الذى قدمته كينيا، ويعتبره أساسا لإعادة الإقراض، وبشرط عدم إقرار أو تنفيذ أية برامج ومشروعات أخرى دون الموافقة المسبقة من الصندوق والبنك الدولى، ويقدم الصندوق قرضا عاجلا قيمته٢٠٠ مليون دولار أمريكى ، وسوف تتوالى التدفقات والدفعات النقدية بشرط قبول كينيا بدون تحفظ لإصدار القوانين واتخاذ الاجراءات التنظيمية والإدارية كالتالى:

- يقوم ممثلو الصندوق فى نيروبى بالتفتيش أسبوعيا على الميزانية النقدية للبنك المركزى الكينى .

- إلزام جميع العاملين بجهاز الخدمة المدنية وجميع شاغلى المناصب السياسية وأفراد أسرهم بدون استثناء بإعلان إقرار الذمة المالية سنويا فى ختام كل عام ميلادى ، وبالنسبة للعام الحالى فيتم الإعلان قبل نهاية ديسمبر ٢٠٠٠

- نقل مسئوليات الانفاق من الميزانيات المخصصة للوزارات من سلطات الوكلاء الدائمين إلى سلطات المسئولين المالكين بالوزارات، ونقل المسئولين الماليين فى الوحدات الاقليمية والمحلية بالدولة من التبعية الادارية لرئاسة الجمهورية إلى التبعية الادارية لوزارة الخزانة، وتخفيض الانفاق العام على جهاز الخدمة المدنية وتقليص أعداد العاملين به.

- إصدار قانون الجرائم الاقتصادية ، وقانون لتوسيع سلطات جهاز مكافحة الفساد، وتوسيع سلطات جهاز المحاسبات والمراجعة ، وأن يتم الاصدار والنشر بالجريدة الرسمية فى بحر ٣٠ يوما من تاريخ الاتفاق ، مع استحداث إصلاحات محددة فى النظام القضائى قبل نهاية العام الحالى.

● التوقيع على هذا الاتفاق يعنى اعطاء الضوء الأخضر من المؤسسات المالية للتفاوض حول قروض طلبتها كينيا ، وهى البنك الدولى لتقديم قرض قيمته ١٥٠ مليون دولار، وبنك

التنمية الافريقي لتقديم قرض قيمته ٥٠ مليون دولار، والبنك الأوروبى لتقديم تسهيلات ائتمانية قيمتها ٣٠ مليون دولار،كما اعلنت المملكة المتحدة عن تقديم قرض بمبلغ ٣٥ مليون دولار على المستوى الثنائي، ومن جانب آخر سوف يتاح لكينيا بدء التفاوض من اجل إعادة جدولة ديونها.

●● يثير هذا الاتفاق عددا من الملاحظات السياسية كالتالي:

ـ هذا إجراء غير مسبوق من جانب الصندوق تجاه أية دولة افريقية أخرى، ويعتبر فى نفس الوقت إنذارا شديد اللهجة يرسله الصندوق والمؤسسات المالية والنقدية العالمية والاقليمية إلى عدد من الدول الافريقية الاخرى التى تعانى من نفس أعراض المرض الكيني.

ـ إن اعلان الرئيس موى عن عدم ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة الأولى القادمة فى عام ٢٠٠٢ قد فتح معركة سياسية ينتظر اتساع تفاعلاتها فى داخل الحزب الحاكم وفى احزاب المعارضة ، فقانون الحزب الحاكم ينص على اجراء انتخابات داخلية لاختيار قيادات الحزب وبالذات نائب رئيس الحزب ، ولكن هذا لم يحدث طوال السنوات الست الماضية ، ومن هنا بدأ التنافس الداخلي للفوز بمنصب نائب رئيس الحزب الحاكم حيث إنه سيكون قانونا المرشح لانتخابات الرئاسة القادمة، أما أحزاب المعارضة التى تنادى بالتغيير السياسى فقد اعتبرت المناسبة فرصة للحديث عن مرشحيها لمنصب الرئاسة الأولى القادمة، ويبدو أنها سوف تكرر نفس الخطأ الذى وقعت فيه من قبل بعدم الاتفاق والتنسيق لاختيار مرشح واحد تقف وراءه وتسانده للفوز بمنصب الرئاسة الأولى.

ـ إن هذا الاتفاق سوف يطرح نتائج سياسية فى علاقات كينيا الافريقية فهى عضو فى منظمة إيجاد ومنظمة كوميسا ورابطة دول المحيط الهندى، وهى إحدى دول حوض النيل ، واعتقد أن الدبلوماسية المصرية تنشغل حاليا بالتقييم وبالتنبؤ حول هذه النتائج نظرا لتصاعد معدلات التبادل التجارى استيرادا وتصديرا بين مصر وكينيا . واستطرادا نشير إلى ان الرئيس كلينتون فى زيارتيه لافريقيا زار دولتين من جماعة شرق افريقيا هما أوغندا وتنزانيا ولم يزر كينيا ، مع إن كينيا كانت الصديق الصدوق لحلف الاطلسى والمعسكر الغربى خلال فترة الحرب الباردة، كما ترددت الأنباء بعد انتهاء الحرب الباردة بأن كينيا مرشحة لتكون أحد العمد لبناء النظام الافريقى الجديد برعاية أمريكية وأوروبية ، وفى هذا المجال ترددت أسماء أربع دول .

ـ أن الرأى العام فى كينيا يتحدث عن الرخاء القادم ومكافحة الفساد والتغيير السياسى، وتقول وسائل الاعلام الأجنبية إن كينيا بها ٤١ قبيلة ، وإن نظام الحكم ومغانمه كانت حكرا منذ الاستقلال على قبيلة كيكويو وقبيلة كالينجيني ، وان الوقت قد حان لباقى القبائل والعشائر لأن تتذوق طعم الكعكة التى استأثرت بها منفردة أعضاء وأسر النخبة الحاكمة منذ اعلان الاستقلال.

متابعات سياسية

فى القرن والشرق الإفريقى

● يعرض المقال عددا من الاحداث والسياسات فى بعض دول المنطقة ، وهدف المتابعة هو محاولة استشراف للمؤشرات والاحتمالات المستقبلية:

● تنزانيا وكوميسا:

فى الأسبوع الاول من سبتمبر ٢٠٠٠ أعلنت تنزانيا انسحابها رسميا من عضوية منظمة كوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا) وقررت الاكتفاء بعضوية منظمة سادك للجنوب الافريقى . وهذا الانسحاب القانونى ليس معناه ان تنفض تنزانيا يدها من شئون شرق ووسط افريقيا، ففي شهر يوليو الماضى شاركت فى اجتماع انعقد فى عاصمة كينيا حول الصراعات المسلحة فى القرن الافريقى ومنطقة البحيرات العظمى ، وحضر الاجتماع دول من مناطق القرن والشرق والوسط ودولة جنوب افريقيا ودولة موريشيوس بالمحيط الهندى، وشاركت ايضا دول الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بصفتها صاحبة المبادرة الثلاثية لحفظ الامن والسلام الافريقى باسلوب تجهيز وتدريب وحدات عسكرية من دول القارة للتدخل فى اوضاع الازمات والمنازعات الافريقية. ومن جانب آخر فان تنزانيا حاليا طرف فى النشاط السياسى المتعدد الاطراف حول موضوع تقدم السودان لشغل المقعد غير الدائم فى مجلس الامن بعد انتهاء مدة عضوية ناميبيا ، ويستند المطلب السودانى إلى قرارين للتأييد صدرا من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وسوف تجرى الانتخابات يوم ١٠ اكتوبر الحالى ، ولكن السياسة الامريكية تعارض عضوية السودان وترشح موريشيوس لشغل المقعد ، وهى تقوم باتصالات مكثفة مع دول منظمة سادك لاقناعها بتأييد ترشيح موريشيوس بصفتها عضوا فى المنظمة كما انها عضو مؤسس فى رابطة دول المحيط الهندى، ومن وجهة النظر الأمريكية فان موريشيوس دولة ديمقراطية تعددية سياسيا وثقافيا ، وتتمتع بالاستقرار منذ استقلالها عام ١٩٦٨ وتنطبق عليها المواصفات الديمقراطية وحماية حقوق الانسان الواردة فى اعلان وارسو٢٠٠٠ والذى وقعت عليه دول عديدة من القارة الافريقية.

● **مبادرات حل الأزمة السودانية:**

تنوعت المبادرات وتعددت الاطراف الاجنبية فى موضوع حل الازمة فى السودان، ونشير إلى مبادرة منظمة إيجاد والمبادرة المصرية الليبية المشتركة والمقترحات أو الآراء الأمريكية الاخيرة ، وحاليا تتحدث الانباء العالمية عن ادوار أو مساهمات لدول مثل كندا والجزائر واريتريا فى مجال المصالحة السودانية . فلقد تداولت وسائل الإعلام انباء تشكيل تحالف سودانى جديد فى الخرطوم يضم ١٨ تنظيما سودانيا داخليا ، وتقول وثيقة انشاء التحالف إن الهدف هو إيجاد آلية جديدة ومدروسة لاقامة الوفاق الوطنى، وسوف تعقد قيادة هذا التحالف اجتماعا فى الجزائر نظرا لان الرئيس بوتفليقة سبق له فى مارس ٢٠٠٠ اعلان رغبته فى التنسيق بين المبادرات المطروحة بشأن الازمة السودانية ولان الجزائر لها دور فعال على المستويات العربية والافريقية والعالمية. ومن جانب آخر تقول الانباء إن الحكومة السودانية والحكومة الكندية وقعتا اتفاقا يسمح للسياسة الكندية بالانضمام إلى الجهود المصرية - الليبية المشتركة لاقرار تسوية سياسية فى السودان، وبالمشاركة ايضا فى الآلية الخاصة بتنفيذ الاتفاق السابق عقده باشراف مركز كارتر للسلام بين السودان واوغندا حول موضوعات النزاعات الحدودية واطلاق سراح الاطفال الاوغنديين المختطفين بواسطة حركة تمرد اوغندية تقيم فى مناطق من الجنوب السودانى.

●بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠ نشرت صحيفة الشرق الاوسط حديثا مطولا مع الرئيس أسياس أفورقى أقتطف منه التالى :

- ينفى الرئيس نفيا قاطعا ان اريتريا قدمت طلبا للانضمام للجامعة العربية وان مانشرته وسائل الإعلام هو مغالطات لم يصرح بها.

- فى السودان الآن الفرصة سانحة للمصالحة لان الشعب السودانى استفاد كثيرا من تجربة السنوات العشر الماضية ، وتوجد فى الساحة مبادرات مثل مبادرة الايجاد والمبادرة المصرية - الليبية المشتركة ومبادرات اخرى، وفى اعتقاد الرئيس افورقى مع ان اريتريا ملتزمة بمبادرة ايجاد - إلا ان هذه المبادرة اصبحت غير فعالة وغير نشيطة وغير قادرة على تنشيط العملية السلمية فى السودان للوصول إلى حل شامل ، وان هذا القول ينطبق ايضا على المبادرات الاخرى بما فيها المبادرة المصرية - الليبية المشتركة أما اريتريا فتوجد امامها فرصة تستطيع ان تساهم من خلالها لايجاد حل لكل القضايا السودانية ، ولدى اريتريا الرغبة حاليا ولكن تترك المسألة للسودانيين بما فيهم الحكومة والمعارضة حتى يتم التوصل إلى ارضية للحوار والتفاوض حول حل شامل ، وليس حلا جزئيا بعقد العملية بأسرها ، ومن هذا المنطلق فلدى اريتريا تحفظات كثيرة حول كثير من المبادرات المطروحة للمصالحة السودانية.

الانتخـــابـات

فى غـانا وتنزانيـا

● جرت الانتخابات التعددية فى تنزانيا فى أواخر شهر أكتوبر الماضى، وتستعد غانا لإجراء انتخاباتها التعددية فى شهر ديسمبر المقبل ، وفى كل من الدولتين تتنافس احزاب المعارضة مع الحزب الحاكم، وموضوعات المعركة الانتخابية متعددة، ولكن تأخذ الأولوية فى كل من المعركتين موضوعات تردى الاقتصاد وانتشار الفساد وتزوير الانتخابات.

● فى تنزانيا جرى الاقتراع لاختيار رئيس الجمهورية واعضاء السلطة التشريعية والمجالس المحلية، وكان فى مقدمة المتنافسين مرشحو الحزب الحاكم شاما شاما بيندوزى وحزب الجبهة المدنية المتحدة والحزب الديمقراطى وحزب العمال، وبلغ مجموع اصوات الناخبين حوالى ١٠ ملايين ناخب، واشتكت المعارضة من سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام واستخدامها لصالح الحزب الحاكم ، ولكن تفتت المعارضة وعدم التنسيق فيما بينها ادى إلى فوز الرئيس مكابا بدورة ثانية فى الرئاسة الأولى، وحصل الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد فى البرلمان والمجالس المحلية فى البر الافريقى،أما فى جزيرة زنزبار فقد ثار مؤيدو المعارضة ضد عمليات الترهيب والترغيب التى تمارسها الحكومة، وحدثت مصادمات عنيفة تدخلت فيها الشرطة باطلاق النار على المتظاهرين ، واعقب هذا حالة واسعة من اشعال الحرائق ونهب المحلات والاماكن العامة فى عاصمة الجزيرة وفى مدن جزيرة بمبا ، وقد اعلنت لجنة الانتخابات الغاء نتائج الاقتراع فى ١٦ دائرة من إجمالى ٥٠ دائرة جرى فيها الاقتراع فى زنزبار ، ولكن المعارضة التى يقودها حزب الجبهة المدنية المتحدة تطالب بالغاء جميع النتائج فى جميع الدوائر الانتخابية واعادة عملية الانتخاب بأكملها مع تعيين لجنة لانتخابات جديدة، ويساند موقف حزب الجبهة المدنية التقرير الذى اعدته لجنة المراقبين من الكومنولث ، ويقول ان انتخابات زنزبار شابتها فوضى عارمة وتعتبر صفعة كبيرة للديمقراطية ، وان اعلان النتائج بهذا الشكل هو احتقار تام لأراء المواطنين فى زنزبار ، ومن ناحية ثانية فإن رأى مراقبى الاتحاد الأوروبى يتفق مع رأى مراقبى الكومنولث ، وعلما بأن

الاتحاد الأوروبى سبق ان جمد جميع المعونات إلى زنزبار عام ١٩٩٥ عقب التزوير الواسع والفاضح للانتخابات وقتذاك . وقد اصرت الحكومة على موقفها الحالى مما دعا المعارضة إلى اعلان مقاطعة انتخابات الاعادة.

● أما فى غانا فقد اكتشفت اللجنة القومية للانتخابات ان سجلات قيد الناخبين تحتوى على ١٠,٧ مليون اسم، بينما ارقام التعداد العام للدولة الذى أجرى فى مطلع العام الحالى تقول ان الشرائح العمرية للمواطنين تؤكد ان اجمالى اعداد المواطنين المؤهلين للقيد فى سجلات الناخبين لاتزيد على ٩,٢ مليون نسمة ، ومن ثم فإنه يوجد مليون ونصف المليون اسم اضيفت بشكل غير قانونى إلى سجلات قيد الناخبين . وقال رئيس لجنة الانتخابات ان الاسماء مكررة فى الدائرة الواحدة وبين عدد من الدوائر ، وأن اسماء الموتى والمغتربين فى الخارج مازالت موجودة بكثرة على الرغم من اعلان تنقية السجلات والدفاتر الانتخابية وحذف ١٩٠ ألف اسم سابقا ، وقال إنه سوف يقوم بنشر الاسماء المشتبه فيها بكل وسائل الاعلام ودعوة اصحابها للتقدم إلى اللجنة لاثبات شخصياتهم والا فسوف تلغى ، كما انه وعد الاحزاب المتنافسة بتسلم نسخة كاملة من هذه السجلات للمعاونة فى التحقيق من صحة الاسماء وتمكينا لها من مراقبة عملية الإدلاء بالاصوات فى لجان الانتخابات .

● والمعركة الانتخابية فى غانا تدور على مستوى رئاسة الجمهورية ، حيث إن الرئيس الحالى شغل المنصب لدورتين متتاليتين ولا يستطيع ترشيح نفسه فى الانتخابات القادمة بحكم الدستور، ولذلك رشح الحزب الحاكم وهو الحزب الوطنى الديمقراطى نائب الرئيس بروفسور اتاميلز للرئاسة الأولى فى الانتخابات ، ورشح الحزب الوطنى الجديد رئيسه جون كوفور وهو المنافس القوى فى المعركة المقبلة ، وايضا رشحت بعض الاحزاب منافسين يمثلونها مثل حزب مؤتمر الشعب وحزب حركة غانا المتحدة وحزب الاصلاح ، والرأى المتداول بين المتابعين للمعركة الانتخابية ان عدم اتفاق المعارضة على مرشح واحد سوف يفتت اصوات الناخبين ، ومن ثم سوف يمنح مرشح الحزب الحاكم فرصة للفوز . وتستند احزاب المعارضة فى المنافسة إلى تدهور اوضاع الاقتصاد منذ تطبيق وصايا البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، الامر الذى أدي الي تدهور الوضع الاقتصادى وتخفيض قيمة العملة الوطنية وتخفيض الانفاق الحكومي، والتدخل لتحديد أنواع الواردات ورقابة اسعار الصرف للنقد الاجنبى.. إلخ ، أما فضائح الفساد فهى منتشرة وفى مقدمتها فضيحة مناجم الذهب وصناعته . وسوف تراقب لجان المراقبين المقبلين من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية المعركة الانتخابية طبقا للمعلن حتى الآن.

لغـة الأمـازيغ
فى جمهورية مصر العربية

فى النصف الأول من شهـر مـايو ٢٠٠٠ تابعت المتـداول فى وسـائل الإعـلام عن اللغـة الأمازيغية فى جمهورية مصر العربية وفى المملكة العربية السعودية ولذلك استرجعت للذاكرة مقالين نشرهما الأهرام الاقتصادى خلال عام ١٩٩٨ حول موضوع اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية فى دول إقليم الشمال الافريقى، وبعد مرور عامين على نشر المقالين أعود لعرض بعض الأبعاد والمستجدات حول الموضوع كالتالى:

● **جمهور مصر العربية:**

نشر الأستاذ الدكتور أحمد عامر استاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس مقالا بصحيفة الأهرام يوم ٨ مايو بعنوان «سيوة وتحديات الحياة» يعرض فيه رحلته الى واحة سيوة لاستكمال دراسة يعدها عن الأمازيغ فى بر مصر، واشير الى بعض ما ورد فى المقال من أن واحة سيوة تتبعها خمس قرى أو واحات صغيرة هى : أغورمى والمراقى وبهى الدين وقارة أم الصغير (واحة الجارة) وأبوشروف، وأن السكان يتحدثون بلغة أمازيغية (بربرية) تعرف بالسيوية وهى لغة التخاطب بين الرجال والنساء وأن الأطفال لا يتكلمون سواها، وأن التفاهم بين التلاميذ ومدرسيهم لا سبيل اليه لذا كانت المدرسة سرعان ما تفشل، وأنه جرى تعيين أثنين من رجال الواحة الذين يعرفون اللغة العربية ليقوما بالترجمة بين المدرسين والتلاميذ حتى يتعلم التلاميذ اللغة العربية، ويرى البعض ان هذه اللغة مشابهة للغة قبيلة الخواميس فى تونس، وان السكان فى المنطقة ينتمون الى قبائل متعددة الأصول العرقية، ومن بينهم البربر الذين تتشابه الى حد كبير طباعهم وعاداتهم مع طبائع قبائل الأمازيغ (البربر) فى شمال وغرب إفريقيا.

● **المملكة المغربية:**

نظم النشطاء فى الجمعيات الأمازيغية مؤتمرا لبحث المطالب الثقافية للشعب الأمازيغى فى المملكة وطالبوا بمزيد من الاعتراف باللغة وتعميم تدرسيها بجميع المراحل التعليمية، وانشاء اذاعة متخصصة فى مجالات اللغة والثقافة الأمازيغية واذا كان هناك إجماع بين المشاركين

حول المطالب الثقافية فقد انقسمت الآراء حول موضوع إنشاء حزب سياسى أمازيغى يتبنى المطالب، وكانت وجهة النظر السائدة هى الخشية من اعتبار هذا الاجراء هو دعوة للانفصال عن المملكة.

● **المؤتمر الأمازيغى العالمى ١٩٩٧:**

انعقد فى جزر الكنارى وشارك فيه ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الأمازيغية فى دول إقليم الشمال الافريقى، وحدد المشاركون الوطن الأمازيغى بانه يشمل الأرض والبشر الموجودين حاليا فى جزر الكنارى والمملكة المغربية والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا وتشاد والنيجر ومالى وواحة سيوة بجمهورية مصر العربية ، واتفق المشاركون على أن الأمازيغية هى لغة وثقافة وهوية وكينونة ثقافية وأن مكونات الأمة فى دول الشمال الافريقى هى الإسلام والعروبة والأمازيغية.

● **اللغة والهوية فى دول الشمال الافريقى ١٩٩٨:**

دعت الجماهيرية الليبية الى مؤتمر حضره ممثلو المنظمات والأحزاب المغاربية فى كل من المملكة المغربية والجزائر وموريتانيا وليبيا.. وكان الهدف هو انشاء إطار سياسى مشترك يضم هذه التنظيمات السياسية والثقافية المغاربية، ولكن فى ختام الاجتماع تتقرر إرجاء تأسيس هذا الإطار المقترح، والسبب المنشور فى ذلك الوقت كان عدم الاتفاق بين المشاركين حول موضوع الهوية الأمازيغية اذ طالبت بعض الأحزاب المشاركة باعتبارها بعدا أساسيا من أبعاد البنية الثقافية والحضارية للمنطقة المغاربية ووجوب اعتمادها ضمن الرؤي المستقبلية للمنطقة بينما عارضت بعض المنظمات والأحزاب المشاركة هذا التوجه الأمازيغى، ويقال ان بعض المشاركين رفضوا التوقيع على البيان الختامى أو انسحبوا من الاجتماع وكان البيان الختامى يؤكد الانتماء الى العالم العربى الإسلامى.

● فى ضوء ما سبق أعود للحديث عن واحة سيوة وسكانها، فالرأى عندى أنهم مواطنون مصريون يدفعون الضرائب ويؤدون خدمة العلم المصرى بالتجنيد ويشاركون فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولذلك فمن حقهم الدستورى ان تتاح لهم فرصة كاملة لتعلم اللغة العربية وهى اللغة الرسمية للدولة وهى وسيلة التعامل مع المؤسسات الحكومية التى تقوم بالتنمية وتقديم الخدمات وتنشر التعليم وتبث الإذاعات بالراديو والتليفزيون ... الخ علما بأنه من الظواهر الثقافية فى القارة الافريقية حاليا ان يتكلم الانسان لغتين أو ثلاث لغات هى لغة قبيلته ولغة الدولة التى يحمل جنسيتها وأحيانا لغة أوروبية نتيجة للميراث الاستعمارى، ولكن الملاحظة الهامة هى أن سكان سيوة مسلمون وأن اعتناق الإسلام يرتبط بتعلم اللغة العربية، ولذلك فإن السؤال المطروح هو : هل تقوم المؤسسات الإسلامية الرسمية والشعبية بدورها التعليمى والتثقيفى بجوار مسئوليات وزارة التعليم؟

ثالثا

المغرب العربي والغرب الإفريقي

كوميسا الثانية

من المحيط للمحيط

● فى اطار الثقافة السياسية المتداولة يلزم التمييز بين معنيين مختلفين لكلمة كوميسا: المعنى الاول هو منظمة كوميسا التى انضمت مصر لعضويتها عام ١٩٩٨ وهى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا، اما المعنى الثانى فهو منظمة كوميسا التى دعت الجماهيرية الليبية لانشائها عام ١٩٩٨ وهى تجمع دول الساحل والصحراء التى تقع فى الغرب والوسط والقرن الافريقى.

● انعقدت فى اوائل شهر فبراير الحالى القمة الثانية لتجمع دول الساحل والصحراء(منظمة كوميسا) وشارك فى الاجتماع رؤساء ١١ دولة بعد انضمام ثلاث دول جديدة هى جيبوتى والسنغال وجاميبيا . ولهذا قال الرئيس القذافى فى الاجتماع «ان انضمام هذه الدول الثلاث يجعل المنظمة تمتد من المحيط الاطلسى إلى المحيط الهندى (جيبوتى لها ساحل يمتد على المحيط الهندى) وبهذا تشكل المنظمة اكبر مجموعة فى القارة الافريقية وسوف تكون حجر الزاوية لانشاء الوحدة الافريقية الكبرى والولايات المتحدة الافريقية، وقد تلقى المجتمعون برقية من الرئيس الجزائرى بوتفليقة بصفته رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى الدورة الحالية يقول فيها ان بلاده سوف تنضم للتجمع فى الاجتماع المقبل.

● وصدرت عن الاجتماع قرارات عديدة من بينها مايختص بإعلان سرت عام ١٩٩٩ وخطوات تنفيذ معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية (ابوجا ١٩٩١) وتأييد اجراءات الرئيس البشير فى السودان، فإن أهم ما صدر هو التوقيع بالاجماع على الميثاق الامنى لمنظمة كوميسا والذى ينص على منع استخدام اراضى الدول الاعضاء فى أى نشاط ضد السيادة والوحدة الترابية للاعضاء الآخرين، والمواد العشر التى يحتويها الميثاق تؤكد عدم التدخل واحترام السيادة وضمان السلم والاستقرار فى المنطقة وضمان الأمن على الحدود، وحرية انتقال الافراد والاموال والممتلكات بين الدول الاعضاء ومحاربة الارهاب وتعزيز مناخ الثقة والأمن فى المنطقة بأسرها.

● وفى تقديرى إنه بمعيار تحديد الاهداف واختيار الوسائل وحصاد النتائج المخططة سلفا، فإن السياسة الافريقية الحالية للدولة الليبية تعتبر سياسة ناجحة منذ عام ١٩٩٨ حتى مطلع عام ٢٠٠٠ ، ويساند هذا القول إلقاء نظرة فاحصة على الخريطة الجيوبوليتكية للمنطقة التى تعتبر مجال عمل منظمة كوميسا وتطلعات توسعها ، فنرى بالتالى:

- اختراق عدد من المنظمات الافريقية الفرعية، فقد اجتذبت ثلاث دول من منظمة ايجاد فى القرن الافريقى وهى اعضاء ايضا فى منظمة كوميسا الاولى للسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا، واجتذبت ايضا باقى الاعضاء من منظمة ايكواس لغرب افريقيا ومن اتفاقية لومى التى سوف تنتهى هذا العام ويحل محلها اتفاق الشراكة الجديد بين الاتحاد الاوروبى ومجموعة دول افريقيا واسيا والبحر الكاريبى، كما اجتذبت عددا من اعضاء الجامعة العربية وعددا من اعضاء الفرانكوفون الافريقى ومنظمة الفرنك الافريقى.

- تطويق الظهير الجنوبى لدول المغرب العربى، وهى الدول التى يتطلع اليها المشروع الأمريكى المعروف باسم خطة ايزنستات والذى يهدف لانشاء شراكة اقتصادية وسوق مشتركة بين الولايات المتحدة وتونس والجزائر والملكة المغربية، مع استبعاد ليبيا وموريتانيا من المرحلة الاولى لانشاء هذا المشروع، وكما هو معلن فإن الهدف الامريكى هو كسر الهيمنة والاحتكار الاوروبى لمنطقة المغرب العربى.

- دعم المركز التفاوضى للدولة الليبية تجاه مجموعة دول برشلونة والاتحاد الاوروبى، خاصة بعد قرار المفوضية الاوربية تأجيل دعوة الرئيس القذافى لزيارة مقر الاتحاد الاوروبى بدعوى أن ليبيا لم تقبل رسميا كل مبادىء إعلان برشلونة الخاص بالديمقراطية والتعاون والموقع بين جميع دول حوض البحر المتوسط واوروبا، وهذا القول ينطبق على العلاقات الليبية الامريكية الحالية فمازالت السياسة الامريكية تتردد فى القيام بخطوات ايجابية تجاه العلاقات المتبادلة مع ليبيا بعد تجميد العقوبات.

- الوجود المؤسسى المنظم فى منطقة جنوب البحر الاحمر، فدول الجانب الافريقى الثلاث هى اعضاء فى المنظمة الآن وهى السودان واريتريا وجيبوتى. وهذا يعطى المنظمة كلمة وتأثيرا بالنسبة لقضايا المنطقة الواقعة جنوب الحدود المصرية فى البر والبحر.

● يبقى بعد هذا تقويم حاضر ومستقبل السياسات الاوروبية والامريكية والافريقية والعربية المهتمة بالمنطقة وردود افعالها اما فى صورة منفردة أو فى صور مشتركة، حيث إن الميثاق الاساسى المنشىء لتجمع دول الساحل والصحراء منظمة «كوميسا» يقرر أن الهدف الاساسى للمنظمة هو الاندماج السياسى والاقتصادى والثقافى بين الدول الاعضاء.. كما أن السياسة الليبية تسعى لإنشاء الولايات المتحدة الافريقية

وقعت الواقعة في الجماهيرية الليبية

● خلال شهري سبتمبر واكتوبر من العام الحالي انفك الرباط الفكرى الجامع للوحدة الوطنية في المجتمع الليبى ، لقد تباعدت بنايات القمة والتوجيه القيادية عن نيات القاعدة الاجتماعية الشعبية فى المدن وفى البادية، واتخذ كل منهما مسارا متباعدا ، فالقمة تحكمها توجهاتها السياسية الحاضرة، بينما القاعدة يدفعها انفجار المواريث الثقافية والتاريخية الكامنة . لقد بدأت الاحداث بهجوم من شباب ليبى فى مدينة الزاوية (غرب طرابلس) ، واخذوا فى مطاردة وتقتيل وتشريد ونهب المجموع الافريقى المهاجر من دول الجوار الافريقى، وتداولت وسائل الاعلام الاجنبية والعربية الاحصاءات عن الاحداث والخسائر التى اصابت الألوف من البشر الافريقيين وفى ممتلكاتهم ، لقد دخلوا ليبيا بحثا عن العمل بعضهم باجراءات قانونية مشروعة ، وتسللت الاغلبية منهم للاقامة غير القانونية ، ويقتضى الحديث طرح عدد من المؤشرات لبيان حجم ماحدث :

■ المؤشر الاول هو ما يتداول من انباء تحسب بألوف الانفس وألوف الدولارات ، فقد اعقب الانفجار الشعبى تجميع هؤلاء الافريقيين فى معسكرات تحت حراسة الأمن ، وبدأت عمليات الترحيل بالطائرات إلى مطارات نيجيريا والنيجر وتشاد والسودان وغانا وبوركينا فاسو ، كما عاد كثير من السودانيين والتشاديين عبر طرق الصحراء بوسائل النقل البرى، واعلنت الدول الافريقية عن اعداد القتلى والجرحى وحرق السيارات والمنازل الخاصة بمواطنيها ومن بينها سفارة النيجر فى ليبيا ، ويقال فى الانباء ان المقصود كان سفارة نيجيريا ولم يتبين المهاجمون الفرق بين اسم الدولتين.

■ المؤشر الثانى هو رد فعل الدول الافريقية وهو رد فعل يصور هول الكارثة ، فلقد سافر رئيس جمهورية غانا بالطائرة ليرى حالة مواطنيه فى ليبيا ويطمئن على اجراءات ترحيلهم ، وسافر رئيس وزراء النيجر ليتعرف على اسباب احراق سفارة بلاده ومدى الخسائر التى لحقت بمواطنيه، وزار ليبيا وزراء الخارجية او الدولة من السودان وتشاد وبوركينا فاسو، اما رئيس جمهورية نيجيريا . فقد ارسل وزير خارجيته ليشرف على عمليات الترحيل واتصل الرئيس السودانى بالعقيد القذافى يطلب التحقيق والتوضيح لما حدث .. الخ.

■ المؤشر الثالث هو انعقاد مؤتمر الشعب العام (البرلمان الليبى) فى جلسة عاجلة ووافق على اعفاء عدد من كبار المسئولين من بينهم وزير العدل والامن ووزيرة الاعلام والثقافة مع إلغاء وزارة الثقافة والاعلام، واصدر قرارا بتشكيل لجنة تحقيق فى الموضوع ، كما اصدر قرارا باقتصار استخدام العمالة الاجنبية على مؤسسات المجتمع العام دون الافراد والمنازل مع تشديد اجراءات ضبط الاستقدام والهجرة ، وفى هذا الاطار بدأت التفسيرات عن اسباب ماحدث قبل اعلان نتائج التحقيق الرسمى ومما قيل إن الاسباب هى هجوم من شباب متشدد ضد المسلك الاخلاقى والثقافى للمهاجرين الافارقة ، او انه نتيجة لشجار وانتقام بين عصابات تعمل فى انشطة غير مشروعة مثل مافيا المخدرات والتهريب، او انه رد فعل لنمو الاعداد والثقل السكانى للافارقة مقارنا باعداد المواطنين الليبيين ، واخيرا نشرت صحيفة الزحف الأخضر الناطقة بلسان اللجان الثورية الليبية اتهاما صريحا لعملاء من اجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية بافتعال هذه الاحداث لتشويه الجهود الليبية نحو تدعيم العلاقات مع الشعوب الافريقية .

■ المؤشر الرابع هو ان الاخ العقيد القذافى اعلن عن اسفه واعتبر ما حدث احداثا مؤسفة وشدد على ان لجان التحقيق سوف توالى عملها بسرعة ودقة .ولكن التحليل السياسى لنتائج الاحداث يتساءل عما سوف يحدث فى مؤتمر سرت القادم فى مارس٢٠٠١ .. والذى سوف ينعقد فى ليبيا بناء على قرار صدر من مؤتمر القمة الافريقية فى توجو٢٠٠٠ ، لقد صادق مؤتمر القمة الافريقية على صيغة معدلة من مشروع الاتحاد الافريقى الذى عرضه العقيد القذافى على اجتماع القمة ومن قبله علي اجتماع وزراء الخارجية الافارقة ، ثم احال القرارالتفصيلات واستكمال الصياغات إلى مؤتمر قمة استثنائى فى سرت فى شهر مارس القادم ، لقد كانت نيجيريا من الدول الافريقية التى عارضت المشروع وكان مثلها فى هذا الموقف كينيا وجنوب افريقيا ودول اخرى، والتكهنات السياسية تدور الان حول اعداد المعارضين والمؤيدين واحتمالات تغيير المواقف السياسية نتيجة لما اطلقت عليه وسائل الاعلام بالهروب الكبير للافارقة من ليبيا.

■ المؤشر الاخير هو ان التعليقات والاراء المحايدة لاترى ما وقع مجرد احداث فردية او اندفاعا منحرفا من تجمعات قليلة العدد والتأثير ، ولايمكن القول بانه انفجار عفوى نتيجة لمجرد التناقضات والاختلافات الثقافية والمسلكية، لان ماحدث هو طرد جماعى وقسرى ، وهو تناقض حاد بين توجهات القيادة نحو افريقيا وبين رد الفعل الشعبى نتيجة لانفجار المخزون المتوارث فى عقل وتركيب الشعب الليبى بالمعنى الإسلامى العربى الثقافى . خاصة ان الاحداث الدامية انتقلت من المدينة والحضر إلى البادية والقبائل البدوية وفى هذا الاطار تشير التعليقات إلى حادث مقتل السفير الليبى فى عاصمة جمهورية افريقيا الوسطى ومهاجمة السفارة الليبية هناك ، وان التصريحات الليبية اتهمت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية فى ذلك الوقت بينما ترى سلطات افريقيا الوسطى انه حادث جنائى للسرقة.

ليبيا تستثمر في بترول تشاد

● عقب اختتام اعمال القمة الثانية لتجمع دول الساحل والصحراء (كوميسا) فى نجامينا عاصمة تشاد، صرح الرئيس القذافى فى منتصف شهر فبراير ٢٠٠٠ أن ليبيا وتشاد سوف تؤسسان شركة نفط لاستغلال وتطوير الموارد النفطية فى تشاد بالتعاون مع شركات أجنبية... وان البلدين قد قررا إقامة شركة لضخ النفط وتكريره

● الاعلان عن اتفاق مشترك بين البلدين العضوين فى منظمة التجمع ، يستدعى للذاكرة تطورات موضوع النفط منذ عام ١٩٩٨ عندما جرى اكتشاف النفط فى منطقة دوبا الواقعة فى جنوب غربى تشاد، واتفاق ثلاث شركات بترولية كبرى على الاستثمار والنقل للنفط المستخرج عبر أنبوب يبلغ طوله ١٠٥٠ كم من دوبا حتى مينا كريبى بالكاميرون على ساحل المحيط الأطلسى للتخزين والتصدير للخارج، واشتمل الاتفاق على توزيع الفوائد المالية بين الشركات الثلاث وهى إلف الفرنسية ٢٠٪ ، ورويال دتش شل البريطانية الهولندية ٤٠٪ ، وإكسون الامريكية ٤٠٪ ، وان الانبوب سوف يمر فى تشاد بطول ١٧٠كم وفى الكاميرون بطول ٨٨٠كم

● وتقدمت الاطراف المشاركة فى المشروع الى البنك الدولى للدراسة والتمويل حيث كان تقدير التكلفة المالية هو ٣,٥ مليار دولار أمريكى، وفى اواخر تمام ١٩٩٩ أعلن البنك الدولى انه أتم دراساته حول المشروع من الجوانب الإقتصادية والادارية والبيئية والاجتماعية ، وانه وافق عليه من حيث المبدأ تمهيدا لاتمام الاجراءات التنظيمية والقانونية التى تتطلبها قواعد عمل البنك الدولى، وان موافقته كالتالى:

- قرض إجمالى بمبلغ ٩٠ مليون دولار يقدم لكل من حكومتى تشاد والكاميرون ويوزع بمقدار ٣٥ مليونا لتشاد و ٥٥ مليونا للكاميرون .

- قروض للشركات الثلاث المساهمة من البنك بمقدار ١٠٠ مليون دولار ، ومن البنوك التجارية الاوروبية والامريكية بمقدار ٣٠٠ مليون دولار.

- تدفع الشركات الثلاث ماتبقى من التكاليف اللازمة للانشاءات بنسبة ماتفقت عليه من اسهامات .

● وقبل اعلان البنك الدولى عن موقفه تعرض المشروع لهجوم وتنديد وضغوط من جانب جمعيات أنصار البيئة ومنظمات حقوق الانسان فى افريقيا واوروبا، وامريكا الشمالية. ويتلخص هذا الهجوم بان منطقة اكتشاف البترول وامتداد الانبوب هى غابات طبيعية ، وان اتمام المشروع سوف يؤدى الى خسائر بيئية واجتماعية ولن تترتب عليه فوائد للسكان المحليين. وأن سجل حقوق الانسان وانتهاكها مستمر من جانب حكومه تشاد ، وفضلا عن هذا فالفساد منتشر بشكل واضح فى نظام الحكم الحالى وان عوائد المشروع المالية سوف تنفقها حكومة تشاد فى الميزانية العسكرية المتزايدة ضد التمردات العسكرية المتنوعة فى مناطق شمال وجنوب تشاد، والمعارضة المسلحة فى الشمال هى حركة الديمقراطية والعدالة وفى الجنوب هى الحركة المسلحة للجمهورية الفيدرالية ومن ناحية ثانية أشارت وسائل الاعلام العالمية الى أن ليبيا أجرت اتصالات مع المتمردين فى الشمال لايقاف النزاع المسلح واجراء محادثات سلام تفاوضية مع الحكومة، الا ان المتمردين رفضوا الوساطة الليبية .

● التطور الأخير فى الموضوع هو اعلان الشركتين الأوروبيتين إلف وشل انسحابهما من المشروع فى اواخر شهر نوفمبر ١٩٩٩ ، وفى تفسير هذا يتداول رأيان ، فتقول الشركتان ان الانسحاب لم يتم لاسباب بيئية او اجتماعية وانما حدث لاسباب اقتصادية بحتة، وتقول حكومة تشاد أن الانسحاب تم لاسباب سياسية هدفها تهديد الموقف الحكومى ووضعه فى مأزق والإساءة إليه، وفى هذا الاطار أعلن الرئيس القذافى عن التوصل للاتفاق المشترك بين الدولتين ، خاصة ان مبادى واهداف مجمع دول الساحل والصحراء تدعو الى العمل المشترك بين اعضائه فى مجالات التنمية والتبادل التجارى والاستثمار المشترك والأمن المتبادل ، كما أعلن ان ليبيا لن تكون ممرا أو مقرا لأى عمل يهدد النظام السياسى الحالى فى تشاد وانه سوف تتم اجراءات ضبط ومراقبة الحدود السياسية المشتركة بين البلدين.

● بعد اعلان انسحاب الشركتين وبقاء الشركة الامريكية متمسكة بالتزامها تجاه المشروع، وبعد اعلان الاتفاق الليبى التشادى ، يكون السؤال المطروح بحثا عن إجابة ما الموقف؟ وما البدائل ؟ بالنسبة للبنك الدولى وبالنسبة لشركات بترولية اوروبية مثل الشركة الايطالية أو شركات امريكية أخرى؟

وفى هذا المقام نشير الى نشاط الشركة الصينية والشركة الملايووية والشركة الكندية فى مجال البترول السودانى وغيرها من شركات متنوعة تعمل فى مجالات البترول الافريقى.

الدخــول الأمريكــى إلى تشــاد

● فى شهر مارس ٢٠٠٠ نشرت مجلة الأهرام الاقتصادى مقالا عن انسحاب شركتين من الكنسوريتوم الثلاثى لاستثمار ونقل بترول تشاد، والشركتان هماإلف الفرنسية التى صارت توتال فينا إلف الفرنسية البلجيكية، وشل البريطانية الهولندية، وفى هذا المقال اتابع الاحوال المتغيرة بشأن هذا الموضوع لسببين ، الاول هو مقتضيات الجيوبوليتيك لأن تشاد دولة جوار جغرافى واثنى للسودان وعضو فى تجمع دول الساحل والصحراء (كوميسا) كما انها تقع فى منطقة غرب الدولة المصرية، والثانى هو تطورات واحداث التنافس الأمريكى الفرنسى وما يرتبط به من نشاط سياسى أمريكى فى منطقة حوض النيل بوجه عام وفى السودان اخيرا بوجه خاص.

● فى شهر مارس الماضى طلب وزير خارجية تشاد من الحكومة الفرنسية استدعاء السفير الفرنسى فى تشاد لأنه شخص غير مرغوب فيه، وكان الطلب مفاجأة ليست لها سابقة فى علاقات فرنسا مع دول الفرانكوفون الافريقى، وكان الرد الفرنسى عنيفا على مستوى الاعلام وعلى مستوى التوتر الشديد فى العلاقات الثنائية ، وقيل حول اسباب هذا الإجراء إن تشاد طلبت معونة القوات الفرنسية المتمركزة فى اراضيها فرفضت فرنسا على أساس ان نشاط قوات التمرد المسلح فى شمال تشاد هو أمر داخلى يجب مواجهته بالاساليب السياسية التفاوضية ، ولكن تصاعد نشاط المعارضة المسلحة بقيادة يوسف توجوبى وزير الدفاع السابق واعتماده المتزايد على قبائل توبو فى الشمال وتشكيل تحالف للمعارضة الداخلية والخارجية بقيادته ، جعل حكومة تشاد تتوجس شكا وريبة من ان السياسة الفرنسية تقف وراء نشاط المعارضة المسلحة بهدف إسقاط حكومة الرئيس ديبى.

● ومن جانب آخر فقد حاولت السياسة الليبية التوسط بين الحكومة والمعارضة للتوصل إلى حل سياسى فرفضت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة . وتواترت الأنباء ان شركة كونوكو الأمريكية تسعى للحصول على اتفاق للتنقيب فى منطقة شريط أوزو بشمال تشاد عن البترول واليورانيوم، ولهذا وجد الرئيس ديبى ان المصلحة تقتضى زيارة باريس ، وفى

مؤتمره الصحفى أكد اهمية استمرار العلاقات الفرنسية التشادية وعن اسفه لتوتر العلاقات بين البلدين بعد طرد السفير الفرنسى ، كما قدم تعهدات بنزاهة وحرية الانتخابات المقبلة خاصة الانتخابات الرئاسية، ومع ذلك لم تغير السياسة الفرنسية من موقفها تجاه موضوع المعارضة التشادية .

● وفى نفس الشهر وافقت الحكومة التشادية على تكوين كونسورتيوم جديدلاستثمار البترول من شركة إكسون الأمريكية(٤٠٪) وشركة شيفرون الأمريكية (٢٥٪) وشركة بتروناس الماليزية (٣٥٪) ، وترتيبا على هذا اعلن البنك الدولى فى شهر يونيه الحالى موافقته على تقديم القرض المطلوب للعملية وهو ٢٢٢ مليون دولار أمريكى ، وفور هذا الاعلان تحدث الرئيس ديبى فى مؤتمر شعبى عن ضوابط وشروط الالتزام الدولى وهى:

- اشراف الرئيس شخصيا وباسلوب مباشر على حسن إدارة الايرادات المالية المترتبة على تنفيذ المشروع والالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبة فى موضوعات الانفاق والتخصيص والتنفيذ.

- تحويل جميع الايرادات المالية إلى الميزانية الرسمية بدون خصومات ، وضمان انفاقها فى القطاعات التى تحظى باولوية التنمية وهى التعليم والصحة والبنية الأساسية والزراعة وتربية الماشية والبيئة.

●والملاحظة الاساسية هى ان البنك الدولى تحرك بالسرعة الواجبة بعد الاتفاق مع الشركتين الأمريكيتين اللتين تمتلكان ٦٥٪ من رأسمال المشروع ، وان الضوابط التى قبلت بها تشاد لاتمام القرض هى مطالب الدول الاوروبية التى اعلنتها فى اجتماع قمة افريقيا اوروبا بالقاهرة فى شهر مارس ٢٠٠٠ وهى المبادئ التى يتمسك بها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والسياسة الامريكية تجاه الدول الافريقية بدون استثناء فى موضوع القروض الجديدة أو تخفيف عبء الديون القديمة ، ويعلم الرئيس ديبى أن مواقف الدول الاوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية الدولية واضحة لا لبس فيها ، فقد حدث اخيرا ان اوغندا وقعت على اتفاق خاص بالغاء سداد الديون وتحويلها إلى قطاعات التعليم والصحة ومحاربة الفقر، ثم اكتشفت الاطراف الاجنبية انه تم شراء طائرة رئاسية بجزء من المبالغ المترتبة على الإنفاق ، وفورا صدر قرار من المؤسسات المالية الدولية بالغاء الاتفاق الموقع مع اوغندا.

واعتقد ان السياسة المصرية تتابع الاحداث والتطورات لاسباب الجوار كما سبق القول ، ولاسباب الدور المؤثر لتشاد فى احداث العنف فى غرب السودان، فالأنباء تقول ان تهريب السلاح وتجارته غير المشروعة فى مناطق الغرب السودانى تتم عبر تشاد وان قبائل الزغاوة التى ينتمى إليها الرئيس ديبى لها امتدادات اثنية فى غرب السودان، وفضلا عن هذا فإن المبعوث الأمريكى الخاص هارى جونستون يقوم باتصالات ومحادثات متعددة الاطراف فى داخل وخارج السودان وقد وصفت بأنها بناءة وإيجابية

محـــور الجـــزائر وجنوب افريقيا

● فى ختام زيارة الرئيس مبيكى للجزائر فى الاسبوع الاخير من سبتمبر ٢٠٠٠ عقدت الجزائر وجنوب افريقيا مجموعة من الاتفاقيات للتعاون المشترك . وفى تقديرى ان مضمون ومغزى هذه الاتفاقيات يستحق الاهتمام والمتابعة ليس فقط بسبب ماورد بالتصريحات التى ادلي بها الرئيسان بوتفليقة ومبيكى ، وانما ايضا بسبب النتائج التى سوف تترتب على تنفيذ الاتفاقيات فى اطار العلاقات العربية العربية وفى العلاقات المغاربية فى الشمال الافريقى .

● لقد وقعت الدولتان اتفاقية عسكرية وأمنية فى مجال الدفاع الوطنى التدريبى والمعدات التكنولوجية ، ووقعتا مجموعة من الاتفاقيات والمذكرات المشتركة تقضى بإنشاء لجنة ثنائية عليا تكون الآلية الاساسية لتنظيم التعاون الثنائى ، كما تقضى بالتعاون فى ميادين الاستثمار والتعاون الاقتصادى تجاريا وصناعيا ، كذلك فى مجال العلوم والتكنولوجيا والصحة والثقافة والتربية والنقل والاشغال العمومية والمالية والجمارك والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعلام والصناعات الصيدلانية.

وبالنسبة لقضية الصحراء الغربية اتفق الطرفان على دعم خطط التسوية الدولية واتفاق هيوستن ودعوة الامم المتحدة إلى تكثيف جهودها لتمكين شعب الصحراء من ممارسة حقه فى تقرير المصير عن طريق استفتاء عادل وحر ونزيه ، وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيسان قال الرئيس بوتفليقة إن وثيقة انشاء اللجنة العليا الثنائية ووثيقة التعاون العسكرى هما وثيقتان تاريخيتان يدلان على التعاون العميق بين الدولتين ، وقال الرئيس مبيكى إن توقيع الوثيقة العسكرية يتم فى ظرف يتصف بالعولمة التى تحتل فيها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مكانة رائدة.

● وفى اطار ما أعلن عن الاتفاقيات اقدم عددا من الملاحظات هى:

ـ منذ التحول الديمقراطى عام ١٩٩٤ تنشط السياسة الخارجية لجنوب افريقيا على أساس التجارة فى خدمة السياسة ، وقد تحقق التوسع التجارى والسياسى فى أقاليم افريقيا جنوب خط الاستواء، ثم ازداد النشاط شمال خط الاستواء حتى وصل إلى اقليم الشمال الافريقى، واحصاءات الميزان التجارى المعلنة فى جنوب افريقيا تشير إلى النشاط

المتزايد في اسواق مصر والمغرب وليبيا ايضا ، وان الدور السياسي لجنوب افريقيا يصل الان الي الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط حيث يسعى الاتحاد الاوروبي لانشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الافريقية المطلة على البحر.

● منذ مطلع عام ٢٠٠٠ تشهد القارة الافريقية سباقاً مغاربيا يتم على مستويات ثنائية وعدم وجود آلية للتنسيق الجماعي بين الدول المغاربية في افريقيا ، لقد استفادت الجزائر من عقد القمة الافريقية عام ١٩٩٩ واخذت في استثمار نتائجها وتعظيم دورها الافريقي ، ويجمع بينها وبين جنوب افريقيا موقف مشترك تجاه المشروع الليبي لانشاء اتحاد افريقي وقد ظهر هذا في قمة سرت ١٩٩٩ وفي قمة توجو ٢٠٠٠ ، كما حققت الجزائر انجازا ايجابيا في موضوع ايقاف الحرب الاثيوبية الارتيرية بمساندة اوروبية وامريكية ، ولكن اوضاعها الداخلية ونزاعها الطويل مع المغرب حول قضية الصحراء ، الغربية هو الذي يدفعها إلى انشاء هذا المحور مع جنوب افريقيا خارج منظمة الوحدة الافريقية والسوق الافريقية المشتركة ومبدأ تنظيم القارة إلى اقاليم فرعية للتعاون والتكامل الاقتصادي ، وفضلا عن هذا فهي تدعم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وإيطاليا .

● أما المملكة المغربية فهي تمارس علاقات سياسية وتجارية نشطة في افريقيا مما ترتب عليه سحب اعتراف عدد من الدول الافريقية بالجمهورية الصحراوية (البوليساريو) التي تحتل حاليا مقعدا في عضوية منظمة الوحدة الافريقية ، ومن ناحية اخرى اعلنت المغرب تنازلها عن ديونها المستحقة على الدول الافريقية عقب انعقاد قمة افريقيا أوروبا بالقاهرة٢٠٠٠ ، كما قامت بالوساطة بين موريتانيا والسنغال ونجحت في احتواء النزاع المائي الذي كاد يدفع بالدولتين إلى الحرب، وفي هذه الفترة الزمنية زداد دعم الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية والولايات المتحدة على مستويات سياسية وعسكرية واقتصادية آخرها نجاح الشركات الأمريكية في اكتشاف البترول المغربي.

● وفي ميدان السباق في افريقيا سبق نجاح السياسة الليبية في انشاء تجمع دول الساحل والصحراء (كوميسا) ، وأصبح النفوذ الليبي فعالا في منطقة الصحراء الافريقية وفي غرب افريقيا ، ولكن هذه المنطقة تمثل الظهر والساحة الخلفية للدول المغاربية عامة، وهو امر يثير القلق خاصة للسياسة الجزائرية التي ترى المنطقة مجالا طبيعيا وتاريخيا لنشاطها الافريقي، وحتى الان لم تأخذ اي اجراء بشأن عضويتها بالتجمع بينما انضمت بصفة مراقب كل من مصر وتونس والمغرب، وتشارك في هذا القلق العام فرنسا والدول الفرانكفونية الافريقية بمستويات منوعة .

● وفي اطار العلاقات المغاربية يمكن القول أن انشاء هذا المحور سوف يؤدي إلى إطالة فترة الجمود والسكون المتعمد لوجود الاتحاد المغاربي الذي توقف عن النشاط الفعال منذ زمن سابق ، كما انه يتعارض مع السعي العربي العام نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية التي صادقت على انشائها حتى الان ١٤ دولة ليس من بينها الجزائر.

صراع أفارقة وأجانب في سيراليون

● في منتصف عام ١٩٩٩ وقع طرفان على اتفاقية لومي لايقاف الحرب الاهلية وإحلال السلام في سيراليون، وهما رئيس الجمهورية أحمد تيجان كباح وفوداى سنكوح رئيس الجبهة الثورية المتحدة، وشارك في حفل التوقيع من الشهود الذين يمثلون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة إيكواس لدول غرب إفريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وغاب عن المشاركة الرائد جونى بول كوروما الذى سبق ان قام بانقلاب عسكرى ضد الرئيس كباح واستولى على السلطة باسم المجلس الثورى للقوات المسلحة حتى هزمته قوات حفظ السلام إيكوموج التابعة لمنظمة إيكواس، واستطرادا ظل هذا الرائد في الغابة والاحراش مع قواته المسلحة حتى توصل إلى مصالحة مع رئيس الجمهورية احمد تيجان كباح وانضم إلى موقفه الاخير ضد الجبهة الثورية المتحدة على الرغم من تحالف المتمردين من الجانبين سابقا ضد الحكومة.

● عاد فوداى سنكوح إلى سيراليون في اكتوبر ٩٩ وعين نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للثروة المعدنية، وبدأ تطبيق اتفاقية لومي باصدار عفو عام عن المحاربين وتشكلت لجنة برئاسة رئيس جمهورية مالي للاشراف على نزع سلاح المحاربين وتسريحهم واعادة اندماجهم في الحياة العسكرية والمدنية، واقترن هذا بانسحاب قوات ايكوموج من سيراليون وارسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وكان عددهم في البداية خمسة آلاف جندى ارتفع العدد الى حوالي ثمانية آلاف و ان كان من المقرر طبقا لقرار مجلس الامن ان يصل العدد إلى ١١ ألفا من الجنود، ولكن الدول الكبرى بالأمم المتحدة تباطأت في تقديم تسهيلات النقل والامدادات اللوجستية والتمويل لأفراد هذه القوة الذين ينتمون إلى دول إفريقية مثل كينيا وغينيا والى دول آسيوية مثل الهند وبنجلاديش والأردن، وتضم القوة ايضا ضباطا من المملكة المتحدة وبعض دول الكومنولث.

● التطبيق التدريجي لاتفاقية لومي واجه مشكلات وتعقيدات هي الأساس والسبب الأول في الأزمة الحالية، فهناك أولا الشكوك والمخاوف السائدة بين جانبي الحكومة والمتمردين نتيجة التاريخ السابق للقتال والعداء، وثانيا شهدت خريطة التكوين الاجتماعي للدولة انشقاقات وتناقضات بين الجانبين، اذ يمثل رئيس الجمهورية والنخبة السياسية الاجتماعية الحاكمة مصالح الطبقات الوسطى والعليا وفئات التجار ورجال الاعمال الاجانب واغلبية

سكان المدن، والعاملين بتجارة وتصدير المعادن مثل الألماس والذهب، بينما يمثل رئيس الجبهة الثورية المتحدة والنخبة المقاتلة معه منذ عام ١٩٩١ الطبقات الريفية والفقراء والمهمشين اجتماعيا واقتصاديا والطامحين فى الحراك الاجتماعى إلى أعلى سلم النفوذ والثروة والجاه ، كما أن بين الجانبين فروقا تعليمية واجتماعية تعبر عنها المكانة الاجتماعية الثقافية لرئيس الجمهورية الذى بدأ حياته محاميا ورجل سياسة فى المجتمع، بينما بدأ فوداى سنكوح حياته مجندا فى الجيش حتى وصل إلى رتبة أونباشى قبل بدء التمرد.

● وعلى الجانب الآخر من الصورة السياسية الاجتماعية ظهرت تعقيدات فى خريطة الانتشار العسكرى للجانبين، فقد سيطرت قوات التمرد على مناطق استخراج الألماس والذهب ومنعت الاطراف الحكومية من دخول هذه المناطق، ومن ثم احتفظت باسلحتها وقواعدها فى الغابة والاحراش، واطلقت اتهامات ضد دور الامم المتحدة بانها تكيل بمعيارين وتطبق قواعد الاتفاقية بشكل متحيز ضد قوات المتمردين ورئيسهم، فلما تصالح الرائد جونى بول كوروما مع الحكومة ورئيس الجمهورية ظهرت قوة عسكرية ذات تأثير مستقبلى بالاضافة إلى قيام دول الانجلوفون بالمساعدة فى اعادة تشكيل القوات المسلحة والشرطة الحكومية وتدريبهم وتسليحهم. وفى هذا المقام لابد من الاشارة إلى دور وتأثير الاطراف الاجنبية المساندة لموقف كل طرف فى داخل سيراليون، فالدول الانجلوفونية والامم المتحدة ومنظمة ايكواس تساند رسميا الحكومة ورئيس الجمهورية، بينما يحظى فوداى سنكوح وجبهته بتأييد ومساعدة من ليبيريا وجامبيا وفرنسا ويقال فى وسائل الاعلام أن ليبيا تقف وراء الدولتين الافريقيتين ، والاخبار المتداولة تؤكد انه فى الازمة الاخيرة طلب كوفى أنان رسميا من ليبيا وليبيريا التدخل لدى الجبهة المتمردة لاطلاق سراح المختطفين والرهائن من قوات الامم المتحدة والذين تقدر أعدادهم بخمسمائة جندى، أما الموقف الفرنسى فهو جزء من نتائج التنافس فى إفريقيا حاليا.

● ولقد طرأ عامل جديد فى تعقيدات الموقف وهو الاستعداد لمعركة الانتخابات القادمة فى سيرليون فالرئيس الحالى تنتهى مدة ولايته فى فبراير ٢٠٠١، وتسبق الانتخابات الرئاسية معركة الانتخابات البرلمانية التى يجرى الحديث عنها فى نوفمبر ٢٠٠٠ ، وهناك اختلافات فى الرأى والتصورات حول قواعد واجراءات وتوقيت هذه الانتخابات، وحول امكانية تشكيل حكومة انتقالية جديدة تتولى مهمة إجراء الانتخابات وتوفير الحياد والنزاهة فى عمليات الاقتراع خاصة ان عملية تقاسم السلطة بين كباح وسنكوح قد أصيبت بانقسامات وتصدعات حتى وصلت إلى الأزمة الحالية التى رفع فيها الجانبان السلاح ضد بعضهما البعض، كما تم استنفار المجتمع الدولى للتدخل من أجل الحل إما بالضغط وإما بالقتال، ويضاف إلى هذا ان مجتمع سيراليون يتكون من شعوب وقبائل واثنيات متنوعة تساند هذا أو ذاك من اطراف الأزمة وتنظر جميعها بقلق الى تكوين السلطة والحكم القادمين مع وجود تدخلات اجنبية خارجية بالمعنى الاقتصادى والسياسى والعسكرى.

● والأزمة حاليا تتراوح بين سيناريوهات التهدئة والتصعيد خاصة بعد قرار قمة دول غرب افريقيا باستخدم جميع الوسائل المتاحة بما فى ذلك الخيار العسكرى لمنع محاولة الجبهة للاستيلاء على السلطة بالقوة.

الحزب الحاكم مريض فى السنغال

● فى الاسبوع الاخيرمن فبراير ٢٠٠٠ جرت انتخابات الرئاسة الاولى التى تنافس فيها ثمانية مرشحين فلم يتمكن رئيس الجمهورية عبدو ضيوف من الفوز فى الجولة الاولى وتقرر اعادة الانتخاب في جولة ثانية.

وكانت النتائج هى حصول الرئيس ضيوف على ٤١,٣٪ من اصوات الناخبين وحصل عبدالله واد على ٣٠,٩٪ وحصل مصطفي نياس على ١٦٪ وحصل جيبوكا على ٧٪ وسوف تكون الاعادة بين ضيوف وعبدالله واد.

هذه هى المرة الاولى منذ استقلال السنغال عام ١٩٦٠ التى يعجز فيها الحزب الاشتراكى الحاكم عن الفوز في الجولة الاولي فلقد تعود على الفوز من الجولة الاولى والسيطرة على الرئاسة الاولى وعلى الاغلبية البرلمانية لمدة ٤٠ سنة سابقة والدراسات السياسية المنشورة تقول ان العلامات ظهرت واضحة منذ عام ١٩٩٨ فقد فاز الحزب الحاكم بالاغلبية البرلمانية وحصل على ٩٣ مقعدا من اجمالى المقاعد وعددها ١٤٠ مقعدا ولكن نسبة اصوات الناخبين التى حصل عليها فى تلك الانتخابات كانت ٥٠,١٪ فقط وفى انتخابات الرئاسة الاولى التى جرت عام ١٩٩٣ حصل عبدو ضيوف على ٥٨٪ من اصوات الناخبين ولهذا تحدثت هذه الدراسات عن الاحتمالات المستقبلية بتشاؤم .

● وحالة الحزب الحاكم الان هى بين بين على مستوى العقيدة السياسية وعلى مستوى التنظيم والولاء الحزبي وترجع هذه الحالة من العجز الى عدد من الاسباب اولها ان مؤسس الحزب ورئيسه الاول الرئيس السابق ليوبولد سنغور انشأ قاعدته السياسية العريضة على تحالف مجموعتين من القوى المؤثرة فى الحياة السياسية، والمجموعة الاولى هى الشباب المتخرج من المدارس والجامعات المتفرنسة والمجموعة الثانية هى قيادات وشيوخ الطرق الصوفية «المريدية والتيجانية والقادرية» وهاتان المجموعتان رفعتا الحزب الاشتراكى للمقدمة السياسية مقابل الحصول على غنائم الحكم من وظائف وعقارات واراض زراعية والجاه

الاجتماعي الاقتصادى ثم ورث عبدو ضيوف الحزب وقاعدته السياسية عام ١٩٨٠ ولكن مرور ٤٠عاما من التغيير فى الخريطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى المجتمع السنغالى ادى الى تآكل مستمر في القاعدة السياسية وفي ولاء وانتماء الطبقة السياسية الحاكمة، ويضاف الى هذا أن الحزب شهد مجموعة من الانشقاقات والاستقالات والشللية والتشرذم ادت الى خروج عدد من القيادات وانصارها وتكوين احزاب اخرى وقفت على جانب المعارضة ومن ابرز هذه القيادات حاليا جيبوكا وزير الداخلية وتشكيله لحزب جديد ومصطفي نياس وزير الخارجية وتشكيله لحزب معارض ، وهذان الحزبان لهما ايضا قواعد شعبية بالمعنى الاثنى والطائفي والاقتصادى الاجتماعى فضلا عن هذا فمازال عبدالله واد يتزعم حزبا معارضا كان يتصف بالراديكالية ايام الحرب الباردة، فلما انتهت الحرب الباردة اصبح محسوبا على المناخ العام الجديد فى السنغال وفي فرنسا بالمعنى السياسى.

● ان التغيير العام الذى ظهر فى افريقيا ظهر ايضا وتفاعل فى السنغال فالاسباب الاقتصادية من تضخم وبطالة وازمة الفرنك الافريقي وتوجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ادت الى تآكل وتراجع دور السنغال القائد والرائد فى الفرانكوفون الافريقى والى تغيير في توجهات السنغال السياسية الى درجة محاولتها الانضمام الي اتحاد المغرب العربى فلم تتمكن ، واخيرا انضمت السنغال الى تجمع دول الساحل والصحراء «كوميسا» وهدفها هو محاولة الاستفادة من نتائج التأثيرات والتغييرات الجديدة فى مناخ المجتمع السنغالى وغرب افريقيا ومن ناحية ثانية فان الحكم الحالى فى فرنسا بدأ يتراجع عن مبدأ التدخل المكشوف في الشئون الداخلية للدول الافريقية واحيانا يرى مصلحته في التخلص من الزعامات والقيادات التى عاصرت سياسات الحرب الباردة ولا تريد ان تقبل التغيير السياسى العام ومن الامثلة على هذا ماحدث فى دولة كوت ديفوار اخيرا ، وكذلك الاصرار الاوروبى الامريكى على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وليس التزوير كما حدث فى انتخابات سابقة.

● ان الجولة الثانية فى الانتخابات الرئاسية سوف تجرى خلال شهر مارس الحالى وقد بدأت المساومات السياسية بين الحزب الحاكم من جانب ومصطفى نياس وجيبوكا من جانب اخر، اذ ان حزبيهما وانصارهما من الناخبين هم الذين سوف يرجحون كفة الفائز فى انتخابات الجولة الثانية، فقد حصل الحزبان على مايقرب من ربع اجمالى الاصوات المشاركة في انتخابات الجولة الاولى والانباء المتداولة فى وسائل الاعلام حتى الآن تشير الى ان الزعيمين لن يعطيا اصوات مؤيديهما الى عبدو ضيوف والحزب الحاكم، والتصريحات المنشورة تقول ان التغيير المطلوب سوف يكون بدون عبدو ضيوف بينما يتحدث الحزب الحاكم عن التغيير المطلوب بقيادة الرئيس الحالي، وسوف نرى الى اين تستقر نتائج الاتصالات السرية والعلنية والمساومات الخاصة بتوزيع مغانم الحكم فى الفترة المقبلة.

نهاية الانقلاب
فى كوت ديفوار

● اعلن الرئيس العسكرى لدولة كوت ديفوار ان ٣١ اكتوبر ٢٠٠٠ هو موعد انتهاء المرحلة الانتقالية فى حكم البلاد وبداية مرحلة الحكم المدنى الديموقراطى .. وسوف يسبق هذا التاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، وسوف تجرى هذه الانتخابات فى ظل دستور جديد وقانون انتخابات جديد يقوم بتحضيرهما مجلس استشارى دستورى انتخابى مكون من ١٧ عضوا ، يمثل مختلف الاحزاب السياسية فى البلاد .

● التعجيل بهذا الاعلان يعنى ان التحالف العسكرى المدنى الحاكم - بعد الاطاحة برئيس الجمهورية والنظام السياسى السابق - قد استجاب للضغوط الخارجية والداخلية التى استغرقت حوالى الشهر منذ حدوث الانقلاب فى ديسمبر ١٩٩٩، فالدول الاوروبية والامريكية طلبت اعلان الجدول الزمنى للعودة للحكم المدنى الديموقراطى حتى تتفادى فرض المقاطعة الاقتصادية والحظر المالى والاستثمارى ضد كوت ديفوار ، ومثلها اعلنت المنظمات العالمية والاقليمية وارسلت وفودا للتحدث مع رئاسة النظام العسكرى . اما الضغوط الداخلية فكانت من الاحزاب والقوى السياسية (٤٨ حزبا) التى قبلت واستجابت للتعاون مع العسكر الى ان تتحول البلاد الى الحكم المدنى الديموقراطى مع ضمانات للانتخابات القادمة بان تكون حرة ونزيهة .

● اعتقد ان النهاية السريعة لمرحلة الانقلاب العسكرى تكاد تقترب من وضع الظاهرة السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة ، فقد حدث مثل هذا الوضع فى دول اخرى فى الغرب الافريقى مثل غينيا بيساو ، والنيجر ، ومالى ، وهذا يشير الى ان الانقلاب العسكرى المحكوم والمضبوط قد يستخدم كاحدي أدوات التغيير السياسى والانتقال من حال الى حال آخر ، وذلك عندما يصل الاحتقان السياسى الى حد الازمة الخطيرة نتيجة تشبث النخبة المدنية الحاكمة بالسلطة والعمل على تزوير الانتخابات وقمع المعارضة وانتهاك حقوق الانسان وحريات الاعلام . ولذلك تستحق الظاهرة الدراسة والمتابعة ليس فقط فى الميدان الداخلى للدول وانما ايضا على الساحة الخارجية للتدخل الدولى .

● ويكشف القول السابق عددا من الملاحظات تبدأ بان الخطوات الاولى للانقلاب كانت

تمردا من جانب بعض الجنود احتجاجا على عدم دفع مرتباتهم الشهرية لعدة شهور سابقة ، فلما خرجوا للشارع فى صورة انكسار للضبط والربط لم تتصد لهم باقى قوات الامن والجيش ، ولما احتلوا مبنى الاذاعة والتليفزيون وحاصروا القصر الرئاسى لم يجدوا مواجهة مسلحة من الحرس الرئاسى ، بل على العكس توالى انضمام الجنود والضباط للتمرد وظهرت قيادة كبرى للتمرد باعلان رئيس الاركان السابق توليه القيادة وانضم اليه عدد من الجنرالات السابقين والحاليين .

ومن ناحية ثانية امر وزير الدفاع بعدم المواجهة المسلحة ، وهكذا هرب رئيس الجمهورية الى القاعدة الفرنسية العسكرية القائمة بالقرب من مطار العاصمة ، والسؤال : هل كان هناك تواطؤ؟

● والملاحظة الثانية هى ان فرنسا سبق ان ارسلت عدة تحذيرات الى رئيس الجمهورية من خطورة نتائج وتراكمات التدهور المتوالى فى الاوضاع السياسية والاقتصادية للدولة ، والمعنى هنا هو ان فرنسا لديها مصادر للمعلومات تتمثل فى وجود جالية فرنسية تعمل فى قطاعات الاقتصاد والخدمات يبلغ عددها ٢٠ الفا ، ولها قوات عسكرية فى القاعدة العسكرية ، ولها خبراء عسكريون يقدمون خدمات المعونة الفنية لجيش كوت ديفوار ، ولكن اصرار رئيس الجمهورية على الفوز فى الانتخابات القادمة فى اكتوبر ٢٠٠٠ ادى به الى التوغل فى الاجراءات الاستثنائية وقمع المعارضة والاستعداد لتزوير الانتخابات ، ومن ثم لم يسمع التحذير والنصائح الاوروبية والامريكية ، فكان ماكان .

● الملاحظة الثالثة هى ان رد الفعل الخارجى لنجاح الانقلاب كان نوعا من الاحتجاج والاستنكار الخفيف الوطأة فى الاجراءات والصياغات اللغوية ، فلم تطلب اى جهة خارجية عودة الرئيس المخلوع وحكومته والالتزام بالشرعية الدستورية ، وانما اعلنت فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وكندا تجميد التعاون مع كوت ديفوار حتى يتم اعلان الجدول الزمنى لعودة الحكم المدنى الديموقراطى ، واجتمع وزراء خارجية دول غرب افريقيا ، ونددوا بالانقلاب واعطوا الانقلابيين مهلة لاعادة الحكم المدنى الديموقراطى ، وكانت اقوى الادانات اللغوية من جانب منظمة الوحدة الافريقية ، وفى النهاية سمحت الحكومة وفرنسا للرئيس المخلوع وعدد من كبار رجاله ومساعديه بالخروج من القاعدة العسكرية الى خارج البلاد واستقر به المقام منفيا لاجئا فى باريس.

● الملاحظة الاخيرة ان القادة العسكريين للانقلاب اعلنوا عدم الرغبة فى الغاء الحياة الحزبية التنافسية او القيام بعملية تطهير سياسى وانما طلبوا من الاحزاب التعاون بالانضمام الى تشكيل الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشارى ، ولهذا استجاب صندوق النقد الدولى وباقى المؤسسات المالية العالمية لدعوة التعاون مع النظام الانتقالى ، كما استقال « الحسن وتاره» من منصبه كنائب لمدير صندوق النقد الدولى ، وعاد للبلاد بصفته احد زعماء المعارضة والمرشح الاول للرئاسة القادمة .

أزمة حرف واو في كوت ديفوار

● نشرت الجريدة الرسمية فى كوت ديفوار يوم ٢٦ مايو ٢٠٠٠ مشروع الدستور الجديد بعد اعداده فى المجلس الاستشارى الدستورى ومصادقة المجلس العسكرى الحاكم، ودعوة الناخبين للاستفتاء عليه يوم ٢٣ يوليو، وقد نص المشروع على الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية ومن بينها «يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون أيفوريا من أب أيفورى أو أم أيفورية».

● وقبل موعد الاستفتاء بخمسة أيام نشرت الجريدة الرسمية تعديلا وافق عليه المجلس العسكرى بشأن الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية، ونص التعديل هو (يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون أيفوريا من أب أيفورى وأم أيفورية).

● استعمال حرف «واو» بدلا من حرف «أو» هو عنوان الأزمة السياسية والاجتماعية والدينية التى دهمت المجتمع منذ عام ١٩٩٨ وأوصلته إلى الانقلاب العسكرى فى ديسمبر ١٩٩٩، وهى الأزمة التى نجح فى تفاديها النص الذى اقترحه المجلس الاستشارى الدستورى واستند فى هذا إلى المواريث والاعراف القبلية الافريقية التى تعترف بالنسب الأبوى والنسب الأموى. ولكن الصراع السياسى العنيف لم يهدأ خاصة بين الأحزاب الثلاثة الكبرى وهى الحزب الديمقراطى لكوت ديفوار (الحزب الحاكم السابق) وحزب الجبهة الشعبية الأيفورية (بزعامة جباجبو) وحزب تجمع الجمهوريين (بزعامة الحسن واتارا)، وإن الحزب الأول والحزب الثانى قد تحالفا ضد رئيس الحزب الثالث لمنعه من الترشيح لرئاسة الجمهورية وذلك على الرغم مما بينهما من تناقضات وعداوات سياسية سابقة وحالية.

● لقد كان التردد والانقسام ظاهرين فى داخل المجلس العسكرى الحاكم بعد اعداد المشروع بواسطة المجلس الاستشارى الدستورى مما أدى إلى تمردات عسكرية محدودة الاثر خلال شهر أبريل وفى أوائل شهر يوليو قبل الاستفتاء، كما أدى إلى عدد من التعديلات الوزارية، ولهذا أعلن الجنرال جيى الحاكم العسكرى للبلاد أن هذه التمردات إنما هى مناورات دبرها سياسيون يريدون الوصول إلى السلطة بأى ثمن، بينما كان يطالب المتمردون

العسكريون بدفع متأخرات مرتباتهم، وقد توصل المجلس العسكرى إلى تسوية مالية مع المتمردين المنشقين مع وعد بإجراء الاستفتاء يوم ٢٣ يوليو ثم إجراء الانتخابات لرئاسة الجمهورية يوم ١٧ سبتمبر، وبعد ذلك تجرى الانتخابات البرلمانية يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، وعلى الرغم من التسوية فإن الأنباء تقول إن ٣٥ من الضباط والجنود قدموا لمحاكمة عسكرية بتهمة زعزعة الأمن والاستقرار، وأن عددا من قيادات حزب تجمع الجمهوريين قد تم استدعاؤهم للتحقيق، ثم استقال جميع الوزراء المدنيين فى الحكومة، وقام الجنرال جيى بتعيين رئيس جديد للمحكمة العليا وهى التى سوف تنظر فى أوراق المتقدمين لانتخابات الرئاسة الأولى لتقرر مدى تطابقها مع نص الدستور الذى أجيز فى الاستفتاء وأصبح سارى المفعول.

● التطورات الأخيرة تكشف أسرار كثير مما جرى ، فقد تقدم الجنرال جيى إلى الحزب الديمقراطى للموافقة على ترشيحه رئيسا للجمهورية باسم الحزب فى الانتخابات المقبلة، أما الحسن واتارا فيواجه أزمة وهى أن والدته قد ولدت فى بوركينا فاسو (فولتا العليا) عندما كان الاستعمار الفرنسى يحكم المنطقة ويديرها كأقاليم ادارية قبل الاستقلال، وذلك على الرغم من أنه شغل منصب رئيس وزراء كوت ديفوار سابقا، وسوف يرشح جباجبو نفسه فى معركة الرئاسة الأولى المقبلة .. ومن جهة ثانية فإن الصوت الفرنسى والصوت الأمريكى قد تحدثا أيضا خلال هذه الأزمة الكامنة منذ الانقلاب العسكرى، فالصوت الفرنسى منقسم إلى الجنرالات والقيادات العسكرية الفرنسية السابقة ، والتى عملت فى افريقيا بصور متنوعة وهم يؤيدون الجنرال جيى، بينما يؤيد غالبية الاشتراكيين ترشيح وفوز جباجبو، أما الدوائر القريبة من الرئاسة الفرنسية فلا تعارض الجنرال جيى ولا تؤيد جباجبو. وقد صدر تصريح من شارل جوسلان الوزير الفرنسى لشئون التعاون يعارض فيه فكرة ترشيح الجنرال جيى كما يحذر من نتائج استبعاد الحسن واتارا من التنافس فى معركة الرئاسة الأولى على أساس أن المطلوب هو انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة أمام جميع الراغبين فى التنافس والترشيح. وقد انعكس هذا الانقسام فى الرأى الفرنسى إلى قيام مظاهرتين فى عاصمة كوت ديفوار اتجهتا إلى السفارة الفرنسية الأولى فى أواخر شهر يوليو ضد فرنسا والثانية فى أوائل شهر أغسطس تأييدا لفرنسا.

● أما الصوت الأمريكى فهو يطالب بانتخابات حرة ونزيهة، وعارض السفير الأمريكى علنا فى ابيدجان فكرة ترشيح الجنرال جيى لنفسه فى انتخابات الرئاسة الأولى، كما يتردد فى الأنباء أن الحسن واتارا له صلات بالانجلوفون، وله علاقات مع رجال الأعمال الأمريكيين والمنظمات النقدية والمالية العالمية.

● وعلى الرغم من كل ما سبق فإن أخطر وأعمق أسباب ونتائج الأزمة هى التى تضرب بعنف فى العلاقات الوطنية بين قبائل واثنيات الشمال المسلم وقبائل واثنيات الجنوب فى الدولة

فوز المجتمع المدنى
فى كوت ديفوار

● انتصرت منظمات المجتمع المدنى فى معركتها الفاصلة ضد الحاكم العسكرى الجنرال جيى الذي حاول تزوير نتائج الانتخابات وتنصيب نفسه رئيسا للجمهورية ، وقد ساعد على تحقيق هذا الانتصار عاملان: الأول حدوث انقسام فى الرأى بالمؤسسة العسكرية على مستوى قيادات الجيش والدرك والحرس الجمهورى، والعامل الثانى هو ضغوط الدول الأوروبية والأمريكية لإجبار الجنرال على الاعتزال بقبول هزيمته فى الانتخابات ، ثم اسراع السياسة الفرنسية بعد هروب الجنرال إلى ملء الفراغ السياسى بإعلان فوز جباجيو وتثبيته في منصب رئاسة الجمهورية ، بعد أن حصل علي موافقات المحكمة الدستورية وقيادات المؤسسة العسكرية، وذلك خشية من نتائج التأييد الأمريكى والأفريقى للدعوة إلي إجراء انتخابات رئاسية جديدة يتنافس فيها جميع المرشحين الذين رفضت المحكمة الدستورية قبول أوراق ترشحهم فى التنافس للرئاسة الأولى.

● منظمات المجتمع المدنى موجودة وعاملة في مجتمع كوت ديفوار، وعلى الرغم من مقاطعة انتخابات الرئاسة التى دعا اليها الحزب الديمقراطى وحزب تجمع الجمهوريين إلا أن الحزب الاشتراكى وأحزاب اخرى صغيرة شاركت فى الانتخابات، ولما حاول الجنرال إلغاء عمل اللجنة المستقلة للانتخابات وإعلان نفسه فائزا تضامنت جميع منظمات المجتمع المدنى ضد قرار الجنرال ودعت انصارها ومؤيديها للتظاهر فى شوارع العاصمة والمدن ، ولكن هذا الموقف التضامنى العام كانت فيه تناقضات واختلافات حول الخطوة التالية بعد إجبار الجنرال علي الإقرار بالهزيمة فى الانتخابات ، فقد كان تصور الحزب الاشتراكى والحزب الديمقراطى هو إعلان النتائج الصحيحة ومن ثم يتقلد الرئاسة جباجيو ، أما حزب تجمع الجمهوريين فكان يطلب إعادة الانتخابات فى حرية ونزاهة ولذلك انقسم المتظاهرون بعد اعلان هروب الجنرال الى جانبين اولهما اغلبية سكان جنوب البلاد من ذوى الثقافة المسيحية ويؤيدون جباجيو ، وثانيهما أغلبية سكان شمال البلاد ذوى الثقافة الإسلامية ويؤيدون الحسن واتارا، وتصادم الجانبان فى عنف شعبى دموى زاده انضمام قوات من الجيش والدرك الى أنصار جباجيو.

● فوجىء الجنرال بعد إصدار قراراته الخاصة برئاسته للجمهورية بالانقسام فى الرأى على مستوى قيادات المؤسسة العسكرية خاصة أنه عزل من قبل القيادات التى تشكك فى ولائها المطلق له مثل الجنرال لانسانا بالينفو والجنرال عبدالله كوليبالى، وادى عدم الإجماع العسكرى والضغط الخارجى الى هروب الجنرال، وتشكلت إدارة عسكرية بحكم الأمر الواقع (حكومة ديفاكتو) ، وهى التى أعادت اللجنة الانتخابية للعمل ومن ثم إعلان نتيجة فوز جباجيو ثم مصادقة المحكمة الدستورية على تنصيب جباجيو رئيسا، فلما ادى اليمين الدستورية دعا الى التسامح والمصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

● تمثلت الضغوط الخارجية فى عدد من الاتجاهات، فقد رفضت الدول الأوروبية والأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية ارسال مراقبين للإشراف على العملية الانتخابية لأنهم جميعا كانوا يرفضون فكرة ترشيح الحاكم العسكرى لنفسه فى الانتخابات بينما قبلت ليبيا ارسال وفد لمراقبة الانتخابات وجرت اتصالات ورسائل متبادلة بين الحاكم العسكرى والعقيد القذافى ، وقام العقيد باتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لإبداء القلق الليبى من نتائج خسارة الجنرال فى معركة الانتخابات الرئاسية، وظلت الدول الأوروبية والأمريكية تتابع المعركة وإعلان النتائج عن بعد وتزيد من ضغوطها وتهديداتها الخاصة بإيقاف المعونات والتدفقات المالية حتى خرج الجنرال هاربا، وهنا ظهر الاختلاف ، فالسياسة الأمريكية ويساندها رئيس دولة جنوب افريقيا ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية تدعو الى إجراء انتخابات جديدة حرة ونزيهة ، وان ماجرى لم تكن انتخابات بالمعنى الديمقراطى الكامل، بينما السياسة الفرنسية وتساندها دول الاتحاد الأوروبى والأغلبية الفرانكوفونية فى افريقيا تدعو الى تأكيد فوز جباجيو واحقيته فى تولى الرئاسة الأولى وان يترك موضوع اجراء انتخابات جديدة لرغبة وقرار شعب كوت ديفوار وحكومته.

● وهكذا تطورت الأمور والأحداث ومرت ثلاثة أيام من العنف والقتل وإحراق ونهب المساكن والمساجد والكنائس في أبيدجان ، ولهذا اسرع الحاكمون بحكم الامر الواقع بتسليم الرئاسة إلى جباجيو وفر الحسن واتارا من منزله للاحتماء بسفارة ألمانيا بعد أن داهمت منزله قوات الدرك لإلقاء القبض عليه فتصدى لهم أنصاره فى معركة سقط فيها قتلى وجرحى، وبعد ذلك بدأت الأمور فى الهدوء على السطح الشعبى بمقابلة بين الرئيس جباجيو والحسن واتارا ثم مع رئيس الحزب الديمقراطى ، واعتذر حزب تجمع الجمهوريين عن المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية وقبل الحزب الديمقراطي المشاركة مع أحزاب صغيرة أخرى وأعلن الحسن واتارا انه يتطلع الي الانتخابات البرلمانية القادمة المقررة فى ديسمبر ٢٠٠٠ ، وبعد ذلك يمكن الحديث عن حكومة وحدة وطنية.

● ان احداث الأيام الثلاثة قد فتحت جراحا عميقة فى جسد مجتمع كوت ديفوار على مستوى الأديان المسيحية والإسلام وعلى مستوى الإثينات والقبائل الجنوبية والشمالية، والرأى الراجح عندى حاليا هو أن التهدئة الحالية موضوع مرحلى ، وسوف أتابع ما سيجرى عندما تبدأ المعركة الانتخابية لعضوية البرلمان.

الشعب شعبان

في كوت ديفوار

● خلال عام واحد من ديسمبر ١٩٩٩ إلى ديسمبر ٢٠٠٠، أدى توالى الأحداث فى كوت ديفوار الى رفع الغطاء عن تجدد الانقسام الكائن فى اعماق المجتمع على الرغم من استمرار الرباط السياسى القائم منذ الاستقلال عام ١٩٦٠ انه ليس اختلافات سياسية بين الأحزاب حول تسلم السلطة وتقاسمها، بل هو انقسام معقد فى مستوياته وتشابكاته،لأنه تولد عن صراع جهوى واثنى ودينى تدور رحاه فوق قاعدة توزيع السلطة والثروة فى المجتمع، ويحيط بهذا الصراع حاليا مناخ التنافس الفرنسى الامريكى حول التجارة والاستثمارات والنفوذ، وهو يؤثر فى الوضع الداخلى.

● لقد عبر الصراع عن نفسه فى شكل التمرد العسكرى فى ديسمبر ٩٩، ثم انفجر الصراع مرة ثانية فى أكتوبر ٢٠٠٠ لمعارضة تزييف الانتخابات الرئاسية ومحاولة الجنرال جيى تنصيب نفسه رئيسا للجمهورية، ولكن التجمع المدنى الشعبى انقسم عقب هروب الجنرال الى تجمعين متقابلين، الأول ابناء الجنوب تقودهم نخبة مسيحية تمتلك السلطة والثروة، وتريد بقاء قواعد المجتمع بدون تغيير، وترفع شعار قبول نتائج الانتخابات وفوز جباجبو بالرئاسة الأولى، والثانى ابناء شمال البلاد تقودهم نخبة مسلمة تدعو الى تقاسم جديد للسلطة والثروة، وتريد تغيير قواعد الاقتصاد السياسى للمجتمع، وترفع شعار اعادة الانتخابات الرئاسية بدون قيود أو شروط، وقد انحازت السياسة الفرنسية الى مطلب التجمع الأول فتم تثبيت جباجبو على كرسى الرئاسة الأولى، وساندت السياسة الامريكية وبعض الدول الافريقية مطلب التجمع الثانى، ولكن استعمال أجهزة القمع والعنف الحكومى حسم الصراع فى الشارع، واثر الحسن واتارا وحزب تجمع الجمهوريين الانتظار فى المعارضة حتى موعد الانتخابات البرلمانية خلال شهر ديسمبر الحالى.

● وفى أول ديسمبر الحالى استبقت الحكومة ونخبة القوة المسيطرة سياسيا واقتصاديا الاحداث المنتظرة، فاستصدرت قرارا من المحكمة العليا بعدم قبول أوراق ترشيح الحسن واتارا لعضوية الجمعية الوطنية لنفس الأسباب التى سبق استخدامها ضده عند التقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية، فاندلعت نيران الغضب الشعبى ودارت المعارك فى الشوارع بين

مؤيديه والشرطة، واعلن رئيس الجمهوريةحالة الطوارىء ومنع التجول من الغروب حتى الفجر، ثم دعا الجيش الى معاونة الشرطة فى حفظ الأمن والنظام والاستقرار، وكانت حصيلة الصدام الدموى هى ٣٠ قتيلا ومئات الجرحى وتدمير واسع النطاق للمنشآت والممتلكات وتأكد لحزب تجمع الجمهوريين ان الحكومة تكشر عن أنيابها وانها مصممة على كسر ظهر وعظام المعارضة قبل اجراء الانتخابات فى منتصف هذا الشهر، ولهذا دعت قيادة الحزب الأنصار والمؤيدين الى الهدوء وتجنب الاستفزاز.

● لقد اصبحت القضية الآن أكثر من معركة انتخابية، فالأرقام والاحصاءات المنشورة فى الدراسات المتخصصة وفى مطبوعات المنظمات الدولية تكشف عن أن ميزان المجتمع مصاب باختلال هيكلى بين المواطنين فى ميادين العمالة والوظائف الحكومية المدنية والعسكرية وفى مخصصات التنمية من أجل التعليم والصحة والطرق وباقى أنواع الخدمات، كما أن تنمية الزراعة والتجارة الخارجية أدت الى ازدهار اقتصادى فى الجنوب حيث موانىء التصدير للعالم الخارجى، وهذا ميراث موجود طوال عهد الاستقلال، ومن قبله كانت السياسة الفرنسية التى اهتمت بتنمية الجنوب وادخال محاصيل التصدير ونشوء نخبة اقتصادية تعمل فى هذه الميادين، ويضاف الى هذا ادخال نظام المدرسة الحديث فى مناطق الجنوب قبل دخولها الى مناطق الشمال نظرا لتركيز نشاط التبشير المسيحى وسياسة فرنسا الاستعمارية، وترتب على هذا أن صارت ابيدجان هى بؤرة ومركز الجذب لهذا النشاط والازدهار الاجتماعى الاقتصادى، واستطرادا تمركزت الاقليات الوافدة من بلاد الشام وغيرها فى بيئات الحضر لاسباب التجارة الداخلية والخارجية.

● لقد قام نظام الحكم فى عهد الاستقلال على أولوية الاحتكار الحكومى لابناء الجنوب، واعطيت لهم مناصب القيادات والرئاسات الأولى فى مؤسسات الدولة والحكم والقوات المسلحة، ودخل ابناء الشمال للعمل فى هذه المؤسسات فى الصفوف الثانية والثالثة وماهو أدنى فى السلم الوظيفى، وكان الاستثناء الوحيد عندما ضربت الأزمة الاقتصادية أوضاع البلاد، فاضطر بوانييه الرئيس الاسبق الي استدعاء الحسن واتارا من وظيفته بصندوق النقد الدولى ليشغل منصب رئيس الوزراء، ولكن سرعان ماتوفى رئيس الجمهورية عام ١٩٩٧ وشغل منصبه رئيس جمهورية انتقالى هو هنرى بيديه، فلما جرت الانتخابات الرئاسية رشح الحسن واتارا نفسه للرئاسة الأولى ضد رئيس الجمهورية الانتقالى، ومن هنا بدأت أفكار الطعن فى مواطنية الحسن واتارا، ثم صيغ الطعن فى نص قانونى أدى لاستبعاده، وصيغ فى الدستور الجديد الصادر فى عهد الحاكم العسكرى كما طبق النص فى عهد الرئيس الحالى جباجبو.

● ان ماجرى فى كوت ديفوار حتى الآن ليس حربا أهلية، ولكن العنف الحكومى واستمرار اختلال ميزان المجتمع سوف يؤدى فى المستقبل الى فتح الطرق أمام الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.

قراءة سياسية
فى أخبار إفريقية

● في هذا المقال أختار عددا من الوقائع والأخبار، وهي ليست إجراءات أو مواقف منفردة، وانما هي مؤشرات عن تغييرات حالية أو مستقبلية في شبكة العلاقات المتبادلة مع دول أخرى في القارة أو في خارجها ومن ثم تستحق المتابعة.

● نيجيريا

في شهر يوليو ٢٠٠٠ زار الرئيس أوباسانجو تركيا، وخلال الزيارة تم توقيع اتفاقيات عسكرية بين تركيا ونيجيريا، بموجبها يقوم خبراء أتراك بمهام التدريب والصيانة للقوات المسلحة النيجيرية، وتدفع نيجيريا مقابل هذا بترولا من إنتاجها.

مؤشرات الخبر تكشف عن ارتباط وتعاون بين السياسة التركية والسياسة الاسرائيلية والسياسة الأمريكية، فتركيا لديها طبقة نشيطة من رجال الأعمال في قطاعات الانتاج والإنشاءات والمقاولات، وتريد أن تتوسع في التصدير وتقديم المعونات والخبرات الفنية الي إفريقيا، ومن مؤهلاتها أيضا في هذا المجال علاقاتها الطيبة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعضوية منظمة المؤتمر الاسلامي، والسياسة الاسرائيلية هي الدليل والمرشد في هذا الطريق إذ بين الدولتين اتفاقات سياسية وعسكرية استراتيجية، ويمكن لتركيا أن تعمل منفردة ويمكن أن تعمل بالمشاركة مع إسرائيل تحت الواجهة التركية. أما السياسة الأمريكية فهي لا تشعر بالقلق من هذا التعاون بل ترحب به ؛ لأن كلا من الدولتين سوف يعمل تحت المظلة الأمريكية العامة في القارة الافريقية، وكلا من الدولتين يعرف قواعد وضوابط العمل والنشاط تحت المظلة الامريكية، ومن ناحية ثانية فان تركيا قد تكون مفيدة في عمليات اختراق مناطق الفرانكوفون الافريقي بالتعاون مع اسرائيل، خاصة ان هناك مركزا لتدريب قوات حفظ السلام الافريقي في عاصمة السنغال، وان الأنباء تتردد عن مشروع أمريكي لشق ورصف طريق سريع من طنجة بالمغرب علي طول الساحل الغربي لافريقيا حتي نيجيريا. ومن ناحية ثالثة فان نيجيريا تستريح لمثل هذا الاتفاق لأن الدور التركي في تدريب القوات المسلحة لا يثير رد فعل غاضب لدي الجماعات الاسلامية في نيجيريا مثل ما يحدث لو كان التدريب إسرائيليا.

● السودان

في الاسبوع الأول من شهر أغسطس الحالي وافق مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي في اجتماعه بواشنطون علي إعادة عضوية دولة السودان التي كانت مجمدة منذ ١٧ عاما ، وكانت مهددة بالطرد من عضوية الصندوق، كما أن الحديث يتردد حول الأنباء عن رغبة الصندوق في معالجة ديون السودان ضمن مبادرته لاعفاء أو تخفيض ديون الدول الفقيرة. وقد وافقت في الاجتماع جميع الدول الأعضاء وامتنعت عن التصويت الولايات المتحدة وكندا.

ومؤشرات الخبر تكشف عن أن الولايات المتحدة وكندا تتعرضان لضغوط داخلية شديدة ضد السودان من جانب جماعات حقوق الإنسان والكنائس ولفيف من السياسيين في كل من الدولتين، ومع ذلك اتخذتا موقف الامتناع عن التصويت لأن لكل منهما مصالح حالية أو مستقبلية تؤخذ في الحسبان. إن العلاقات الأمريكية /السودانية تشهد الآن انفراجا بسيطا نتيجة للمباحثات الدائرة بين حكومة السودان والوفود الأمنية الأمريكية الزائرة، وان هذا الانفراج لم يصل بعد الي التسوية أو المصالحة الكاملة بين الدولتين، ومن ثم يكون الموقف الأمريكي عند التصويت هو رسالة أو دعوة إلي مزيد من الخطوات السودانية للتقارب خاصة أن حكومة السودان ترغب في الترشيح لعضوية مجلس الأمن في أول العام المقبل ممثلا لافريقيا.

أما كندا فان شركة تاليسمان إينرجي للبترول هي حاليا المساهم الأكبر في المشاركة الثلاثية مع الصين وماليزيا في استثمارات البترول السوداني، ولدى الشركة مشروع يسمي مشروع النيل الكبير لمزيد من حفر الآبار واستخراج ونقل البترول، كما ان استثماراتها بالسودان وصلت إلي (٦٠٠) مليون دولار حاليا، وانها تتوقع ارتفاع الانتاج اليومي إلي (٢٠٠) ألف برميل في مطلع العام المقبل، ويضاف إلي هذا ان السودان بدأ في النصف الأول من شهر أغسطس الحالي في تصدير الغاز الطبيعي المسال من مصفاة الخرطوم التي تنتج (٥٥٠) طنا يوميا يتم استهلاك (١٢٠) طنا منها محليا ويصدر الباقي.

● دولة جنوب إفريقيا

في شهر أغسطس الحالي أعلنت شركة ايسكوم للكهرباء ان لديها اتفاقات قيمتها أكثر من (٢٤٢) مليون دولار في عدد من الدول الافريقية مثل موزمبيق في الجنوب والجماهيرية الليبية في الشمال التي تعاقدت معها أخيرا.

مؤشرات الخبر تكشف عن أن شركة إيسكوم هي شركة حكومية تعمل في مجال مرافق الكهرباء ، وهي خامس أكبر شركة في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، وانها أنشأت شركة باسم ايسكوم انتربرايز ؛ لتكون أداة التنفيذ في إفريقيا، وأنها تتفاوض حاليا لشراء حصة في شركة كهرباء أوغندا ، حيث إن الحكومة الأوغندية قررت خصخصتها وبيعها قريبا للقطاع الخاص.

رابعا

جنوب خط الاستواء

أبو الاستقلال

يسترد الجنسية والوطن

● يوم ٣٠ اكتوبر ٢٠٠٠ نطق رئيس المحكمة العليا فى زامبيا بالحكم فى قضية الاستئناف المقدمة من الرئيس السابق كينيث كاوندا ضد الحكومة والحزب الحاكم في زامبيا.

«إننا نعلن ان كينيث ديفيد كاوندا مواطن زامبى وله كامل الحقوق».

● كان هذا الحكم النهائي هو ختام سلسلة من خطوات التوغل فى الخصومة والعداء السياسى والقضايا التى رفعت ضده منذ عام ١٩٩١ عقب عدم نجاحه فى أول انتخابات ديمقراطية تعددية التى فاز فيها بالرئاسة الأولى الرئيس الحالي فردريك شيلوبا، وفى عام ١٩٩٦ جرت الانتخابات الرئاسية ورشح الرئيس شيلوبا نفسه لدورة ثانية في رئاسة الجمهورية، وكانت الحكومة قد سبق أن استعدت فاعلنت أن كاوندا لا يحق له الترشيح فى انتخابات الرئاسة لأنه ولد لأم من نياسا لاند (دولة مالاوى حاليا) واستصدرت قانونا ينص على أن المرشح للرئاسة يجب أن يكون من أب وأم ولدا فى دولة زامبيا ويحملان جنسيتها، ثم استصدرت من المحكمة العليا حكما بأن كاوندا ليس من مواطنى زامبيا، وبذلك تم تجريده من الجنسية الزامبية.

● كانت الإجراءات الحكومية هي ذروة الملاحقة والاضطهاد التى دأبت الحكومة على اتخاذها ضد كاوندا وحزبه، وكانت المحاكم هى الساحة التي لجأ اليها الطرفان وهما الحزب الحاكم وحزب المعارضة بقيادة كاوندا ولكن تجريده من جنسيته يعني أنه مهاجر يقيم فى البلاد بصفة غير قانونية، وأن البوليس يستطيع طبقا للقانون ان يعتقله ويصادر جواز سفره الزامبى ويطرده خارج البلاد، وضاقت الدنيا في وجه كاوندا بعد هذا العمر الطويل وبعد رئاسته للجمهورية فى زامبيا لمدة ٢٨ عاما مستمرة من ١٩٦٤ حتى ١٩٩١، وخرج من بلاده خائفا يترقب، ووجد الملجأ والأمن فى دولة جنوب افريقيا التي عرضت عليه جنسيتها تكريما له واعترافا بفضله على حركات الكفاح السياسى والمسلح في دول وبلدان الجنوب الأفريقى، ولكنه اعتذر وفضل الإقامة لاجئا بدون جنسية حتى انصفته المحكمة العليا أخيرا فى زامبيا.

● كاوندا هو ابو الاستقلال فى زامبيا فقد قاد الشعب وحزب الاستقلال الوطنى المتحد حتى إعلان الاستقلال عام ١٩٦٤ وكان يشغل وقتذاك منصب رئيس الوزراء فلما اعلنت الجمهورية فى زامبيا انتخب رئيسا فى انتخابات تعددية ديمقراطية عام ١٩٦٤ وتوالى انتخابه رئيسا فى فترة التعدد الحزبى ثم فى فترة الحزب الواحد التى شهدتها الدولة منذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٩٠، وعندما تم تعديل الدستور والتحول الديمقراطى جرت الانتخابات كما سلف القول عام ١٩٩١ فانتقل من رئاسة الدولة الى رئاسة المعارضة.

● إن المعالم الكبرى فى حياة كاوندا السياسية تبدأ من الأعوام الخمسينيات فى القرن العشرين فقد انضم الى حزب المؤتمر الإفريقى فى روديسا الشمالية وعمل أمينا عاما له ، وشارك فى النضال السياسى ضد مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى فرضته بريطانيا ليضم روديسيا الجنوبية (زيمبابوى حاليا) وروديسيا الشمالية (زامبيا حاليا) ونيا سالاند (مالاوى حاليا) واستمر النضال السياسى من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٣ وخلال هذه الفترة خرج من حزب المؤتمر وشكل حزب الاستقلال الوطنى المتحدة الذي قاد البلاد للاستقلال، وخلال فترة رئاسته للجمهورية ساند وساعد حركات التحرر الأفريقى فى باقى بلدان الجنوب الأفريقى، وكانت وقتذاك مستعمرات برتغالية أو نظما عنصرية وانضم الى حركة عدم الانحياز وساهم فى عملها العالمي، كما ترأس منظمة الوحدة الأفريقية، وفى فترة رئاسته صدر إعلان لوساكا ضد النظم العنصرية عام ١٩٦٩.

كما انضم الى دول الجنوب الأفريقى المستقلة لتشكيل منظمة دول الجوار ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وهي منظمة سادك التى تحولت بعد التغيير الديمقراطى، وانتخاب مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا الى منظمة للتنمية والتعاون الاقتصادى باسم سادك أيضا.

● كانت المبادىء والقيم السياسية التى تمسك بها تدور حول الاسلوب السياسى وعدم العنف واستخدام أسلوب التفاوض وكان يدعو إلي ما يسمى بالاشتراكية الانسانية وهى خليط من التقاليد الأفريقية الموروثة وعدد من مبادىء وقيم الحضارة الغربية وتعاليم الكنائس المسيحية الأوروبية، وفى فترة تحوله من التعددية السياسية الي نظام الحزب الواحد عام ١٩٧٢ اعلن عن مجموعة من إجراءات التأميم والأفرقة لمصادر الثروة في بلاده وفى مقدمتها صناعة النحاس، ولكن الحصيلة كانت قيام نوع من رأسمالية الدولة التى أدارها ومعه مستشاروه من القصر الرئاسي، وكانت هذه هى نقطة الضعف التى استشرى أثرها فى الاقتصاد.

● وأخيرا عاد كاوندا إلى بلاده ليعلن اعتزاله العمل السياسى وتفرغه لرئاسة جمعية خيرية لمكافحة مرض الإيدز ورعاية الأطفال الأيتام نتيجة موت الآباء والأمهات بهذا المرض، وفى هذا المقام نشير الى أنه فقد ابنه عهام ١٩٨٦ بسبب مرض الإيدز.

حركات فى

هضبة البحيرات العظمى

خلال شهر يونيو الماضى شهدت الحرب الاهلية فى الكونغو الديمقراطية مجموعة من الحركات السياسية والاقتصادية من الاطراف المتعددة الافريقية والعالمية، والنظرة السياسية إلى اجمالى ما حدث وما يتوقع أن يترتب عليه تنبئ بأن جديدا على وشك الميلاد والظهور، ويكون السؤال هو متى يحدث التغيير؟ والاجابة مازالت فى علم الغيب، والحركات هى التالى:

١- اصدر مجلس الامن ثلاثة قرارات أولها تشكيل لجنة من الخبراء المستقلين لاعداد تقرير عن نهب وتهريب ثروات الكونغو من الالماس والذهب والاخشاب، والثانى طلب انسحاب جميع القوات الاجنبية لاسيما اوغندا ورواندا من أراضى الدولة والتهديد بفرض عقوبات فى حالة عدم الالتزام بوقف اطلاق النار، والقرار الثالث هو اتهام حكومة الكونغو الرامية لبدء حوار سياسى مع الفئات والفصائل المتحاربة لتسوية سياسية تفاوضية.

٢- تبادلت زيمبابوى ورواندا اطلاق سراح اسرى الحرب من الجانبين خلال معارك السنتين الماضيتين فى الكونغو الديمقراطية.

٣- نشب قتال عنيف بين جيش اوغندا وجيش رواندا فى مدينة كيسانجانى وانضم لكل جانب مؤيدوه من الفصائل المتمردة، وانتشر الدمار والقتل فى صفوف المتحاربين والمدنيين، وأخيرا انسحبت القوات المتحاربة من داخل المدينة إلى خارجها.

٤ - اجتمع ممثلو الدول المانحة فى اجتماعهم الدورى فى عاصمة اوغندا لتقييم الوضع الاقتصادى الاوغندى، ولكنهم طالبوا اوغندا بسحب قواتها بشكل كامل ونهائى من دولة الكونغو الديمقراطية بسبب ظهور الآثار والنتائج المدمرة والخطيرة التى تهدد الوضع الاقتصادى فى اوغندا، كما سبق أن ظهرت مثل هذه الاثار والنتائج التى تنذر بانهيار اقتصاد زيمبابوى.

٥ - دعت وزارة الخارجية البريطانية إلى اصدار قرار دولى بتجريم التجارة غير المشروعة فى الالماس الذى يجرى تهريبه من الكونغو وانجولا وسيراليون، ودعت الدول الصناعية السبع فى اجتماعها القادم فى طوكيو إلى تبنى هذه الدعوة، كذلك سعت لدى الاتحاد

الأوروبى والأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات القانونية لتجريم هذه التجارة غير المشروعة.

٦ - اعلن عن تكوين شركة أووريكس للألماس وطرح اسهمها فى بورصة لندن اعتبارا من منتصف شهر يونيو، وتقول الشركة إنها تعمل بصورة قانونية وشرعية فى تجارة الالماس، وتتداول وسائل الاعلام الانباء عن هذه الشركة بأنها كونسورتيوم أو شركة قابضة وتتكون من مجموعة أو سلسلة من الشركات التابعة المسجلة فى افريقيا وفى جزر الكاريبى والمحيط الهادى، وفى مقدمة الشركات المساهمة فى رأسمال شركة أوريكس شركة أوسليج الزيمبابوية وشركة كوسليج الكونغولية وهى فرع من شركة كومبيكس الكونغولية، وشركة بترا من جنوب افريقيا ، وهى كلها شركات لاستخراج الالماس والتنقيب والتجارة فيه، ويقال إن رأسمال الشركة الجديدة هو بليون دولار، كما يقال إن عددا آخر من شركات النقل والطيران والخدمات الأمنية يساهم فى رأسمال الشركة.

المعلومات المنشورة حتى الآن تقول إن حكومة الكونغو يطاردها شبح انسحاب القوات الاجنبية الموالية والمساندة لها وهى من زيمبابوى وانجولا وناميبيا. ومن ناحية أخرى فإن القتال بين اوغندا وروان‍دا سببه الأول هو أن مدينة كيسانجالى من مراكز تجارة الالماس، كذلك سبق أن تعهدت حكومة الكونغو الديمقراطية بسداد نفقات القوات والجيوش التى تساندها ضد قوات التمرد المسلح ولما كانت مواردها ضعيفة من العملة الصعبة لسداد النفقات لذلك قامت بالسداد بأسلوب «البضاعة الحاضرة» ويعنى السداد بالالماس أو منح امتيازات التنقيب فى مناجم الذهب والالماس، وان هذا الاسلوب أدى إلى تكوين عديد من الشركات المتنوعة لهذا الغرض بعضها بلجيكية وبعضها زيمبابوية وبعضها جنوب افريقية، وقد ترتب على هذا ظهور التنافس والصراع بين اصحاب هذه الشركات فلما صدر قرار مجلس الامن باعداد تقرير عن التجارة غير الشروعة سارعت الاطراف المهتمة بتكوين شركة أوريكس كواجهة قانونية شرعية للتجارة.

وتقول المعلومات المنشورة حول هذا الموضوع إن اصحاب ومديرى هذه الشركات هم قيادات سياسية وعسكرية ورجال أعمال من دولتى الكونغو وزيمبابوى وغيرهما، وتتردد اسماء ووظائف الشركاء ابتداء من رؤساء الجمهوريتين إلى وزراء وقيادات القوات المسلحة فى الدولتين وأفراد اسرهم، كذلك تشير الانباء إلى رجال أعمال من سلطنة عمان مثل تامر بن سعيد الشنفرى وكمال خلفان، ومن ذوى الاصول الهندية رشيد باتل وابنه سجاد ومن جنوب افريقيا ادونيس بورولوس، ومن بلجيكا شركة ميبا وشركة سبيكا، كذلك تشير المعلومات المتداولة إلى انفصال الشركتين البلجيكيتين أخيرا ودخولهما فى صراع تنافسى مع شركة أووريكس، وأن شركة دى بيرز جنوب افريقيا تقف نفس موقفهما.

فى وسط أجواء هذا التنافس تبرز أهمية الانتخابات البرلمانية فى زيمبابوى، حيث إن الحكومة القادمة سوف تنظر فى موضوع بقاء قوات زيمبابوى فى الكونغو أو انسحابها.

الأرض والسياسة

فى زيمبابوى

● حاليا تشهد زيمبابوي تشابك وتداخل ثلاث قضايا ، وهذا التشابك يؤدي إلي تفاعلات تصادمية تطرح نتائجها المتتالية علي الاوضاع الداخلية والاقليمية والعالمية، والقضية الاولي هي ملكية الارض الزراعية، والثانية هي تحريك دور للمنظمة الوطنية للمحاربين القدماء، والثالثة هي الانتخابات البرلمانية في شهر يونيو ٢٠٠٠.

● ملكية الارض الزراعية كانت القضية الاولي في عهد الاستعمار البريطاني عندما انشأ مستعمرة روديسيا الجنوبية، وقد حاربت القبائل الافريقية دفاعا عن الارض عندما اخذت الادارة البريطانية في انتزاعها ومنحها للمزارعين البيض لإنشاء مزارع تجارية كبري لإنتاج محاصيل التصدير مثل التبغ والفول السوداني والقطن والسكر والشاي، ومازالت هي القضية الاولي منذ الاستقلال عام ١٩٨٠ ، ولكن دستور الاستقلال نص علي منع تعديل الدستور قبل مرور عشر سنوات، وأن بريطانيا تسهم بتقديم معونات مالية للحكومة لشراء مساحات من الارض المملوكة للبيض لتوزيعها علي المزارعين الافارقة، وتقول بريطانيا إنها قدمت ٤٤ مليون جنيه استرليني، كما قدمت الولايات المتحدة مليون دولار كمعونات لتطبيق الاصلاح الزراعي. وتقول حكومة زيمبابوي إنها اشترت ٣,٥ مليون هكتار من الاراضي ووزعتها علي المواطنين الارفاقة من قدامي المحاربين والمزراعين، وأنها ترغب في شراء نصف مساحة الارض الزراعية المملوكة للبيض ومساحتها حاليا ١٢ مليون هكتار ، وأنها تريد معونات دولية لسداد الثمن والعويضات التي تدفع للملاك البيض، وأنها امام تعنت الحكومة البريطانية وتساندها في موقفها السياسة الامريكية والمؤسسات المالية العالمية، لهذا قامت حكومة زيمبابوي باصدار قانون يسمح بالاستيلاء علي الارض الزراعية دون دفع الثمن والتعويضات حيث إن بريطانيا هي التي تتحمل المسئولية التاريخية والقانونية بمن دفع تعويضات للملاك البيض ؛ لانها سبق ان استولت علي الارض دون دفع مقابل مالي للملاك الافارقة في عهد الاستعمار وفي عهد النظام العنصري قبل الاستقلال.

● المنظمة الوطنية للمحاربين القدماء موجودة منذ إعلان الاستقلال فقد كان اعضاؤها مقاتلين في جيش التحرير ضد النظام العنصري الابيض وضد بريطانيا الدولة الاستعمارية ولكن الملاحظة هي أن القسم الاكبر من هؤلاء المقاتلين قد استوعبتهم الوظائف في الحكومة

والشرطة والجيش والمناصب السياسية، كما أن عددا منهم اتجه نحو العمل المهني والمدني.. الخ، وأن قيادات احزاب المعارضة الحالية فى زيمبابوي كانت ايضا من المقاتلين أو المحاربين في حرب التحرير في السبعينيات من القرن الماضي، لذلك تقول وسائل الاعلام العالمية أن متوسط اعمار الذين يحتلون مزارع البيض حاليا وهم من الشباب أو المواطنين في اواسط العمر، الامر الي يعطي الانطباع بأنهم من شباب ورجال الحزب الحاكم بقيادة الرئيس موجابي، وأن هذا الامر يتضح في رفضهم تنفيذ حكم المحكمة العليا بضرورة اخلاء الاراضي الزراعية أو عدم الاستيلاء عليها، ويتضح ايضا في رفض البوليس تنفيذ قرار المحكمة بدعوي عدم امتلاكه للقدرات التسليحية والتنظيمية للتنفيذ، ومن جانب آخر فإن قيادة هؤلاء المحاربين القدماء تقول إنها لن تطيع إلا امرا مباشرا من الرئيس موجابى، وهو قد قالها صريحة بأنه يؤيد عملية الاستيلاء على الارض الزراعية، فضلا عن هذا فإن المحاربين القدماء يتصدرون لاحزاب وقوى المعارضة، ويشتبكون معها فى صدام عنيف .

● على المستوى الوطنى يتطلع المواطنون نحو معركة الانتخابات البرلمانية المقبلة، فالمعارضة السياسية تريد أن تفوز بأغلبية الاعضاء المنتخبين استكمالا لفوزها فى الاستفتاء الذى جرى فى شهر فبراير ٢٠٠٠، بينما يدفع الحزب الحاكم إلى استمرار سيطرته المطلقة على البرلمان المقبل مع استمرار رئاسة الرئيس موجابى الحالية حتى عام ٢٠٠٢، ويتبادل الطرفان الاتهامات ، فالمعارضة تقول إن الحكومة تستعد للتلاعب والتزوير فى الانتخابات المقبلة، بينما الحكومة تتهم جمعيات حقوق الانسان والمجتمع المدنى والمؤسسات البريطانية الامريكية بمساعدة المعارضة لإسقاط الحكومة، وتدلل الحكومة على هذا الاتهام بالمطالب البريطانية بحرية ونزاهة الانتخابات المقبلة، ومنح احزاب المعارضة الحريات الكاملة للعمل السياسى طبقا للميثاق العالمى لحقوق الانسان وتربط بين هذا المطلب وبين انهاء استيلاء المحاربين القدماء على المزارع حتى تقوم بتقديم مبلغ ٢٦ مليون جنيه استرلينى خلال السنتين القادمتين كمعونة لتطبيق الاصلاح الزراعى فى زيمبابوى.

● تشابك هذه القضايا أدى إلى تفاعلات ساخنة وتصادمية فى الداخل، كما أنه يثير ردود فعل فى دول الجوار التى بها مشكلة ملكية الارض الزراعية ومطالب اعادة توزيعها على المزراعين الافارقة وهى دول جنوب افريقيا وبتسوانا وناميبيا وموزمبيق، ولهذا انعقدت قمة تضم رؤساء دول الجوار مع الرئيس موجابى لبحث هذا الموضوع ومحاربة الوساطة والتدخل لدى الاطراف الدولية المتهمة بتطوير الاحداث ، وكلها اطراف اوروبية وامريكية وافريقية وقد اتفق المشاركون فى القمة على مساندة برنامج الاصلاح الزراعى وتمليك الارض للافارقة بأسلوب قانونى منظم ودفع تعويضات والابتعاد عن أسلوب التأميم والمصادرة، ودعوة الدول المانحة لتقديم معونات مالية لمواجهة قضايا الفقر والتنمية فى ريف زيمبابوى .

● إن المعركة لم تصل بعد إلى نهايتها ومازالت الاحتمالات مفتوحة امام التصعيد والتصادم.

قال الناخبون

.. كفى

■ فى زيمبابوى فوجئت قيادات الحزب الحاكم وتحالف منظمات المعارضة ووسائل الاعلام الأجنبية بنتائج الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذى اعدته حكومة الرئيس موجابى بديلا عن الدستور السارى منذ الاستقلال عام ١٩٨٠، لقد تم الاستفتاء فى النصف الاول من فبراير ٢٠٠٠ ورفض المشروع ٥٤,٧٪ ووافق عليه ٤٥,٣٪ من الناخبين، واعتبرت النتيجة انذارا واضاءة للنور الأحمر.

■ إن مؤشرات ماحدث كثيرة وفى مقدمتها ان العملية الانتخابية لم يصاحبها تزوير أو تلاعب، وان الحكومة لأول مرة منذ الاستقلال تواجه بهزيمة فى صناديق الانتخابات، وان آمال وطموحات منظمات المعارضة قد ارتفعت الى درجة الحديث عن احتمالات فوزها بالاغلبية فى الانتخابات البرلمانية القادمة فى شهر ابريل القادم من هذا العام، واحتمال تقاعد الرئيس موجابى عند انتهاء مدة ولايته الحالية رئيساً للجمهورية فى عام ٢٠٠٢

■ ان مطلب تعديل الدستور - من حيث المبدأ - هو مطلب تنادى به جميع الاطراف السياسية الفاعلة فى زيمبابوى، نظرا لان الدستور السارى هو صياغة توافقيه تفاوضيه تم التوصل اليها فى ديسمبر ١٩٧٩ بين الاغلبية الافريقية المنتصرة فى حرب التحرير والاقلية البيضاء المهزومة والحكومة البريطانية الدولة الاستعمارية فى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى). وقد اعدت الحكومة مشروع الدستور من خلال لجنة برلمانية بدون ان تأخذ فى الاعتبار أو فى العضوية مطالب وأراء منظمات المعارضة التى تجمعت فى تحالف يضم احزابا سياسية وكنائس ومنظمات المجتمع المدنى والمستقلين. ولهذا دعت المعارضة الى رفض المشروع لانها تأخذ عليه انه يمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية فى مجالات الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين فى حالات الطوارئ، وانه يعطى الرئيس الحق فى ترشيح نفسه للرئاسة الأولى مرتين متتاليتين قادمتين غير ما سلف من قبل، أما بالنسبة لموضوع الارض الزراعية وهو موضوع ملتهب منذ أيام حرب التحرير فى السنوات السبعينيات فان المشروع يجيز للحكومة ان تصادر أو تؤمم المزارع الكبرى التى يمتلكها البيض بدون ان تدفع لهم تعويضات، على أساس ان الحكومة البريطانية هى التى سبق ان صادرت هذه الاراضى من

القبائل والشعب الافريقي ومنحتها للاقلية البيضاء، ومن ثم تقول صياغة الدستور ان الحكومة البريطانية هي المسئولة عن دفع التعويضات المالية وبدون أي التزام من ناحية حكومة زيمبابوي في حالة المصادرة أو التأميم.

■ ويضاف الى ماسبق أن المناخ السياسي العام في البلاد يشهد تعقيدات وتوترات شديدة فالتدهور الاقتصادي يتزايد ومؤشرات التضخم تصل الى حوالى ٦٠٪، وان ٧٠٪ من اجمالي السكان يعيشون حاليا تحت خط الفقر، وان الديون الخارجية تتراكم في قيمتها وفي عبء خدمة الدين، وتسود البلادحالياً أزمة في البنزين وفي زيت الطعام، ويشغل موضوع الكهرباء حاليا تفكير جميع المواطنين، فزيمبابوي تشتري الكهرباء من شركة ايسكوم في جنوب افريقيا التي تدير الشبكة الموحدة لتوليد وتوزيع الكهرباء في منطقة منظمة ساوك، وان المتأخرات المالية المطلوبة من حكومة زيمبابوي هي حوالى ٢٠ مليون دولار أمريكي، ولذلك قام رئيس جمهورية جنوب افريقيا بزيارة زيمبابوي قبيل يوم الاستفتاء، وبعد مباحثاته مع الرئيس موجابي صرح بان بلاده لن تقطع التيار الكهربائي عن زيمبابوي حاليا ولكنها في نفس الوقت لايمكن ان تنتظر طويلاً من أجل سداد المستحقات المطلوبة. ومن ناحية ثانية فان نتائج اشتراك زيمبابوي في حرب الكونغو الديمقراطية بقوات يبلغ تعدادها حوالى ١١ ألفا قد ألقى بثقله على ميزانية البلاد نتيجة الزيادة المتتالية في ميزانية الانفاق العسكري ومن ناحية ثالثة تنتشر في الرأي العام ووسائل الاعلام الاجنبية والافريقية انباء وشائعات عن الفساد والاثراء غير المشروع والعمولات والتي ترتبط باسماء عديد من القيادات الحكومية والسياسية والعسكرية وافراد أسرهم

■ والقول بان ماحدث في الاستفتاء هو مؤامرة خارجية شاركت فيها دول ومنظمات وجهات اجنبية وافريقية لاترضى عن الخط السياسي الذي يتبناه الرئيس موجابي، هو قول تناقشه وسائل الإعلام الأجنبية فتذكر ان عدد الناخبين البيض المسجلين في دفاتر الانتخابات لايزيد عن ١٪ من اجمالي الناخبين، وان الاغلبية التي صوتت ضد مشروع الدستور هي من الأفارقة ، ويضاف الى هذا ان الحزب الحاكم يشهد صراعا مكتوما تعبر عنه انقسامات وتشرذم واجنحة متنوعة في بيان الحزب (قيادات واعضاء) حول موضوع الخلافة بعد الرئيس موجابي الذي يبلغ من العمر حاليا ٧٦ عاما، وان هذه الانقسامات تأخذ شكلاً إثنيا حينا وعقائديا أحيانا أخرى

■ وأخيراً فان صدى نتائج الاستفتاء لم ينته بعد حيث ان احد المطالب المطروحة حاليا هو تأخير موعد الانتخابات البرلمانية حتى نهاية العام الحالي، حتى تتوافر الضمانات الدستورية والقانونية لنزاهة وحرية الانتخابات، وتجرى تنقية وضبط دفاتر أسماء الناخبين، وفضلا عن هذا فان كارثة الامطار والفيضانات تعصف حاليا بالبلاد وما يجاورها من دول الجنوب الافريقي.

نظـرات فى

مأســاة موزمبيـق

● قامت وسائل الاعلام بنقل صورة كاملة عن مأساة موزمبيق الناتجة عن الامطار والاعاصير والفيضانات وما ترتب على هذا من آثار بعيدة المدى بالمفهوم البشرى والمادى من تدمير للطرق والجسور والسدود وتلف المحاصيل ومخازن الحبوب وجرف التربة الزراعية وتزايد اعداد اللاجئين والنازحين واعداد الموتى والجرحى، وتقدر الاخبار المتداولة ان الخسائر البشرية تصل حاليا الى ١٠٪ من اجمالى سكان موزمبيق وهم ١٧ مليون نسمة ونعرض عددا من الملاحظات السياسية حول الموضوع كالتالي:

- أخذت موزمبيق أولوية أولى فى التغطية العالمية مع ان المأساة والكارثة أصابت بدرجات متنوعة دولا في الجنوب الافريقى مثل مدغشقر وزيمبابوى وبتسوانا وجنوب افريقيا.. الخ، وقد يقال ان التغطية الاعلامية الواسعة سببها الحجم المادى والبشرى الاكبر ولكن فى تقديرى ان السبب الأهم كان الفزع الذى أصاب الدائنين من دول ومؤسسات، فالبيانات المنشورة تقول ان موزمبيق كانت تدفع اسبوعيا نفقات خدمة الدين ١.٤ مليون دولار امريكى قبل الكارثة، وان هذا المبلغ الاسبوعى كان ٢ مليون دولار قبل تخفيض وتخفيف العبء نتيجة مبادرة الدول المدينة الاكثر فقرا، وانه عقب اجتماع قمة الثمانية الكبار بالمانيا فى العام الماضى فان المباحثات تجرى لتخفيض العبء المالى الأسبوعى الى مليون دولار امريكى فقط لخدمة الدين.

- كانت مؤسسات الاقراض العالمية وفى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تعتبر موزمبيق النموذج الناجح الأول على المستوى الافريقى وانها أفضل اماكن التنمية والاستثمار إذ وصل معدل النمو الى ١٠٪ سنويا بعد إنتهاء الحرب الاهلية، ولهذا تدفقت عليها المعونات والتسهيلات والاستثمارات، فلما حدثت الكارثة خشيت الحكومة ان تتاثر هذه التدفقات المالية وان تتحول الى مساعدات لإعادة البناء واصلاح آثار التدمير التى يقدر إنها سوف تستغرق عامين قادمين وتتكلف حوالي ٣٠٠ مليون دولار، وخاصة ان موزمبيق طلبت بصفة عاجلة من الامم المتحدة ٦٣.٥ مليون دولار ومن الدول المانحة ١٣.٥ مليون دولار إعانات واغاثة إنسانية، ثم طلبت إلغاء ديونها حتى تتفرغ وتتخفف للعمل فى مجالى التنمية واعادة البناء،

ولكن موزمبيق فوجئت بإن قرار نادى باريس هو تأجيل دفع نفقات خدمة الدين لمدة عام وانه يمكن ايضا تأجيل سداد اقساط الديون ولكن بدون إلغاء كما تطلب موزمبيق ومن ناحية اخرى قررت دول ومؤسسات عالمية تحويل ملايين الدولارات من الميزانيات المخصصة قبلا لدعم ميزانية موزمبيق وميزان مدفوعاتها ومتطلبات التنمية والاستثمار الى حسابات الدعم العاجل لاعادة البناء واصلاح آثار التدمير، وقد حدث هذا من ناحية بريطانيا والبنك الدولى وقالت فرنسا انها مستعدة للإلغاء اذا وافقت الدول الدائنة الأخرى على ذلك.

- كشفت مأساة التدمير البشرى والمادى فى موزمبيق عن أزمة سياسية داخلية منذ اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى ديسمبر ١٩٩٩، فقد فاز رئيس الجمهورية بالرئاسة الأولى للمرة الثانية بنسبة ٥٢,٣٪ من الاصوات وحصل منافسه زعيم حزب دينامو على ٤٧,٧٪ من الاصوات، كما حصل الحزب الحاكم فريليمو على ١٣٣ مقعدا فى البرلمان وحصلت المعارضة على ١١٧ مقعدا، ولهذا طعنت المعارضة فى النتائج بالتزييف والتزوير، والموضوع الذى يربط بين كارثة الفيضان والاعاصير وبين نتائج الانتخابات هو أن أصوات الناخبين فى اقاليم ومحافظات وسط وشمال موزمبيق أعطيت للمعارضة، بينما اصوات أقاليم ومحافظات الجنوب والغرب أعطيت للحزب الحاكم، وان النتائج المأساوية للكارثة بشريا وماديا موجودة فى اقاليم الجنوب والغرب وحوض نهر ليمبوبو حيث كان التركيز الحكومى المستمر على التنمية والمشروعات ومد الطرق والتحضير فى الجنوب والغرب خاصة فى المناطق المحيطة بالممر البرى الجديد الذى يربط بين مابوتو عاصمة موزمبيق وجوهانسبرج واقاليم الوسط فى دولة جنوب افريقيا، وكان من موضوعات التنافس والخلاف اثناء المعركة الانتخابية إتهام الحكومة باهمال سكان ومناطق الشمال والتركيز والمحاباة بالنسبة لسكان ومناطق الجنوب، وبجوار هذا كانت هناك اتهامات بالفساد والسرقة والمحسوبية توجه الى قيادات الحكومة والحزب الحاكم فريليمو، ومن هنا ترى الدراسات المنشورة ان سياسة الحكومة فى اعادة البناء والاصلاح سوف يترتب عليها زيادة واتساع الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب نظرا لان تدفق المعونات المنوعة يتجه حاليا الى مناطق الجنوب والغرب المنكوبة.

- ومن تداعيات ونتائج تشابك هذين الموضوعين السابقين تكونت جبهة معارضة جديدة من سبعة احزاب باسم الجبهة المتحدة لانقاذ الديموقراطية (فوسيد) بقيادة يعقوب سيبندى وهو زعيم حزب اسلامى اسمه حزب الاستقلال الموزمبيقى، والجبهة الجديدة تشترك مع حزب رينامو فى الطعن فى نتائج الانتخابات وتطلب ايضا تنازلات وسياسات حكومية لصالح المناطق والناخبين فى اقاليم ومحافظات الشمال، ومن ناحية ثانية تتردد اقوال بان الكارثة البشرية والمادية يجب ان تدفع الحكومة الى نظرة جديدة فى خطط ومناطق التنمية وأولويات المشروعات حيث ان التوقعات العالمية احتمال تكرار الكارثة لاسباب طبيعية تتعلق بحرارة الكرة الأرضية وبمناطق أحواض الأنهار والمناخ.

رابطة دول المحيط الهندي

● في مطلع عام ٢٠٠٠ استقرت في شكل مؤسسي أوضاع رابطة دول المحيط الهندي ، فقد وافق اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي المنعقد في سلطنة عمان خلال شهر يناير الماضي على عدد من القرارات والوثائق الاساسية التنظيمية:

- اتفاقية انشاء المقر الرئيسي في دولة موريشيوس .
- اتفاقية القواعد والنظم والاجراءات التي تحكم الاهداف والعمل.
- اتفاقية طلب الانضمام واجراءات قبول العضوية، وصيغ الارتباط الاخرى بالرابطة مثل شريك حوار ومراقب .
- تقرير مجموعة العمل حول التجارة والاستثمار في منطقة الرابطة .
- شعار الرابطة .

● وفي ضوء مناقشات وقرارات الاجتماع نشير الى عدد من القضايا ، الأولى هي حسم قاعدة العضوية الكاملة على أساس التعريف الجغرافي لحوض المحيط الهندي بأن يكون للدولة شاطيء على المحيط ، ولهذا وافق الاجتماع على قبول اعضاء جدد هي دول بنجلاديش وسيشل وتايلاند والامارات العربية المتحدة وايران ، أما طلب باكستان فقد اجل النظر فيه الى الاجتماع القادم عام ٢٠٠١ ، وبهذا ارتفع عدد الاعضاء الى ١٩ عضوا .

أما صيغ الارتباط فقد منحت مرتبة شريك حوار الى المملكة المتحدة والصين ، وتم تأجيل القرار بشأن فرنسا الى الاجتماع القادم وبالنسبة لوضع مراقب فقد منح للمنظمة السياحية للمحيط الهندي ، وهذا مؤشر الى ان الدول والمنظمات الاقليمية تستطيع ان تطلب الارتباط بالرابطة .

● القضية الثانية : هي التأكيد الواضح على ان اهداف ونشاط الرابطة لا يتناول بالنقاش او بالبحث اى مشكلات او قضايا سياسية خاصة باعضائها او بغيرهم من دول العالم المعاصر ، انما التركيز الأساسي والكلي هو قضايا التعاون الاقتصادي والفني والتجارة والاستثمار والتعريفة الجمركية والحجر الصحي .. الخ وان هذه القضايا هي التي يتحاور

حولها منتدى رجال الاعمال ومنتدى الاكاديميين وهما جهازان من مؤسسات الرابطة ، وفى هذا المقام نشير الى ان الرابطة سوف تنشىء وتمول كراسى اكاديمية لدراسات المحيط الهندى في جامعات الدول الاعضاء.

● القضية الثالثة هى ان عددا من الدول العربية طبقا لقاعدة العضوية صار عضوا كامل العضوية بالرابطة وهى فى قارة آسيا سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية ، وتوجد دولتان عربيتان فى قارة افريقيا هما جيبوتى والصومال تقعان على المحيط الهندى ولهما شواطىء عليه ولكنهما لم يتقدما بعد للعضوية الكاملة اما باقى الدول العربية الواقعة على الخليج او على البحر الاحمر فليس امامها غير صيغ الارتباط بالرابطة ،وهذا ماسبق ان قامت به جمهورية مصر العربية التى حصلت على مرتبة شريك حوار من قبل .

● والقضية السابقة تفتح الباب امام مناقشات مستقبلية او استشراف للمستقبل فى القرن الحادى والعشرين وفى اطار العولمة الاقتصادية التى ينتشر تيارها فى العالم المعاصر ، ما يترتب على ذلك من اثار سياسية وثقافية واجتماعية .. الخ ومحور هذه المناقشات او الاستشراف هو أوضاع الوطن العربى والامة العربية والجامعة العربية ، وهذا لان الملاحظة هى انجذاب عدد من الدول العربية نحو الجنوب للارتباط بمنطقة المحيط الهندى ومن قبل حدث انجذاب عدد اخر من الدول العربية نحو الشمال للارتباط بمنطقة البحرالابيض المتوسط واوروبا . والعامل الاساسى او المحورى فى هذا التوجه والانجذاب هو التعاون الاقتصادى واحتمالات انشاء اسواق كبرى واستثمارات مشتركة وتحرير التجارة البينية فى كل من المنطقتين ولذلك يكون السؤال هو تعبير عن القلق والمجهول من عدم وجود تفكير او تنسيق فى اطار الدعوة الملحة حاليا للعمل العربى المشترك والسوق العربية المشتركة .

● واستطرادا فى هذا المجال تشير الى السياسة المصرية التى اسهمت بدور بارز فى الارتباط بمنطقة البحرالمتوسط والتوجه شمالا ، ثم فى الارتباط كشريك حوار بمنطقة المحيط الهندى والتوجه جنوبا فى قارة اسيا ، ومن حيث المبدأ فان النشاط والعمل الدبلوماسى والتجارى فى جميع الاتجاهات هو امر مقبول ويستحق التشجيع وهو دليل على حيوية التفكير المصرى فى موضوعات المستقبل القادم ، ولكن النقطة الجديرة بالتفكير والحسابات هى ان التنظيمات الجديدة فى البحر المتوسط وفى المحيط الهندى تقوم اساسا على التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادى والفنى ، ومن ثم فان وضع الاقتصاد المصرى وقدراته على التصدير والاسهام الايجابى فى التجارة الدولية يكون هو أساس اى انجاز او تحقيق تقدم فعال فى هذه المشاركة واذا لم يتحقق هذا الاساس فان النشاط يكون نوعا من العلاقات العامة حيث ان التجارة الدولية تحسب بارقام الميزان التجارى وقيمة الصادرات والواردات خاصة ان الدول الاخرى التى منحت مرتبة شريك حوار فى رابطة دول المحيط الهندى هى اليابان والمملكة المتحدة والصين

قضية الكومور

بين الجامعة والمنظمة

● مر يوم ١٤ أبريل ولا أحد يريد أن يتذكر معنى وقيمة هذا التاريخ فى جزر القمر لقد كان موعد انتهاء الفترة الانتقالية التى أعلنها قائد الانقلاب العسكرى العقيد غزالى عثمان .. لقد تعهد بأنه في بحر عام واحد سوف يقوم بتعديلات دستورية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتسليم السلطة لحكومة مدنية بدون مشاركة فى الانتخابات من جانب ضباط القوات المسلحة عامة، ومن جانبه خاصة لأى منصب سياسى، وأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة.

● لقد سبق ان وعد وأوفى الجنرال عبدالسلام ابوبكر فى نيجيريا ووعد وأوفى العقيد داود معلم وانكي في النيجر ، أما فى ساحل العاج (كوت يفوار) فما زالت الفترة الانتقالية مستمرة حتى شهر اكتوبر ٢٠٠٠ وفى انتظار الوفاء بالموعد الذي أعلنه الجنرال روبرت جيى لتسليم السلطة لحكومة مدنية.

● فى شهر مارس ٢٠٠٠ كانت قضية جزر القمر مطروحة فى آن واحد على جدول أعمال المنظمتين المهتمتين إقليميا بأمرها وهما جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ففى اجتماع مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية في بيروت ناقش المشاركون قضية جزر القمر وأصدروا فقرة فى بيانهم الختامى تقول ان المجلس طالب الأطراف فى جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية بتنفيذ اتفاقية مدغشقر لإنهاء حالة الانفصال وتقديم جميع اشكال الدعم لشعب جزر القمر، وفى اجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية اصدر المشاركون عدة قرارات شديدة اللهجة والآثار تقضى بعزل جزيرة انجوان وقطع كل سبل الاتصالات السلكية واللاسلكية ووقف كل وسائل النقل والمواصلات الجوية والبحرية عن الجزيرة المتمردة، مع تجميد كل الأرصدة المالية للجزيرة، وأن تسرى هذه القرارات اعتبارا من ٢١ مارس الماضى فيما عدا الطائرات التى تحمل حجاج بيت الله الحرام فى رحلة العودة من موسم الحج.

● والفارق بين صياغة القرارين يرجع الى أن منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة من دول الجنوب الأفريقى ومنظمة المحيط الهندى هى التى تولت الوساطة حتى تم عقد مؤتمر فى عاصمة جمهورية مالاجاش، وفى هذا الاجتماع توصل المشاركون الكوموريون، الى اتفاق

سياسى دستورى قبلته حكومة دولة جزر القمر وممثلو جزيرة موهيلى ، بينما طلب وفد جزيرة انجوان ان يتشاور مع قيادات الجزيرة قبل التوقيع ، وبعد عودة الوفد رفضت قيادة جزيرة انجوان الاتفاق وقامت بإجراء انتخابات على المستوى المحلى كمقدمة لتأسيس هيكل حكومى خاص بالجزيرة، وقد ترتب على هذه الخطوات اندلاع أحداث عنف في الجزيرة ثم فى جزيرة القمر الكبرى، وأخيرا حدث الانقلاب العسكرى فى إبريل ١٩٩٩.

● ان قرار المنظمة بفرض حالة من العقوبات والحصار معناه التزام الدول العربية الأفريقية الأعضاء بالقرار ولكن باقى الدول العربية الأعضاء بالجامعة (الجناح الأسيوى من الوطن العربى) لا تلتزم به قانونا اذا لم يصدر من مجلس الجامعة قرار صريح بهذا المعنى انما كل أعلنته البيانات العربية فى هذا الشأن هو التنسيق والتعاون بين الجامعة والمنظمة فى الجهود لتسوية سياسية للأزمة الراهنة فى جزر القمر، وعلى الرغم من صدور قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماع قمة الجزائر ١٩٩٩ بعدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية ومنع حكوماتها من حضور اجتماعات المنظمة الا أن الحكومات العربية توسطت وضغطت من أجل الاعتراف بالظروف الخاصة التى أدت الى تسلم الجيش السلطة فى جزر القمر، وترتيبا على هذا شارك العقيد غزالى فى أعمال القمة الأفريقية بالجزائر ٩٩ بعد التعهد بتسليم السلطة الى حكومة مدنية منتخبة فى بحر عام من تاريخ الانقلاب كما شارك فى اجتماع قمة أوروبا/ افريقيا التى انعقدت بالقاهرة، وفى اجتماع القمة الأفريقية الاستثنائية بمدينة سرت الليبية ١٩٩٩ وفى قمة الفرانكوفون التى عقدت فى كندا، كما شارك ممثل حكومته فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية بالجامعة العربية.

● وفى شهر مارس ٢٠٠٠ سافر العقيد غزالى لأداء فريضة الحج فى المملكة العربية السعودية وخلال فترة غيابه حدثت محاولة انقلاب عسكرى مدنى تم إحباطها ومن ثم عاد لبلاده بعد أداء مناسك الحج، ويواجه حاليا نتائج التذمر والاضطربات التى قام بها الموظفون المدنيون بعد قرار الحكومة بزيادة الضرائب ورفع سعر الوقود والتأخر فى دفع المرتبات الشهرية ولعل الأحداث السابقة وتراكم نتائجها واحتمالات المتغيرات المستقبلية هى التى جعلت الحاكم العسكرى يوازن بين الأهم والمهم وترتيب الأولويات بين فرض الاستقرار بقوة الأمر الواقع أو إجراء الأنتخابات وتسليم الحكم الى حكومة مدنية منتخبة تتولى المفاوضات مع الجزيرة المتمردة حتى تتوصل لتطبيق اتفاقيات مدغشقر ومن هنا فان الحكومةالحالية اعطت الأولوية للبقاء والاستمرار وأن يتم تأخير وإرجاء موعد انتهاء الفترة الانتقالية وهذا هو السبب فى أن يوم ١٤ ابريل ٢٠٠٠ مر دون أن يتذكره احد من المهتمين بدراسات السياسات العربية وأوضاع الدول العربية.

● وفى تقديرى ان الحل هو مشاركة الجامعة العربية - قولا وفعلا - فى فرض العقوبات والحصار لتحطيم التمرد والمحافظة على وحدة الدول بكل الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

الفهرس

مطابع الأهرام التجارية - قليوب   مصر

